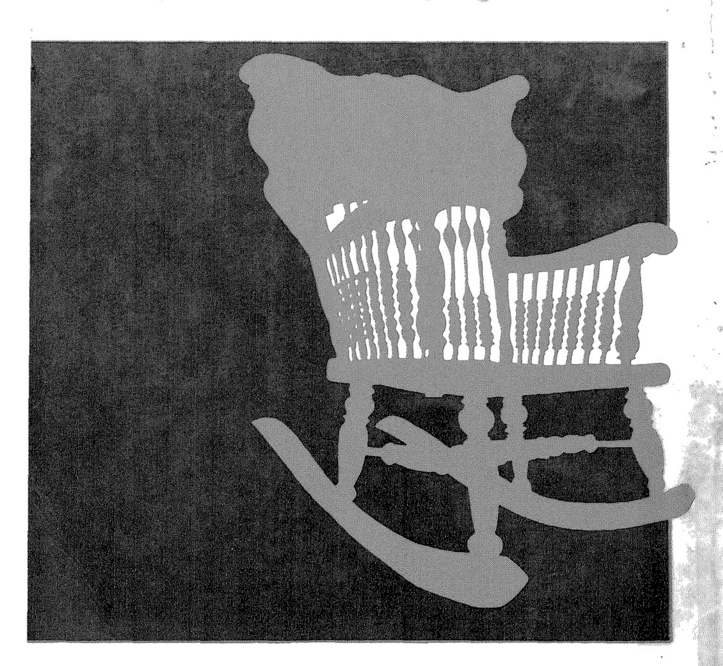
جوزيف شترایر

الأصول الوسيطة للدولة الحديثة



ترجمة: محمّد عيتاني

التنوير

إهـــــــداء2005

أ.د./ محمد عثمان نجاتي

القاهرة

الأصول الوسيطة للدولة الحديثة

* الطبعة العربية الأولى، ١٩٨٢.

* الناشر: دار التنوير للطباعة والنشر.

ص. ب. ٦٤٩٩ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان.
الصنوبرة ـ أول نزلة اللبان ـ بناية عساف

جوزيف شتراير

الأصول الوسيطة للدولة الحديثة

ترجمة: محمّد عيتاني



يضم هذا الكتاب الترجمة الكاملة للنص الفرنسي :

Joseph R. Strayer: Les Origines Méediévales De L'Etat Moderne.

مقدمة

هذا الكتاب يستوحي محاضرات ألقيتها في دورة وايترسبون في جامعة برنستون عام ١٩٦١، بدعوة من مجلس الطلبة. وقد طورت بشكل أعمق بعض أفكاري في مداخلة حول البيروقراطية الوسيطة والدولة الحديثة، قدمتها في عام ١٩٦٥ أمام «الجمعية الأميركية للعلوم السياسية». وأثناء دورة وايترسبون، وجدت نفسي مضطراً للاقتصار على ملامسة فترة نهاية العصر الوسيط، لذلك فقد سررت كثيراً لتمكني من معالجة هذه الفترة بصورة أكمل في محاضرة ألقيتها عام ١٩٦٨، أثناء ندوة:

«Center for Medival and Early Renaissance Studies»

التابع لجامعة ولاية نيويورك، في بنغهامتون. وهذا النص سوف يُنشَر عماّ قريب في أعمال **الندوة**. وأنا أشكر **الجامعة**، والبروفيسور برنارد س. ليفي، منسق الندوة، على موافقتها اللطيفة بأن استخدم في كتابي هذا مقاطع معينة من محاضرتي في بنغهامتون.

إن كلمات شكر رسمية لايمكن أن تكفي للتعبير عن كل مدى ديني وامتناني إزاء طلبتي وزملائي. ومثل كل عمل مؤسس على تعليم، فإن عملي قد كيفته الملاحظات والأسئلة والانتقادات من قبل مئات الأشخاص. إن المبادلات المغنية للمناقشات الجامعية قد ساعدتني في توضيح أفكار معينة، مشجعة إيايّ بصورة خاصة على أن أبرز الخطوط الكبرى العامة، من تشوش تفاصيل تاريخ المؤسسات. وفي خاتمة المطاف فإن تجربتي كمدرس هي التي أقنعتني بأن هذا العدد الصغير من

الصفحات يمكن أن يقدم شيئاً مفيداً حول موضوع واسع جداً.

وإذا كان هذا الكتاب قد ولد من تعليمي، فإن تعليمي من جهته قد ولد من أبحاثي؛ لذلك جرى التأكيد في كتابي على موضوعات قمت بدراستها بالتفصيل. في حين اكتفيت بملامسة موضوعات أخرى، ربما كانت في مثل أهمية الأولى. وهذا الموقف يظهر بصورة واضحة جداً في ابراز دراسة المؤسسات الانجليزية والفرنسية، وهذا الاختيار ليس بدون مبرر، وذلك ما أحاول أن أبينه في النص. إن الدولتين الأوروبيتين اللتين استمرتا حتى أيامنا قد ولدتا في فرنسا وانجلترة، وجميع الدول الأوروبية الأخرى قد تأثرت بعمق بنموذج هاتين الدولتين الرائدتين. ومهما يكن، فإن انجلترة وفرنسا تقدمان أمثلة ممتازة، بل لايمكن أن يحل محلها شيء، لعملية تشييد الدولة.

ويتوخى هذا الكتاب أن يفسّر كيف نمت وتطورت مؤسسات معينة أتاحت للدول الأوروبية أن تصبح أدوات قوية لتنظيم وقيادة الناس، كما هي في الوقت الحاضر. ويجب أن لا ينسى القارىء أن وصف ظاهرة ليس علامة على الموافقة عليها. ولست أعتقد إطلاقاً بأن غاية الانسان هي إنشاء دول، ولا أن جميع الوسائل التي تتيح حفظ الدولة وتعزيزها هي مرغوبة. وما أعتقده هو أن الدولة قد نجحت في دفع جماهير بشرية كبيرة إلى التعاون بصورة فعّالة، وأن الدولة قادرة على تجسيد المثل العليا للبشر ومطامحهم ورغباتهم مثل أي شكل آخر للتنظيم الاجتماعي. إن التعاون في متابعة أهداف مشتركة قد جعل أغلب الانجازات الانسانية ممكنة، وتقدم الدولة وسيلة لتأمين هذا التعاون، الذي ليس بالتأكيد وحيداً، لكنه حالياً الشكل الغالب.

إذن ليست محاولة تحديد ماهي الدولة، وبأية كيفية أصبحت ما هي عليه في الوقت الحاضر دون جدوى أو بلا طائل.

برنستون، نيو جرسي
تشرين الثاني ١٩٦٩
جوزيف ر. شتراير.

— ١ —

لايتعلق الأمر، في الوقت الحاضر، بإعادة النظر في وجود الدولة. نحن نشكو من متطلباتها ونحتج ضد تعدياتها المتزايدة أكثر فأكثر على ما كان في الماضي ميداناً خاصاً، ولكن يستحيل علينا تقريباً التفكير في الحياة بدونها. إن أفظع مصير يمكن معرفته في العالم الراهن، هو مصير مَنْ لا وطن له. «إن الشخص الذي لابلد له»، الذي تحدث عنه هايل، موجود بالتأكيد في أيامنا، وشقاؤه يتخذ أشكالاً لم يكن باستطاعة هايل أن يتصورها. وقد أصبح ممكناً الاستغناء عن الطرق القديمة لعثور المرء على هويته داخل مجتمع ما؛ إن شخصاً بدون عائلة، وبدون مسكن ثابت وبدون انتماء ديني يمكن أن يعيش حياة مكتملة بصورة كافية. لكنه بدون دولة ليس شيئاً. وليست له أية حقوق، ولا أي أمن، ولديه قليل من الفرص لممارسة سيرة مهنية نافعة. وعلى الأرض لا خلاص خارج إطار دولة منظمة.

ولم تكن الحالة هكذا دائماً. لقد كانت ثمة عهود، ليست بعيدة جداً على قياس التاريخ، حيث لم تكن الدولة موجودة، ودون أن يوجد أحد يعترض على هذا الغياب. وفي ذلك الزمن، فإن رجلاً بلا عائلة ولا سيد، ولاينتسب إلى جماعة محلية، أو إلى جماعة دينية ذات أكثرية، لم يكن باستطاعته أن يعيش إلاّ بأن يصبح خادماً أو عبداً. وهذا النوع من المجتمعات كانت لديه قيم مختلفة عن قيمنا: وكان المرء يقوم فيه بالتضحية القصوى بحياته أو بأمواله باسم العائلة، والسيد، والجماعة أو الدين، وليس باسم الدولة. إن القوة التنظيمية لأمثال هذه

المجتمعات كانت أدنى منها لدى مجتمعنا؛ وكان من الصعب حينئذٍ حمل عدد كبير جداً من الأشخاص على العمل خلال زمن طويل في مهمة مشتركة. وكان شعور قوي بالتزامات متبادلة يربط ما بين الذين هم متعارفون شخصياً، لكن هذه الصلة كانت تتلاشى سريعاً جداً مع المسافة. إن الطابع غير الكامل، والمحدود في المكان لهذه الأنماط من التنظيم كان يمنع المجتمع من استعمال أفضل لموارده الطبيعية والبشرية، مبقياً إيّاه عند مستوى معيشة قليل الارتفاع، وحارماً الأفراد الموهوبين من إمكانية تحقيق الذات بصورة مليئة وكاملة. وبالعكس، فإن تطور **الدولة** الحديثة قد جعل ممكناً التمركز بحيث أن الأنماط الأخرى من التنظيم الاجتماعي، من حيث استخدام الموارد البشرية، كانت تدفع بصورة حتمية لامردّ لها إلى دور ثانوي. إننا ندفع أحياناً ثمناً عالياً بصورة خطرة لهذا التمركز للسلطة. ونظرياً، يمكن التفكير في الاحتفاظ بفوائد هذا التعقد التنظيمي، مع انقاص دور الدولة التأطيري ولكن عملياً لم يتمكن أحد أبداً من تحقيق هذه المأثرة. إن الأقوام الأكثر تخلفاً والأكثر بدائية تستطيع وحدها الاستغناء عن الدولة. وحين يبلغها العالم الحديث، فإن سكانها يجدون أنفسهم مرغمين إمّا على التشكل في **دولة**، وإمّا على اللجوء إلى ظل دولة قائمة فعلاً.

ونظراً لأننا لانستطيع الافلات من الدولة، فليس من غير المجدي بالنسبة لنا أن نحاول فهم ما هي. وان طريقة التوصل إلى ذلك تكمن في دراسة تاريخها. فمتى وكيف رأى النور هذا الشكل من التنظيم الاجتماعي؟ وأية حاجات كان يلبيها؟ وعلى أية مبادىء كان مؤسساً؟ إن دراسة أصل الدولة الأوروبية الحديثة ربما سيكون من شأنها إلقاء بعض الضوء على خصائص **الدولة** المعاصرة ومسائلها. وسوف يكون ممكناً أن نأمل في اضواء خاصة تتيح إيضاح الفوارق بين مختلف أنماط **الدول**، وأن تفسّر لماذا بعضها منظّمًا بصورة أكثر توازناً أو أكثر فعّالية من البعض الآخر.

وربما سيتوجب البدء بتقديم تعريف للدولة، لكن أغلب المحاولات التي أجريت في هذا الاتجاه لم تكن مرضية البتة. إن الدولة موجودة بصورة أساسية في قلب وروح وعقل مواطنيها؛ فإذا لم يؤمنوا بوجودها، فما من ممارسة منطقية يمكنها أن تعطيها حياة. لقد كانت هناك دول مزدهرة، لم تكن تنطبق على أي من المعايير المقامة من اختصاصيي العلوم السياسية، كهولندة في القرن السابع عشر، مثلاً. وبدلاً من اللجوء إلى التحديدات، لنسع إلى اكتشاف بعض العلائم المبشرة بولادة **دولة** ما. وستكون تلك علائم مفيدة جداً لبحثنا الذي يهدف إلى تحديد الأصول وليس الشكل النهائي للدول.

إن المعيار الأول، الخارجي البحت، من السهل التعرّف إليه. لابدّ من استمرارية في المكان والزمان لجماعة بشرية لكي تتحول إلى **دولة**. وليس إلاّ بالعيش والعمل معاً في مكان معين وطوال أجيال عديدة تستطيع جماعة بشرية أن تبرز النماذج التنظيمية الأساسية لتشييد **دولة**. إن التحالفات المؤقتة لجماعات توحّدها وحدة المصالح لاتعطي نواة **دولة** إلاّ إذا استمر زمناً طويلاً الخطر الذي سبب إنشاء التحالف، أو إذا عاود الخطر الظهور على التوالي، لكي يكتسب التحالف المذكور بعض الديمومة، شيئاً فشيئاً، كما كانت الحال مثلاً عند الفرانكيين. وحتى الاجتماعات المنتظمة والتحالفات المجددة بين الجماعات التي عرفت أصلاً مشتركاً كانت غير كافية لانشاء **دولة**؛ وتلزم لأجل هذا اتصالات مستمرة ودائمة وليست متقطعة. إن تاريخ اليونان القديمة يوضح بصورة ساطعة هاتين النقطتين: فلا التحالفات ضد فارس، ولا الألعاب الأولمبية، استطاعت أن تؤدّي إلى بناء دولة واحدة انطلاقاً من الحواضر اليونانية. وإنه لشيء أساسي أن يوجد مركز جغرافي تستطيع الجماعة داخله أن تبني نظامها السياسي. وإنْ كان يمكن القبول ببعض التحرك في حدودها. إن الدولة ترتكز على مؤسسات دائمة ومن الصعب اقامة أمثال هذه المؤسسات إذا كانت الأرض التي تقوم عليها تتغير باستمرار، أو إذا كان تلاحم الجماعة يتغير تبعاً لفصول السنة.

ولذلك فإن البدو الحقيقيين لا ينشئون دولاً[1]؛ فمن الضروري أن تصبح نسبة مئوية معنية من السكان حضرية لكي يصبح ممكناً الوصول إلى مستوى معين من التنظيم السياسي. ولكن حين تترك جماعة من السكان غير البدو أماكن ارتباطها السابقة، سواء كانت هذه الظاهرة إرادية أم لا، فإنها تفقد عادة بعض تلاحمها السياسي، ويكون عليها أن تستأنف من الصفر عملية تشييد الدولة. وهذا ما يثبته تاريخ الغرب الأميركي.

وبعد الحصول على الديمومة في المكان والزمان، يتضح الشرط الثاني لظهور الدولة: يجب أن تقوم مؤسسات سياسية غير شخصية، ودائمة نسبياً. إن تجمعات سياسية ذات طابع أولي أو مؤقت يمكن أن تعمل أحياناً بواسطة علاقات شخصية غير مبنينة، مثل اجتماعات الوجهاء والجمعيات المحلية. وعند هذا المستوى، قامت بعض العادات والاعراف بخصوص كيفية معالجة مسائل ذات أهمية عامة؛ وقد أقيمت طرق إجرائية تتيح تسوية المنازعات الداخلية وتنظيم الجماعات المسلحة في حالة الحرب. إلاّ أن هذا لايمكن أن يكفي لاستمرار الجماعة، والاحتفاظ بسيادتها على أرض معينة، وأن تصهر في وحدة سياسية فعلية جماعات موحدة بصورة غامضة بروابط الجوار، وأن تتيح استخداماً أكثر فاعلية لمختلفة الموارد البشرية. وتلزم مؤسسات تستطيع البقاء رغم تغيير الرؤساء، وتقلب إرادة التعاون لدى الجماعات الفرعية، وهي مؤسسات تتيح تخصصاً معيناً في ممارسة الشؤون العامة وبالتالي فعالية أكبر للعملية السياسية، والتي تعزز الشعور بالهوية السياسية للجماعة. وحين تنشأ أمثال هذه المؤسسات، يكون قد تم بلوغ نقطة أساسية لأجل تشييد الدولة.

---

(١) أنظر فيليب س. سالزمان

«Political organization among Nomadic peoples»

Proceedings of the American Philosophical Society III (1967)

الصفحات ١١٥ ــ ١٣١، وانظر أيضاً المراجع المذكورة في ثبت الكتب.

ولكن من جهة أخرى، إن ظهور مؤسسات مطابقة لايؤدي بالضرورة إلى إنشاء دولة. وأحياناً يمكن أن تظهر أمثال هذه المؤسسات وذلك فقط لحماية المصالح الخاصة للاغنياء والأقوياء. ويمكن مثلا أن يطلب رئيس قبيلة (كما يفعل كل ملاّك فطن) تقريراً منتظمًا عن دخل أراضيه أو قطعانه. إن تقريراً من هذا النوع لايقيم إلزامياً القواعد لوزارة مالية. وتستطيع جماعة ارستقراطية من ملاكي الأراضي أن تتمنى تخفيف المنازعات التي تضرّ بأموالهم وتبيد صفوفهم، وبذلك يضطرون إلى إنشاء منظومة من المحاكم. إن تاريخ ايسلندة البدائية يبين لنا أن وجود محاكم لايستتبع بالضرورة الاعتراف بسلطة القانون، ولا ظهور سلطة قادرة على فرض هذا القانون. ويمكن تماماً أن لاتكون سوى تسهيل يُستخدم أو لايُستخدم، تبعاً للظروف.

ومع ذلك، فبالضبط لأن التمييز بين الميدان العام والميدان الخاص ليس واضحاً في عهد ما قبل الدولة، مثل أية مؤسسة أخرى، شرط أن تستمر، يستطيع أن يقدم بمرور الزمن عنصر بنية دولتية، حتى ولو أن هذا الدور لم يُنسب لها في الأصل. وهذه الظاهرة قد حدثت في عهد حديث نسبياً. إن كومنولث ولاية ماساشوستس وكومنولث وامبراطورية الهند البريطانية مدينان بمنشأهما إلى مؤسسات أقامتها طوائف حرفية خاصة. وحالياً، فإن أقدم الوظائف العامة هي وظيفة«الشريف»(*)،لكن «الشرفاء» الأوائل لم يكونوا سوى مدراء ومعتمدين للملوك الانغلو-سكسونيين.

إن الاعتماد المفرط لمعيار ديمومة المؤسسات، يجعلنا نقع في صعوبة أكثر خطورة؛ ويمكن أن تكون هذه المؤسسات سوى مجرد طريقة خارجية يمارس الرئيس، أو الطبقة الحاكمة بفضلها سلطته على شعب مُستعْبَد. إن وجود مؤسسات مستقرة ثابتة لايثبت أن رعايا قد قبلوها

(*) عمدة البلدة، أو المختار، في الولايات المتحدة، وبعض البلدان الأخرى. ــ ملاحظة من المترجم ــ

بصفتها ضرورية، ولا أن هذه المؤسسات قد أنشأت مناخ الرأي الذي لاغنى عنه لوجود الدولة. ولكن إذا كانت المؤسسات تستمر، فإن من شأنها أن تحقق شيئاً فشيئاً تغييراً في الموقف. وهي يمكنها تقديم الدعامة التي تنمو عليها وتتطور فكرة الدولة. وهكذا فحتى المؤسسات الكولونيالية، التي هي مع ذلك متجذرة بصورة سيئة في السكان المستعمَرين، قد ظهرت قادرة بالمناسبة على أن تشكل هيكل دولة جديدة.

إن ما هو أكثر أهمية من وجود مؤسسات مستقرة وثابتة هي العلامة بأن هذه المؤسسات تزداد مكانة وسلطة. فهل نجد مثلا محاكم مخوّلة بأن تتخذ قرارات لايمكن الغاؤها وتربط جميع سكان منطقة معينة ولايمكن أن تلغيها أية سلطة أخرى؟ لقد كان باباوات العصر الوسيط يعلنون بأنهم يحكمون على الجميع ولايمكن أن يُحَكموا من قبل أحد[٢]» وفي أية لحظة يمكن أن يصدر ادعاء مماثل عن بعض السلطات الدنيوية؟ وبصورة أعم، متى بدأت فكرة السيادة بالظهور؟ إنه لمن الأصعب إثبات وجود فكرة أكثر من إثبات وجود مؤسسة، وتزداد الصعوبة بعدم تطابق المفردات السياسية لأوروبا في بداياتها. وقد كان للسيادة وجود واقعي قبل وقت طويل من اللحظة التي أصبح بالامكان وضعها على الصعيد النظري (على التوالي عام ١٣٠٠ وعام ١٥٥٠)[٣] وصحيح كذلك أن

---

(٢) هذا ما يشكل المبدأ الأساسي Dictatus Papae الصادر عام ١٠٧٥، المواد ١٨ ـ ٢١. ارجع إلى الترجمة الانجليزية التي اعطاها لهذا التعميم البابوي ايوارت لويس في كتابه «الأفكار السياسية الوسيطة» (نيويورك، ١٩٥٤)، الجزء الثاني، ص ٣٨١. «إن قراراته، أي البابا، لاينبغي أن يعيد النظر فيها أحد وهو وحده الذي يستطيع أن يعيد النظر في قرارات الجميع؛ ولاينبغي أن يحكم عليه أحد.» ويستخدم البابا اينوسان الثالث صيغة أكثر دقة وتحديداً: فإنه

«qui omnibus judicat et a nemine judicatur»

راجع ر. و وأيضاً أ. ج. كارليل: «تاريخ النظريات السياسية الوسيطة» (ادمبورغ ـ ١٩٢٨) الجزء الرابع، ص ١٥٣.

(٣) حول هذه المسألة راجع غنيس بوست

= «Studies in Medieval Legal thought»

رؤساء كانوا يطمحون إلى سلطة ذات سيادة فعلياً، لم يتوصلوا دائماً إلى أغراضهم. ولكن المرحلة الحاسمة كانت اللحظة التي تم الاعتراف فيها بضرورة سلطة عليا، وليست تلك التي أمكن أن يمارس فيها عملياً احتكار حقيقي للسلطة. ومنذ اللحظة التي أقرّ فيها مجموع السكان النشطاء والفعّالين سياسياً بأنه ينبغي أن توجد سلطة قادرة على التقرير في خاتمة المطاف، أصبح ممكناً في الممارسة العملية التسامح إزاء انتهاكات كثيرة لهذا المبدأ.

وهذا ما يقودنا إلى معيارنا الأخير، الأكثر أهمية والأكثر غموضاً. وقد توجّب علينا أن نكتشف أن مشاعر الولاء، التي كان يُحَسُّ بها في الماضي نحو العائلة، والجماعة المحلية، أو المنظمة الدينية، قد انتقلت لصالح الدولة. ويجب أن تكتسب هذه سلطة معنوية تستطيع أن تسند بها بنيتها المؤسساتية وتفوقها النظري الشرعي. وفي نهاية هذا التحول يعطي المواطنون الصدارة لمصالح الدولة، ويعتبرون صيانتها بأنها الخير الاجتماعي الأعلى. لكن هذا التحول كان بصورة عامة تدريجياً جداً بحيث أنه من الصعب تحديد مراحله. ومن المستحيل القول إنه في لحظة محددة تغلبت نزعة الولاء للدولة. وتتعقد المسألة بواقع أنه لا ينبغي الخلط بين نزعة الولاء نحو الدولة والنزعة القومية. وفي الواقع، فإن النزعة القومية، في مناطق معينة، قد هزمت أحياناً الولاء إزاء دول موجودة. وحتى في البلدان التي أتيح لها الحظ بأن

= (برنستون ١٩٦٤) الفصول ٥ و ٨ و ١٠، وعلى الأخص الصفحات ٢٨٠ ـ ٢٨٩، و ٣٠١ ـ ٣٠٩، ٤٤٥ ـ ٤٥٣، ٤٦٣ ـ ٤٧٨. وانظر أيضاً أ. هـ. كانتوروفيتش The King's two bodies (برنستون ١٩٥٧، الفصل الخامس، وعلى الأخص الصفحات ٢٣٦ ـ ٢٥٨. وتنبغي الملاحظة أيضاً بأن مرسوم وستمنستر (١٢٧٥) يشير إلى أنه حتى في بلاد الغال حيث لم يكن الحق الملكي ساري المفعول، فإن الملك، بصفته صاحب السيادة والسلطة، يمكن أن يحاكم الجميع. وفي نفس العهد، في فرنسا يشير بومانوار أيضاً، في كتابه «عادات وتقاليد بوفيزيس» إلى أن الملك هو صاحب السلطة والسيادة الأعلى، وأنه يستطيع إصدار القوانين («الانشاءات») التي تبدو له مشجعة للخير العام، وأن الجميع يجب أن يخضعوا لأحكامه.

ترى النزعة القومية تعزز هذا الـولاء، فقد كان هذا هو الأول من حيث التاريخ وقد استثار مشاعر أقل حرارة مما أحدثته تلك (أي النزعة القومية). وهي حرارة يمكن مقارنتها بالحـرارة التي تستثيرهـا النزعـة الانسانية. وإن الولاء نحو الدولة، من جهة أخرى، هو نوع من النزعة الانسانية. وكانت الدولة، أفضل مما تفعله روابط الجماعات الرخوة، تضمن السلام والأمن، والرفاه، ولذلك توجب دعمها.

ولأجل تلخيص هذا القسم الأول نقول إن معاييرنا هي : ظهور وحدات سياسية دائمة، وثابتة ومستقرة جغرافياً، وتطور مؤسسات دائمة وغير شخصية، والموافقة الاجماعية على ضرورة سلطة عليا، وعلى نزعة الولاء التي تُستحق لهذه السلطـة من جانب رعاياها. وفي أوروبا الغربية للأعوام ١١٠٠ حتى ١٦٠٠ سنبحث عن علائم هذه التغيرات. وهذا لايعني أنه لم توجد البتة دول في عهود سابقة أو في العالم غير الأوروبي. إن «البوليس» La polis اليونـانية كـانت بلا جـدال دولة، وكـذلك امبراطورية هان في الصين، أو الامبراطورية الرومانية، لكن بحثنا يتعلّق بأصول الدولة الحديثة، وهذه ليست مشتقة بصورة مباشرة من أي مثال من هذه الأمثلة القديمة. إن الرجال الذين أقاموا دعائم الدول الأوروبية الأولى كانوا يجهلون كل شيء عن الدولة الآسيوية وكانوا بعيدين جداً في الزمن عن اليونان وروما. ومؤكد أنهم كانـوا يعرفـون روما من دراستهم للقـانون الـروماني، كـما كانـوا يعرفـون اليونـان من بعض التلميحات الواردة في كتب أرسطو. ولكن بالنسبة لما هو أساسي توجب عليهم أن يعيدوا ابتكار الدولة بوسائلهم الخاصة، وفي خاتمة المطاف فإن ثمرة ابتكارهم قد خدمت بصورة أفضل من أغلب النماذج القديمة. ففي العـالم القـديم، كـانت الـدول تنتسب، إجمـالاً، إلى فئتـين، الامبراطوريات الكبيرة ذات التلاحم الضعيف، والوحـدات الصغيرة المندمجة بقـوة، مثل الحاضرة اليونانية. وكان لكل من هذين النموذجين نواحي ضعفه. لقد كانت الامبراطوريات تتمتع بالقوة العسكرية، لكنها لم تكن تستوعب سوى قسم صغير من سكانها في العملية السياسية أو في

أي نشاط آخر يتجاوز المصالح المحلية المباشرة. وكان ذلك يسبب تبديداً كبيراً للموارد البشرية، ونزعة ولاء معتدلة جداً إزاء **الدولة**. وبالنسبة للأكثرية الكبرى من رعايا امبراطورية ما، لم يكن الخير الاجتماعي الأعلى هو صيانة **الدولة**. وهناك حالات لا تُحصَى كان السكان ينظرون فيها دون تأثر إلى انهيار الامبراطورية للعودة إلى وحدات سياسية أصغر، أو الامتصاص من قبل امبراطورية جديدة تقودها نخبة جديدة. لقد كانت الحاضرة ـ الدولة تستخدم مواطنيها بصورة أفضل مما تفعله الامبراطورية. لقد كان كل سكان الحاضرة ـ الدولة يشتركون بنشاط وفعالية في الحياة السياسية وفي النشاطات الاجتماعية المشتقة منها. وكان الولاء نحو الدولة قوياً ويرتدي في بعض الأحيان طابع شدة النزعة القومية الحديثة. ولكن لم يحدث أبدا أن استطاعت حاضرة ـ دولة أن تحل مشكلة استيعاب أراض جديدة أو سكان جدد، كما لم تنجح في إشراك سكان كثيرين جداً في الحياة السياسية. وكانت الحاضرة ـ الدولة تصبح تارة نواة لأمبراطورية وتكون بذلك خاضعة لجميع متاعب الامبراطورية، وذلك ما حدث لروما، وتارة كانت الحاضرة ـ الدولة تحتفظ بمقاييسها الصغيرة، وتبقى ضعيفة عسكرياً، وتسقط عاجلاً أو آجلاً ضحية للغزو.

إن **الدول** الأوروبية التي أبصرت النور بعد عام ١١٠٠ كانت تجمع بمقدار ما النقاط القوية للامبراطوريات، وللحاضرات ـ **الدول**. وكانت قوية وواسعة بصورة كافية لكي تكون لها فرص ممتازة للبقاء، والاستمرار، وبعضها مازال موجوداً منذ قرابة عشرة قرون، وهو عمر محترم بالنسبة لأي تنظيم بشري. وفي الوقت نفسه، فقد استطاعت أن تشرك أو على الأقل أن تثير اهتمام قسم كبير من سكانها بالعملية السياسية، ونجحت في إعطاء شعور بالهوية المشتركة للجماعات المحلية. وقد حصلت من سكانها على نشاط سياسي واجتماعي كبير، والمزيد من الولاء أكثر مما كانت تحصل عليه الامبراطوريات القديمة، ولكن دون التوصل مع ذلك إلى مشاركة كلية مميزة لحاضرة أثينا.

إن التمييز بين الامبراطورية الواسعة جداً بدون تلاحم كبير، والوحدة السياسية الصغيرة المندمجة بقوة، هو ملائم فيما يخص الشرق الأدنى، وآسيا الوسطى والهند، وبصورة أقل في ما يخص الصين وفيما بعد اليابان. بيد أن النموذج الأوروبي قد أظهر تفوقاً سياسياً واقتصادياً كبيراً بحيث أن التجربة الصينية وجميع التجارب التي قامت خارج أوروبا قد ظهرت في خاتمة المطاف بصفتها غير مجدية، وبدون غرض. وقد أصبح النموذج الأوروبي النموذج الرائج للدولة. ولم يجر في أي مكان من أوروبا تقليد نموذج غير أوروبي، في حين أن الدول غير الأوروبية اضطرت إمّا لنسخ النموذج الأوروبي لأجل البقاء، وإمّا تحمل التجربة الكولونيالية (الاستعمارية) التي أدخلت إلى تلك البلدان العديد من عناصر النظام الأوروبي. إن الدولة الحديثة في أيامنا، حيثما وجدت، تطابق التخطيط الذي أُنشىء في أوروبا بين العامين ١١٠٠ و ١٦٠٠.

وكما سبق لنا القول، فقد ترك الأوروبيون لمصيرهم لاعادة ابتكار الدولة، وطوال قرون عديدة، بعد سقوط امبراطورية الغرب الرومانية، بدأت هذه المهمة بعيدة عن إحراز النجاح. إن مفهوم الدولة الروماني نُسي بسرعة خلال الفترة المضطربة لعمليات النزوح والاجتياحات. وحتى مسؤولو الكنيسة الذين كانوا يحتفظون تماماً بتقاليد رومانية كانوا عاجزين عن التعبير بوضوح عن هذا المفهوم (أي مفهوم الدولة). وخلال العصر الوسيط الأول، كان الشكل الرئيسي للتنظيم السياسي في أوروبا الغربية هو المملكة الجرمانية؛ ومن بعض الوجوه، كانت المملكة الجرمانية النقيض التام للدولة الحديثة. وفي الواقع، فإن هذه المملكة كانت مؤسسة على الولاء إزاء أشخاص، وليس على تعلق بمفاهيم مجردة أو بمؤسسات غير شخصية. وكانت المملكة تضم السكان الذين يقبلون شخصاً معيناً كملك، أو الذين، حين يكون المجتمع أكثر استقراراً، يعترفون بالحق الوراثي لعائلة معينة بأن تحكم. وهذه الممالك كانت فاقدة للاستمرارية في الزمان، أو للاستقرار في المكان. وكانت أحياناً عرضية تماماً بحيث أن الكيفية الوحيدة للدلالة عليها كانت تسمية

رئيسها، مثل «مملكة سامو» مثلاً، التي ازدهرت خلال فترة وجيزة في ألمانيا الشرقية(٤). وهناك بعض الممالك، الأطول عمراً، قد انتقلت بصورة مذهلة؛ فخلال بضعة أجيال، انتقلت مملكة الويزيغوت Wisigoths من البلطيق إلى البحر الأسود ثم إلى خليج غاسكونيا. وفي هذا النوع من المجتمعات، لانجد أية مؤسسة منتظمة، ولا أي ارتسام أولي لمفهوم السيادة. وكانت وظيفة الملك تسوية الأزمات، وليس قيادة نظام شرعي أو إداري. لقد كان وسيطاً لشعبه لدى الآلهة، وكان يقوده إلى المعركة ضد الملوك الآخرين؛ لكن الشؤون المحلية كانت تترك لمعالجتها داخل كل جماعة. وكان الأمن والسلامة موجودين لدى العائلة، والجوار، والسيد، وليس لدى الملك.

إن ممالك الفرانك في القرنين الثامن والتاسع، والمملكة الانغلو - سكسونية في القرنين العاشر والحادي عشر، قد بلغتا مستوى أعلى بقليل. وقد قامت كل منها على أرض محددة جيداً وعرفت مدة ديمومة محترمة. وفي كل منها، اضطلع الملك بمسؤولية صيانة السلام وإقامة العدل، وقد انشأ نظاماً موحد الشكل للمحاكم المحلية لانجاز هذه المهمة(٥). لكن هذه التدابير الملائمة لتشييد الدولة قد جاءت قبل موعدها. فلم تكن البنى الاقتصادية والاجتماعية الأساسية تستطيع تحمل

---

(٤) بالنسبة لسامو، انظر ج. بيسكو في «cambridge Medieval History» (كامبردج ١٩٢٦) الجزء الثاني، ص ٤٥١ ــ ٤٥٢.

(٥) بالنسبة لانجلترة اقرأ ف. م. ستنتون

«Anglo-Saxon England»

(أوكسفورد ١٩٤٣) ص ٢٨٩ ــ ٢٩٦، ٣٨٩، ٤٨٥ ــ ٤٩٥، ٥٣٨ ــ ٥٣٩، وراجع أيضاً ج. ا. أ. جوليف:

Constitutional History of Medieval England

(لندن ١٩٣٧) ص ٥٧ ــ ٧٤، ١٠٧ ــ ١٢٧، وبالنسبة لفرنسا أنظر ف. ل. غانشوف:

«Frankish Institutions under Charlemagne»

(بروفيدانس ١٩٦٨) ص ٧١ ــ ٩٧.

ثقل أدنى تمركز سياسي. وكانت الاهتمامات (المصالح) وحالات الاخلاص تبقى بصورة أساسية على النطاق المحلي وتقتصر على العائلة، والجوار، وضمن إطار الكونتية (أملاك الكونت). إن ضباط الملك، الدوقات، والكونتات، والـ Vassi dominici عند الفرانكيين، والإيرلات(*) والتانيات(**) في انجلترة، كانوا يميلون إلى التحول إلى رؤساء لجماعات محلية أكثر منهم إلى وكلاء للسلطة المركزية. وعند الفرانكيين، كان الكونتات والدوقات قد أصبحوا عملياً مستقلين منذ عام ٩٠٠؛ لكن سلطتهم، بدورها، كانت تقرضها سلطة الفيكونتات، وسادة القصور، والرؤساء الآخرين للجماعات الصغيرة. إن هذا التجزؤ للسلطة السياسية هو أحد وجوه النظام الاقطاعي الأولي، وفي الواقع فإن النزوع إلى الاقطاعية يظهر في كل مرة يتجاوز فيها الجهد الضروري لصيانة مجموع سياسي واسع، الموارد الاقتصادية والنفسية لمجتمع ما. وتمثّل الاقطاعية الأولية تخفيضاً لهذا الجهد لأنها تُبَسِّط المؤسسات وتشخّص صلات التبعية أو الولاء. وتبدأ هذه الاقطاعية بالضرورة بعرقلة بناء الدولة، حتى ولو كانت، أي الاقطاعية، تقدم أحياناً في خاتمة المطاف، القاعدة لهذا البناء.

في مختلف أقسام المملكة الفرانكية القديمة، جرت عملية التجزؤ بوتائر، وتوصلت إلى درجات مختلفة. لكن عملية التجزؤ هذه كانت متقدمة جداً حوالي العام ألف بحيث أنه كان من الصعب أن يُكتشف في جميع أنحاء القارة الأوروبية أي شيء يشبه دولة، باستثناء الامبراطورية البيزنطية. إن انجلترة، التي توحّدت بعد البلدان الفرنكية، قد أظهرت طبعاً بعد ذلك علائم التفكك. إذنْ، فبدون تدخل خارجي، كانت انجلترة القرن الثاني عشر بلا شك منقسمة مثل

(*) ايرلات، جمع إيرل، وهو لقب نبيل أنغلو-سكسوني يعادل لقب كونت. وهذا اللقب مازال موجوداً في بريطانيا.

(**) جمع تاني Thegn أو ثاين Thane عضو في أتباع النبيل؛ ومُقْطَع للملك أو لأحد السادة النبلاء. وهذا اللقب احتفظ به زمناً طويلاً في ايكوسيا Ecosse.

انقسام فرنسا في القرن الحادي عشر، لكن الفتح النورماندي، بإزالته الارستقراطية الأنغلو-سكسونية القديمة، ألغى أحد عوامل التجزئة. لقد جرى التأمل وسوف يظل يجري التأمل بلا نهاية في تأثيرات الفتح النورماندي؛ لكن هناك شيء مؤكد: فإن هذا الفتح، بادخاله إلى انجلترة طبقة حاكمة جديدة متطلّعة صوب فرنسا قد خفف كثيراً فرق الوتيرة الذي كان يميز تطور البلدين. وبعد عام ١٠٦٦، مارست القوى التي كانت في القارة تشجع أو تعرقل ظهور الدولة، عملها في انجلترة بفعالية مساوية لها في فرنسا.

فماذا كانت الأفكار والأحداث التي أعادت إطلاق عملية تشييد الدولة في أوروبا الغربية لنهاية القرن الحادي عشر؟ ليس من السهل تحديد ذلك. وكانت عاملاً مهمًا بلا جدال عمليات تقدم المسيحية عند الشعوب الجرمانية التي كانت لاتزال وثنية أو غير ارثوذكسية، وكذلك التنظيم الأفضل للكنيسة. وحتى نهاية القرن العاشر، لم تكن أوروبا الغربية مسيحية حقاً. وقبل هذا التاريخ، لم يكن لكثير من المسيحيين بالاسم سوى اتصالات قليلة مع الكنيسة، وإن إحدى أقوى الجماعات الجرمانية، النورمانديين، لم تكن مسيحية، حتى بالاسم. وفي الكثير من النقاط أصبحت للكنيسة فعلاً خاصيات الدولة (مثلاً، المؤسسات الدائمة) وكانت، أي الكنيسة، آخذة في اكتساب خاصيات أخرى، ومنها، نظرية للسيادة الباباوية[٦]. لقد كان رجال الكنيسة مرتبطين ارتباطاً وثيقاً بالسياسة الدنيوية ولم يكن باستطاعة اي ملك أو حاكم أن يستغني عن نصائحهم ودعمهم. وقد نتج عن ذلك أن النظريات السياسية والتقنيات الادارية للكنيسة كان لها أثر مباشر على الدولة العلمانية، الدنيوية. لقد كانت الكنيسة تعلّم أيضاً بأن من واجب الحكام أن يضمنوا لرعاياهم العدل والسلام[٧]، وهي تعاليم كانت

---

(٦) W. Ulln_ann, «The Growth of Papal Government in the Middle ages (London 1955) pp. 276 -- 299, 414 - 437.

(٧) Kantorowicz, «The King's Two Bodies, 17 93 - 97: Carlyle, «History of Political Theory, 11, 2e pastie, Chapitres 3,5,8.

تستتبع منطقياً إنشاء مؤسسات إدارية وقضائية جديدة. لكن التطور كان بطيئاً؛ وكان التأمل باعجاب في مؤنسسات الدولة أسهل من تقليدها، كما كان الاعتراف بأن العدالة هي من مسؤولية الملك أسهل من تنظيم منظومة قضائية. إن تأثير الكنيسة وحده لم يكن يكفي لانشاء دول.

وعامل آخر، ذو أهمية مساوية، أو تقريباً مساوية، كان الاستقرار التدريجي لأوروبا في نهاية حقبة طويلة من عمليات النزوح والغزوات والاجتياحات. لقد دمر الملوك الجرمان الأوائل أمبراطورية الغرب، لكنهم إثر ذلك راحوا يدمرون بعضهم البعض، بمساعدة غزاة جدد مجتاحين. إن الفرانكيين لم يخضعوا المملكتين المتخاصمتين الغولية والجرمانية إلّا ليعانوا التمزق بالصراعات الداخلية، والزعزعة الناتجة عن هجمات النورمانديين. لقد قضت امبراطورية الشرق على الأوستروغوت والفندال، كما قضى الغزو الاسلامي على الويزيغوت. لقد أمر الدانمركيون أغلب الممالك الانغلو-سكسونية، وفي القرن العاشر فقط أقامت آخر هذه الممالك، وهي مملكة ويسكس، هيمنتها على القسم الرئيسي من انجلترة. ولكن بعد العام الألف، أصبحت التغييرات على هذا النطاق نادرة الحدوث. ونظراً لان الممالك الرئيسية التي نجحت في البقاء حتى ذلك التاريخ، مملكة انجلترة، ومملكة فرنسا الغربية (فرنسا المقبلة) ومملكة الفرانكيين في الشرق (نواة المانيا) سوف تبقى، في شكل أو بآخر، حتى أيامنا. وقد حدثت نفس الظاهرة على المستوى المحلي. إن عائلات النبلاء الكبيرة بدلاً من أن تهيم بحثاً عن سلطة أو للنهب والاغتصاب، قد تجذّرت في أماكن محددة. ولم يعد ممكناً لكونت من البلاد الرينانية أن يصبح سيداً لفرنسا الغربية كما فعل جد آل كابيت، ولا أن يستطيع زعيم فيكنغ أن يستملك مقاطعة فرنسية كما فعل روللون في النورماندي.

هذا التعزز للاستقرار السياسي قد أنشأ أحد العوامل الأساسية لبناء الدولة: الديمومة في المكان وفي الزمان. إن مجرد واقع الديمومة قد أتاح لممالك معينة وبعض الأمارات اكتساب المتانة والصلابة. إن بعض

انماط السكان، المحتلين لأرض معينة، قد بقوا طوال قرون في نفس التجمع السياسي. وإذا كانت مملكة موجودة منذ أجيال، كـان يبدو طبيعياً أن تستمر في الوجود، وقد انتهى بها الأمر بأن أصبحت جزءاً من المشهد السياسي. وكان حكام الممالك والأمارات التي استمرت يرون أنه كان في وقت معاً ممكناً ومأمولاً إقامة مؤسسات دائمة. ولو كان ذلك فقط لأجل دوافع أنانية، كان يلزمهم تأمـين الأمن الداخـلي وإقامـة صلات بين الجماعات المحلية وبلاطهم هم أنفسـهم. وكان الأمن المتزايد ورقابات أكثر ضيقاً تعني بصورة مؤكدة تقريباً زيادة لمداخيـل الأمير وارتفاعاً لمكانته. وقد ازدادت الفـرص التي كانت لديه لنقـل سلطته وأمواله إلى ورثته. وهكذا فإن رغبات الأمير كانت تتطابق مع حاجات رعاياه. وفي عهد العنف، كان هدف الرغبات الشاملة تقريباً السلام والأمن. وعلى جميع المستويات كانت ضغوط تُـمـارَس لأجـل تقويـة حكومات ضعيفة لكي تستطيع أن تقوم على الأقل بـواجبها الأول: واجب ضمان السلام الـداخلي والخـارجي ضد مثيـري الاضطراب. وهكذا فمنذ أن كانت وحدة سياسية تتمتع ببعض الاستقرار وببعض الاستمرارية، كان يمكن أن يُنتظَر منها أن تسعى لانشاء مؤسسـات قضائية صالحة لتعزيز الأمن الداخلي، ومؤسسات مالية مخصصة لجباية الأموال الضرورية للدفاع الخارجي.

ومما يثير الفضول أن هذه الحركة لصالح مؤسسات قضائية ومالية أفضل كانت قوية بصورة خاصة في إقطاعات كبيرة معينة. لقد دمرت الاقـطاعية الامبـراطوريـة الفرانكية لكنها احتـرمت بعض التغييرات الاجتماعية ــ السياسية التي استحدثتها تلك الامبراطوريـة. لقد كـان لمقاطعة السيادة الاقطاعية الأكثر بدائية درجة من التعقد السياسي تفوق تعقد قبيلة جرمانية بدائية. والذين كانوا يلعبون دوراً سياسياً في تلك المقاطعة كانوا منفصلين بصورة واضحة عن سائر الجماعة. وإذا كان تركيب سياسي، مثل الكونتية، أو وظيفة الكونت، ومحكمة الكونتية، إنشاءاً مصطنعاً، فقد كان يمكن تغييره بعمل مدروس؛ كان يمكن مثلاً

نقل محكمة أو جزء من سلطتها القضائية من سيد إلى آخر. وكانت الحكومة شيئاً متميزاً عن عادات الجماعة وتقاليدها، وكان إدراك هذا الفارق أساسياً لانشاء الدولة. وبالإضافة إلى ذلك، فبفضل الاقطاعية، تم التخلي عن الابقاء حية وحدات سياسية غير قابلة للحياة، وبذلك نشأ جو أصلح للاختبار السياسي. إن وحدة الحكومة الاقطاعية كانت تشمل بصورة جيدة وحدة اجتماعية ـ اقتصادية فعلية؛ وكان لدى رعايا نفس السيد بصورة عامة كثير من الأشياء المشتركة. وفي أمارات إقطاعية عديدة انتهى الأمر بظهور ولاء قوي نحو السيد، وهو شعور غير معروف في العهد المتأخر للأمبراطورية الرومانية، وفي كثير من الممالك الجرمانية. وأخيراً فإن السيد الاقطاعي، تماما مثل رؤساء آخرين، كانت له كل المصلحة في تحسين طرائق حكمه إذا كان يريد الاغتناء وضمان أمنه وكذلك أمن ورثته. لذلك فإن السادة الاقطاعيين الأكثر فعالية، في مناطق معينة، وبصورة خاصة في شمالي فرنسا، قد اتخذوا التدابير الأولى التي أدّت إلى تشييد الدولة.

وحسب معاييرنا الحديثة، لايمكن القول إن الفترة التي تلت العام الألف قد عرفت حالات تقدم ملحوظة في الاستقرار والأمن. ولكن بالنسبة للفترة السابقة، فإن التقدم لاجدال فيه. بل لقد كان هذا التقدم قوياً وواضحاً بحيث يستتبع نهوضاً بارزاً جداً للنشاطات في القسم الأكبر من أوروبا الغربية. ازدياد الانتاج الزراعي والمبادلات التجارية الكبيرة، ونمو السكان، وانبعاث الاهتمام إزاء الدين والسياسة. ولم يكن سهلاً دائماً إيجاد التناسق بين جميع هذه النزعات، وكان من الصعب بصورة خاصة التوفيق بين الرغبة في أن يقوم الحكم بصورة أقوى وأفضل، وبين الرغبة في إصلاح الكنيسة والعيش بصورة أكثر مسيحية. ولنعطِ مثالاً يعود بتاريخه إلى بداية هذه الحقبة. في القرن العاشر، شهدت المناطق المضطربة في وسط فرنسا ولادة حركة السلام التي استثارتها الكنيسة أملاً في رؤية الفلاحين والآخرين غير المحاربين ينتظمون في نوع من الميليشيا لمجابهة أعمال العنف وتجاوزات

السادة الاقطاعيين[٨]. وكان نجاح الحركة هزيلاً ذلك لأن السادة كان لهم بصورة عامة التفوق العسكري على جيوش روابط السلام، غير المجربة وسيئة التجهيز. لكن كان ذلك أيضاً لأن الحركة لم تكن مؤيدة من قبل العلمانيين، ولا حتى من قبل رجال الاكليروس المحافظين الذين لم يكونوا يريدون أن يروا الكنيسة متدخلة في المسائل الدنيوية للحرب والعدالة الجنائية. ومع ذلك فحين استعاد الفكرة سادة أقوياء مثل دوق النورماندي، واكتفت الكنيسة بالقيام بدور ثانوي، وكرّست جهود رئيس علماني، حينئذ كانت لحركة السلام منفعتها. وقد تذرّع الدوقات والكونتات بذلك للتدخل في الشؤون المحلية ولقمع أعمال العنف التي كانت تهدد الاستقرار السياسي[٩].

وبمرور الزمن، انتهى الأمر بصورة عامة برجال الكنيسة والعلمانيين إلى التفاهم حول وسائل الحد من تأثير العنف. لكن خلال القرن الحادي عشر، فصل بينهم خلاف متزايد العمق بخصوص مسألة أساسية أكثر، وهي مسألة العلاقات التي يجب أن تقوم بين السلطة

---

(٨) L. Hubert, Studien zur recht - sges-chichte der Gottes frieden und landesfrieden (Anbach 1892).

وجورج مولينيه «التنظيم القضائي والعسكري والمالي لجمعيات السلام» (تولوز ١٩١٢).

L.C. Mackinney «The people and public opinion in the eleventh century peace movment», speculum v (1930) pp (81-206). Hartmut Hoffman, gottes friede und Truga Dei (Stuttgart 1964).

(٩) بالنسبة للنورماندي، راجع

H. Prentout, «La trêve de Dieu en Normandie» Mémoires de l'Academie de Caen, n. s V1 (1931), 1 - 32.

هـ. برانتو «هدنة الله في النورماندي» مذكرات أكاديمية كاين، ن. س ٤ (١٩٣١) ١ ــ ٣٢.

J. Iver, «l'interdiction de la guerre priveé en Normandie. travauxe de la semaine d'historie de droit normand 1927 (Caen, 1928) pp 307 -- 348.

وكذلك ج. ايفير «خطر الحرب الخاصة في النورماندي» اعمال أسبوع تاريخ الحق النورماندي ١٩٢٧ (كاين ١٩٢٨) ص ٣٠٧ ــ ٣٤٨.

الدنيوية والسلطة الدينية. وهذان المرجعان قد اختلطا خلال القرون السابقة. وقد اعتبر الملوك بمثابة شخصيات شبه دينية، وقد مارسوا تأثيراً كبيراً في شؤون الكنيسة، وكانوا يعينون القساوسة والمطارنة، بل والبابوات في كثير من الأحيان. بل كانوا يتدخلون أيضاً، كما فعل شارلمان، في ميدان المذهب الديني[١٠]. ولكن في المقابل، فإن شخصيات كنسية كانت تلعب دوراً مهماً في الشؤون الدنيوية، بصفتهم مستشارين للملك، وإداريين أو أمراء على أراضي الكنيسة. وخلال القرن الحادي عشر، لم يكن بادىء بدء هدف للأجيال الجديدة التي ظهرت في الكنيسة سوى إصلاح الاكليروس. ولكن سرعان ما أصبح بديهياً أنه لأجل اصلاح الاكليروس، رجال الكنيسة، فإن على الكنيسة أن تتحرر من السلطة العلمانية، وأنه لكي تكتسب الكنيسة استقلالها وتصونه، عليها أن تتمركز تحت قيادة البابا. إن كنيسة مُصْلَحَة وممركزة بصورة قوية ستكون ضامنة لتوسيع نفوذها بحيث يشمل الشؤون الدنيوية. وحسب بعض المصلحين، كان على الكنيسة أن تحتفظ بالسلطة العليا على جميع المسائل الخاصة بالعلاقات الاجتماعية والسياسية. فإذا كان يراد أن تكون أوروبا مسيحية حقاً، كان يلزم أن تكون تحت سلطة حكام مسيحيين[١١].

هذا البرنامج، الذي أعلنه بعنف البابا غريغوار السابع (١٠٧٣

---

(١٠) Kantorowicz «The King's Two Bodies, chap 3;
J. W Thompson « Feudal Germany (Chicago 1928) chap 1 et 2.
E. Amann et A Dumas «L'Eglise au pouvoir des Läiques,888 — 1075, (Paris - 1948) livre 1 - chap 2; livre 2, chap 2 et 3; livre 3, chap 2.

(١١) Gerd Tellenbach «Church, State and Christian Society of the time of the Investiture conflict (Oxford 1940) pp 147 - 161; Ulmann, «Growth of Papal Government pp 272 - 299; A. Fliche, la réforme grégorienne (Paris 1946) pp 55 -64, 76-83.

ـ ١٠٨٥)، كان يستهدف أجزاء أساسية من البنية السياسية الأوروبية السابقة. وقد قاوم الأمراء العلمانيون مطامع الكنيسة والنزاع الذي نتج عن ذلك (نزع التنصيبات) قد استمر قرابة نصف قرن. وهذا النزاع أضعف إلى حد كبير الاتحاد الوثيق السابق الذي كان موجوداً بين السلطات الدنيوية والدينية. وفقد الملوك في هذا النزاع طابعهم شبه الديني، وقسماً من تأثيرهم على التعيينات الكنسية. وتوصلت الكنيسة إلى قيادة المجتمع الأوروبي إنْ لم يكن إلى السيطرة المطلقة على هذا المجتمع. وقد انفصلت الكنيسة بوضوح عن السلطات السياسية الدنيوية. وبكونها مستقلة في القمة، استطاعت أيضاً أن تؤكد استقلالاً ذاتياً واسعاً في المستويات الدنيا. وبذلك أحرز المصلحون الغريغوريون انتصاراً، حتى ولو لم يكن سوى انتصار جزئي[١٢].

ومثل جميع الانتصارات، فإن انتصار الكنيسة في «النزاع حول التنصيبات» كانت له نتائج غير متوقعة. إن الكنيسة، بتأكيد أصالتها التي لايمكن إنقاصها، وبانفصالها بوضوح تام عن الحكومات العلمانية، أتاحت، دون أن تعرف، تدقيق المفاهيم الخاصة بطبيعة السلطة الدنيوية. وربما كانت التحديدات والحجج تختلف، لكن المصلح الغريغوري الأكثر اقتناعاً كان مضطراً تماماً للاعتراف بأن الكنيسة لم تكن تستطيع القيام بجميع الوظائف السياسية، وأن الأمراء العلمانيين هم ضروريون، وأنه قد خصصت لهم دائرة للعمل. وإذا كان باستطاعة الكنيسة أن ترشدهم وتستعيدهم، فإنهم مع ذلك مستقلون عن بنيتها الادارية. وكانوا يديرون منظمة ذات طبيعة مختلفة لم يكن لها بعد اسم نوعي. وباختصار، فإن المفهوم الغريغوري للكنيسة كان يتطلّب تقريباً ابتكار مفهوم **الدولة**. وكانت هذه الضرورة قوية بحيث

(١٢) بالاضافة إلى الأعمال الوارد ذكرها في الحاشية رقم ١١، أنظر أيضاً
G. Barraclough, «The Origins of Modern Germany (Oxford 1949) pp 127-155; et N.cantor, Church, Kingship and Lay Investiture in England (Princeton 1958) Chapitres 1 et 5.

أن المؤلفين المعاصرين لايستطيعون مقاومة الميل لوصف «نزاع التنصيبات» بأنه نزاع بين **الكنيسة** و**الدولة**.

إن الاستسلام لهذا الميل سيكون معناه السقوط في الخطأ؛ لكن الصحيح أنه، خلال «**النزاع**» وبعده، خضعت البنية السياسية لأوروبا لتعديل ملائم لظهور مقبل للدولة. ولنشرْ إلى أنه أصبح مستحيلاً أن تؤخذ مأخذ الجد الادعاءات للسيطرة الشاملة التي أصدرتها **امبراطورية الغرب** المنبعثة. وكان التفوق الامبراطوري مقبولاً، نظرياً على الأقل، في الزمن الذي كانت فيه **الامبراطورية والكنيسة** تتعاونان بصورة وثيقة، كما كانت الحال في عهد شارلمان، والأوتونيين Les Ottons لكن **الامبراطورية**، أكثر من أية منظمة سياسية دنيوية أخرى، عانت من «**نزاع التنصيبات**». وقد سوّى الملوك الآخرون، بصورة مستقلة وبشروط أفضل مما فعل الامبراطور، نزاعاتهم مع مصلحي **الكنيسة**. وربما كانت **أوروبا** الغربية تشكل وحدة من الوجهة الدينية، ولكن ليس إطلاقاً من الوجهة السياسية. وكان ينبغي النظر إلى كل مملكة أو أمارة بصفتها كياناً منفصلاً، وبذلك أرسيت قواعد تعددية **الدول**.

وكذلك كانت نتيجة «نزاع التنصيبات» تعزيز ميل موجود في السابق، وهو الميل إلى اعتبار الأمير العلماني ضامناً وموزعاً للعدل. وبالنسبة للمصلحين الغريغوريين كان يعود بلا شك إلى **الكنيسة** تحديد ما هو العدل، ولكن حتى هؤلاء كانوا يقرّون بأن توزيع العدل في الزمان العادي يعود إلى السلطة الزمنية. وقد وجد الملوك أيضاً مصلحة أكبر لهم في تأكيد هذا الدور؛ وهم بعد أن لم يكن لهم نصيب في قيادة الكنيسة وحكمها، إذْ أنهم «لم يعودوا مطارنة منتدبين للشؤون الخارجية» فإن التبرير الوحيد لوجودهم أصبح إدارة العدل. ولكن إذا كان عليهم جعل العدل محترماً، فإنه حينئذ يتوجب تطوير القوانين التشريعية وتحسين المؤسسات القضائية. وهذان إجراءان ملائمان طبعاً لتشييد **الدولة**، لكنه تمّ اتخاذهما بصورة مبكرة في أوروبا، واكتسبا أهمية أكبر.

وواقع أنه، منذ إنشاء الدول الأوروبية، قد منح تفوق كهذا للقانون، كان له انعكاس عميق على التطور اللاحق لهذه الدول. كانت الدولة مؤسسة على القانون، وكانت مهمتها تأمين الاحترام له. وكان الأمير معنوياً، وأحياناً سياسياً تحت سيطرة القانون. وبخلاف كثير من الأقطار الأخرى، فإن القانون في أوروبا لم يكن فقط الحق الجنائي، بل كان يضبط أيضاً العلاقات العائلية والتجارية وامتلاك الأموال وكذلك تنظيمها. ولم يقدم أي نظام سياسي آخر مثل هذه الأهمية للقانون، ولم يعين أي مجتمع آخر لمشترعيه دوراً حاسمًا كما كانت هي الحال في الدول الأوروبية. وهذه الدول لم تحقق دائمًا مثلها الأعلى الذي كان بصورة أساسيـــة أن تؤسس على القانون، لكن واقع اتخاذها مثل هذا المثل الأعلى كان حاسمًا لكي تكسب ولاء رعاياها ودعمهم.

وربما كان آخر العوامل من حيث التاريخ، التي أسهمت في بروز الدولة، هو، في القرن الثاني عشر، الازدياد السريع لعدد الأشخاص المتعلمين(١٣). وبدون تقارير مكتوبة ووثائق رسمية، كان من الصعب إنشاء مؤسسات دائمة وغير شخصية. وفي الواقع، إن الوثيقة المكتوبة هي أفضل ضمانة للديمومة، وأفضل حماية ضد الضغوط الشخصية. وهذا تماماً هو السبب في أن المواطن الذي يريد تفسير الانظمة لصالحه، يحاول دائمًا المرور فوق الوثيقة المكتوبة لكي يصل مباشرة إلى ما يستطيع أن يلغيها. وفي مطلع القرن الثاني عشر، كان الأفراد القادرون على تحرير المحاضر الرسمية والوثائق قليلي العدد، مما كان يحدّ من تطور المؤسسات. والحال فإن انبعاث أوروبا العام قـد تميز أيضـاً بنهوض مشهود للظمأ إلى العلم والمعرفـة. وكان الشبـان يرتـادون المدارس بالآلاف، ثم كانوا يذهبون للانخراط في خدمة الموظفين العلمانيين أو الكنسيين. وفي نهاية القرن الثاني عشر، لم يعد هناك تقريباً نقص في

---

(١٣) C. H. Haskins, renaissance of the twelfth century (Cambridge ; mass 1927). G.Paré, A. Brunet, P. Tremblay, «La renaissance du XII^{e} siécle,» (paris 1933). D. knowles, «the Evolution of medieval .thought (London 1962) pp 71 - 171; R.W. southern, the making of the middle ages chap 4.

المحاسبين وأمناء السر (السكريتيريين)، وفي نهاية القرن الثالث عشر، أصبح عدد هؤلاء فائضاً عن الحاجة تقريباً.

إن دراسة الحقوق تستحق وقفة خاصة. لقد كان أغلب الشبّان يكتفون بدراسة الآداب، التـــي كانت تؤكّد على المنطق، وعلى حسن استعمال اللغة. والذين كانوا يتابعون دراستهم كانـوا يلتحقون، في أكثريتهم، في مدارس الحقوق لكي يدرســوا فيها القانون الكنسي، والقانون الروماني (حسب كتاب Corpus juris civilis لجوستينيانوس) أو الاثنين معاً. وكانت شهرة أساتذة الحقوق تتسع لتشمل أوروبا كلها، وكان تلامذتهم يصلون إلى مراكز مهمة، وبصورة خاصة في **الكنيسة**. ومع ذلك، لاينبغي المبالغة في أهمية الدراسة الجامعية للحقوق. إن المؤسسات الأولى المسهمة في تشييد **الدولة** كانت قائمة قبل أن تتأسس مدارس الحقوق، ولم يكن للحق الروماني سوى تأثير صغير شمالي الألب. وفي انجلترا والمانيا وشمالي فرنسا كان يُستخدم الحق العرفي الذي لم يكن يُدَرّس في المدارس، وكان اختصاصيو الحق العرفي ذوي فعالية مرموقة رغم أنهم كانوا يجهلون كل الحق الروماني، أو قسمًا منه. إن الفائدة الحقيقية التي كانت تنتج عن دراسة الحق الروماني كانت تقديم مجموعة من المقولات التي يمكن أن تُصبّ فيها الأفكار الجديدة ومجموعة مفردات لأجل تحديد هذه الأفكار. وهكذا كان التمييز بين الحق المدني والحق الجنائي، مفيداً للقضاة الانجليز الذين كانوا يحاولون أن يدونوا كتابة التطور السريع، لقانونهم العرفي[١٤]. إن فكرة الخير العام والفكرة القائلة إن الملك مُكلّف بتنفيذ هذا الخير، قد استخدمت لتبرير تجديدات مثل الضريبة العامة أو الشاملة[١٥]. ولم يكن لـدى

---

(١٤) Glanvill, De Legibus et consuetudines Regni Angliae, éd G.E Woodbine (New Haven 1932); en 1187,

في عام ١١٨٧ بدأ غلانفيل اثباته المتين بهذا التأكيد:

«Placitorum aliud criminale, aliud civile (p (p 42)

«القواعد الجنائية شيء، والقواعد المدنية شيء آخر».

(١٥) Post, studies, pp 258 - 290

الرومان معادل دقيق لكلمة «الدولة عندنا، لكن كلمتهم «ريسبوبليكا» respublica أو «الشأن العام» لم تكن بعيدة عنها، وهي تقدم نواة استطاعت أن تتبلور حولها مفاهيم الدولة. ومع ذلك كان كل هذا سيبقى حرفاً ميتاً بالنسبة لأوروبا الغربية لو لم تكن قد انخرطت فعلاً في عملية إنشاء مؤسسات شرعية. ولم يستطع الأوروبيون أن يفهموا ويستخدموا الأمثلة الرومانية إلاّ لأنهم كانوا قد عرفوا الحقّ المدني، والضرائب، وشكلاً غامضاً للدولة. إن وجود معادِلات رومانية أتاح للقضاة وللاداريين تدقيق تحديداتهم وتوضيح تفكيرهم. ونظراً لأن المناقشات حول النظرية السياسية كان يجري التعبير عنها في كثير من الأحيان بصيغ الحق الروماني، فإن الميل إلى جعل القانون أساس وتبرير إنشاء الدول قد تعزز بذلك. ولكن إذا كان تجدد الحق الروماني قد سهل، بل عجّل، تشييد الدولة، فإنه لم يكن السبب الرئيسي لذلك، ولا حتى، دون شك، شرطاً ضرورياً.

إن هذه الملاحظات حول الحق الروماني قد قادتنا بعيداً جداً عن نقطة انطلاقنا. ولنعد إذن إلى بدايات القرن الثاني عشر، لدراسة البنى السياسية التي كانت قد بدأت بالظهور. ولنبدأ بتعميم مهم: لقد كانت المؤسسات الدائمة الأولى لأوروبا الغربية تخص الشؤون الداخلية، لا الشؤون الخارجية. وقبل زمن طويل من تنظيم الشؤون الخارجية والحرب، جرى تنظيم الدوائر العليا للعدل والمالية. وهذه الأولوية الممنوحة للشؤون الداخلية كانت مفيدة للدولة، لعدة كيفيات. وكانت تتطابق بصورة أفضل مع الـمُثل الدنيوية للعدل وسيادة القانون، الذي كان تطبيقه سهلاً في الميدان الداخلي، وصعباً في المسائل الخارجية. وكان باستطاعة كل شخص أن يلاحظ الفوائد التي تنبع من إقامة نظام قضائي فعّال، لكن المنافع النابعة من وجود جيش نظامي كان اثباتها أكثر صعوبة. وأخيراً فقد كان توفيراً للموارد البشرية التي مازالت نادرة أن يُتاح للضباط العامين الأكثر ذكاء والأكثر كفاءة التخصص في الشؤون الداخلية. ولنتأمل، بمثابة مقارنة، الوضع المرهق، في أيامنا،

لدولة حديثة شابة ملزمة باستخدام أفضل مواهبها في الدبلوماسية أو في الجيش.

إن الأسباب التي مُنِحت لأجلها الأولوية للشؤون الداخلية هي بديهية. إن تجزؤ أوروبا، وضعف مختلف الوحدات السياسية التي كانت تؤلفها لم يكونا ملائمين لنشاط خارجي واسع النطاق أو طويل النَفَس. ولم يكن أي ملك قادراً على إنشاء جيش يتجاوز عدده بضعة آلاف من الرجال، ولا الاحتفاظ به لمدة تزيد عن بضعة أشهر. وكان لايمكن تصور الانفاق على جيش أو مَلاك دائم من الضباط. وكان أغلب الملوك لا يهتمون سوى بجيرانهم المباشرين؛ ولم تكن انجلترة تهتم إطلاقاً بالأراغون، ولا فرنسا بالسويد. وحتى بين الجيران، فإن النزاعات كانت تسوّى أكثر بواسطة الغارات وأعمال الثأر منها بالطريقة الدبلوماسية؛ وكانت الهدنة والسلام يُعقدان باتفاقات خاصة. وفي أوروبا بلا دول وبدون حدود، لم يكن لمفهوم الشؤون الخارجية أي معنى، فلم تكن هناك إذن أدنى حاجة إلى هيئة خاصة لمعالجة هذه المسائل.

وفي المقابل، فإن الملوك والأمراء الراغبين ببقاء ممالكهم وأماراتهم ونقل الحكم إلى أولادهم، كانوا ملزمين، بسبب ضعف وتجزؤ النظام السياسي الأوروبي، ببذل جهد لكـي يجمعوا في وحدة سياسية متلاحمة مختلف حقوق الحكم والأراضي المتفرقة التي يملكونها. ولأجل هذا كان ينبغي بصورة أولية أن يحسنوا إدارة أملاكهم. ونظراً لأن الضريبة العامة كانت غير موجودة تقريباً، كان الملوك والأمراء يستمدون مداخيلهم من أراضيهم فقط تقريباً، ومن المكوس (رسوم العبور) ورسوم السوق، وحصتهم من الغرامات المفروضة من بعض المحاكم عن بعض الجنح والجرائم[16]. لكن الأراضي المملوكة لم تكن أبداً

(١٦) حتى في القرن الثاني عشر، في عهد بدأ فيه تشييد الدولة، وحتى في بلدان متقدمة مثل انجلترة والنورماندي والفلاندر، كانت المداخيل هي بصـورة أساسية من هذا النوع. راجع ب. ليون وأ. آ فيرهولست «المالية في العصر الوسيط» (بروفيدانس ١٩٦٧)؛ ول. ديليل «حول المداخيل العامة في نورمانديا، في القرنين الثاني عشر=

متلاصقة وكان ينبغي تقاسم حقوق المكس والعدل مع أعضاء الارستقراطية، ولذلك كان الملك يجد صعوبة في معرفة ما هي مداخليه بالضبط، كما يجد نفس الصعوبة في تحصيل ما يعود له حين يعرف مجموعه. إن الموظفين الدائمين الأوائل كانوا مدراء للأملاك: مشرفين ملكيين أو مشرفين على أراضي الكونتات، في انجلترة، وقضاة مدراء في فرنسا، ومأمورين وزاريين في ألمانيا. وكانوا يمركزون المداخيل المتفرقة لأراضيهم لأجل ايصالها إلى سادتهم. ولدى قيامهم بذلك، كانوا مضطرين لتسجيل عملياتهم ومسك نوع من المحاسبة. وهذا التطور كان في انجلترا أسرع منه في أماكن أخرى، ولكن في كل مكان كان عمل المدراء المحليين في منشأ المؤسسات المالية المركزية.

كانت العدالة تؤمّن شطراً مهمّاً من المداخيل المحلية، إذْ كانت أكثر الجنح والجرائم تُسوّى بغرامة، وكانت وظيفة وكلاء الحكم المحليين ترؤس المحاكم التي تتفرع منها هذه المداخيل. وهذا النظام كان يحقق الارضاء والاشباع بمقدار ما كانت المحاكم لم تعرف سوى خلافات بين الفلاحين، وبمقدار ما كانت الغرامات المفروضة لاتبلغ سوى مبالغ صغيرة محددة سلفاً، وهذه الصلة الوثيقة بين إدراة العدل وجمع المداخيل استمرت في الوجود طوال العصر الوسيط، وحتى حين ظهر القضاة المتخصصون الأوائل، فقد كُلِّف هؤلاء بجمع المداخيل[١٧] في حين كان

= والثالث عشر» مكتبة مدرسة شارت المجلدات ١٠ و ١١، و١٢. (١٨٤٨ — ١٨٤٩، ١٨٥٢) و Magnum Rotulum، ٣١ هنري I، تشرج. هانتر (لندن ١٨٣٣) بخصوص الدخل الملكي في انجلترا عام ١١٣٠. وكانت الحالة على هذا النحو أيضاً بالنسبة لفرنسا عام ١٢٠٢ ، راجع ف. لوت ور. فاوتييه «الميزانية الأولى للملكية الفرنسية: الحساب العام لعامي ١٢٠٢ — ١٢٠٣ (باريس ١٩٣٢).

(١٧) W. Stubbs, Select Charters (Oxford 1921) pp. 251-257.

وفي عام ١١٩٤، كان على قضاة الدائرة الانجليز أن يستمعوا لجميع القضايا، ويستعلموا عن حقوق الوراثة، والوصاية، وغيرها من الحقوق الملكية، وكذلك جباية ضرائب الحرب في المدن التابعة للملك.

جامعو المداخيل القدامى يستمرون في إقامة العدل بالنسبة للجنح الصغيرة. بيد أن الملوك والأمراء فهموا شيئاً فشيئاً أن العدل هو شيء آخر غير كونه مصدراً للمداخيل. وكانت تلك وسيلة لتأكيد السلطة وزيادة قدرة الملك والسادة الكبار. لذلك فإن الملوك والأمراء الأكثر قدرة كانوا يريدون توسيع كفاءة محاكمهم.

وكان يمكن لطرائق مختلفة أن تقود إلى هذه النتيجة. وكان يمكن أن تخصص للمحكمة الملكية (أو الدوقية أو الكونتية) الجرائم الكبيرة مثل القتل. إن تكريس مثل هذه الحالات، المسماة حالات الملك أو حالات السيف، كان يتيح للملك أو للأمير أن يتدخل في اراض لايملك فيها أية أرض وحيث ليس لديه أي حق قضائي محلي[١٨]. وبالنسبة للقضايا المدنية يمكن إقامة إجراءات خاصة تتيح للمتقاضين اختصار الطريق وتجنب محكمة السيد المحلي والمثول مباشرة أمام قضاء ملكي، أو دوقي أو كونتي. وكان لأمثال هذه الاجراءات بصورة عامة هدف مزدوج وهو صيانة السلام وضمان الملكية. وبما أن واقع المس بالملكية بدون إجراء شرعي يمكن أن يستتبع الاضطراب كان باستطاعة المرجع الأعلى أن يتدخل ويصدر قراراً عدلياً يهدف إلى الحفاظ على الوضع القائم أو استعادته[١٩]. وبصورة مبدئية، فإن دوائر القضاء

---

(١٨) Glanvill, De legibus, p. 42 chap. 1 et 2;

الحق العرفي الأقدم للنورماندي، نص لاتيني، قدمه ا . ج تارديف (روان ١٨٨١) ص ٤٣، الفصل ٥٣:

«de placitis ensis ad ducem pertinentibus»;

وبيرو E. Perrot، الحالات الملكية (باريس ١٩١٠).

(١٩) إن حماية حقوق الوراثة، هو المفهوم الأساسي للحق العام الانجليزي. راجع ف. بولوك و ف. و. ماتيلاند

F. Pollock et F. W. Maitland, History of English Law (Cambridge 1923) 1, 140-149.

وكان كذلك أيضاً مفهوم مهم في فرنسا راجع

L. Buisson, König Ludwig IX, der heilige, und das recht (Fribourg, 1954) pp 10-19, 99-118.

الدنيا (دوائر البارونية، أو مقاطعة البارون) كانت مؤهلة، لكن القضية كان يُبتّ بها بصورة عامة بأمر من المرجع الأعلى. وهكذا كان يمكن لـمُقطَع(*) متواضع أن يحميه الملك من سيده المباشر، الدوق أو الكونت، وكان ولاؤه ينتهي به للذهاب إلى مَنْ يحميه. وفي خاتمة المطاف، كان من واجب الملك السهر على صيانة العدل عبر مملكته جمعاء. وإذا ما أصدرت محكمة دنيا قراراً جائراً، كان العلاج الوحيد إمكانية الاستئناف في محكمة السيد. إن سيداً يمكن نقض أحكامه كان سيداً فقد كثيراً من سلطته[٢٠].

إن جميع هذه الطرائق قد استخدمت، بدرجات مختلفة، من قبل مشيدي **الدولة** في القرنين الثاني عشر والثالث عشر. وفي انجلترة كان تدخل الملك المباشر أكثر تواتراً منه في فرنسا، لكن اجراء الاستئناف من محكمة بارونية إلى محكمة ملكية كان أكثر انتشاراً بكثير في فرنسا. ولكن يبقى أن التفوق النظري للملك، في البلدين، لم يكف خلال الأعوام عن التأكد في الممارسة العملية، وأن التمييز بين الأراضي المحكومة مباشرة من قبل الملك، والأراضي التي كان يحكمها البارونات باسمه قد فقد أهميته. وحين كانت هذه العملية تصل إلى نهايتها الطبيعية، كانت الجغرافيا السياسية لمملكة أو لامارة تتغير تغيراً جذرياً. وبدلاً من جزر صغيرة للسلطة هنا وهناك، منفصلة تقريباً بعضها عن بعض، كانت تظهر كتلة مرصوصة من الأرض حيث يمارس ملك أو أمير واحد السلطة العليا. وقد لزمت قرون للتوصل إلى هذه النتيجة، لكن الخطوات الأولى للنظام القضائي شكّلت مساعدة

(*) الـمُقطَع، شخص يقطعه السيد الاقطاعي أرضاً لقاء تعهده بتقديم الخدمات له. (المترجم).

(٢٠) إن اجراء الاستئناف كان مهمًا بصورة خاصة في إقامة الدولة في فرنسا. راجع ف. لوت و ر. فاوتييه: «تاريخ المؤسسات الفرنسية في العصر الوسيط» الجزء الثاني، «المؤسسات الملكية» (باريس ١٩٥٨) ص ص ٢٩٦ ــ ٣٢٣. إن حقوقياً من القرن الثالث عشر، هو فيليب دي بومانوار، يقيم بصورة واضحة هذا المبدأ في كتابه «أعراف بوفيزيس» (أ. سالمون، باريس ١٨٨٩) الفقرة رقم ١٠٤٣.

حاسمة للذين كانوا يرأسون هذه الدول التي هي في طور التكوّن. وفي الحقيقة،حين كان سيد يريد أن يستقلّ،لم يكن يستطيع التوصل إلى ذلك إلاّ باستعماله العنف إزاء جيرانه،وبتطلبه أكثر باستمرار من أتباعه. وإذا كان باستطاعة محكمة عليا أن تحول دون حروب محلية بفرضها حلاً سلمياً للخلافات والنزاعات. وإذا كان باستطاعتها أن تمنع سيداً من أن يستثمر رعاياه بلا شفقة، فإن إقامة أمارة جديدة مستقلة ذاتياً قد أصبحت أكثر صعوبة. وبصورة عامة، فقد كان الرأي العام يؤيد إقامة محاكم لها سلطة فعلية. وكانت الكنيسة تعلّم، كما سبق أن رأينا، أن العدل هو الخاصة أو الصفة الأساسية للأمراء الزمنيين. ولدى تتويجهم كان الملوك يقسمون باقامة العدل، وكان بعض المنظّرين السياسيين يؤكّدون بأن الملك الجائر ليس ملكاً بل هو طاغية[٢١]. وكان الملوك مستعدين تماماً لقبول فكرة سيطرة العدل بما أن هذا العدل كان علامة لسلطتهم وسلاحاً يستطيعون بواسطته كسب السيطرة (التفوق، السلطة) في ممالكهم. وفي نظر الشعب وكثير من أعضاء الأرستقراطية الصغيرة، كان العدل يمثل ضمانة ضد العنف والاغتصاب. وهكذا فإن الأمراء الذين كانوا يحاولون انشاء محاكم للعدل تعمل بانتظام كانوا متأكدين من حصولهم على موافقة شاملة تقريباً. ولم يكن باستطاعة البارونات الأكثر نزوعاً إلى الحرب أن يعارضوا وجود المحاكم، حتى ولو كانوا يبطئون في تنفيذ الأحكام.

لجميع هذه الأسباب، كان تطور مؤسسات قضائية دائمة مبكراً كما كان مبكراً تطور مؤسسات مالية دائمة. وكان التخصص أكثر تشدداً على صعيد المؤسسات منه على صعيد الموظفين. وكان نفس

---

(٢١) Carlyle, History of political theory, II, 125 - 140.
وحول قسَم التتويج أنظر مقالات ب. ا. شارمان في كتابه: Könige und Päpste, vol. 2 (شتوتغارت ١٩٦٨) ص ص ٩٩ ــ ٢٥٧، الجزء الثالث (شتوتغارت ١٩٦٩) ص ص ٣٣ ــ ١١١٣، ١٨١ ــ ١٨٩، ٣٩٠ ــ ٣٩٤.

الرجل يستطيع أن يمارس وظائف القاضي والجابي، لكنه بصفته قاضياً كان يحترم الاجراءات والشكليات التـي كان يتحرر منها حيـن يجبي ايجاراته. ومع مرور الزمن، أصبحت القوانين التي كان علـى المحاكم أن تحقق احترامها، أكثر دقة وأكثر تعقيداً، وأصعب تفسيـراً بدون تكوين خاص. ومنذ عام ١٢٠٠، كانت تُكتب أبحاث حـول الحق العرفي لإنجلترة والنورماندي[٢٢]. ومنذ عام ١٢٥٠، كانت القرارات تُؤسَّس على القضاء[٢٣]. وكل جيل من أجيال علماء الحقوق يحدد بدقة أكثر صلاحية المحاكم وعملها. ومنذ عام ١٣٠٠، كان ثمـة رجال يكرّسون كل وقتهم تقريباً للقانـون؛ وكان قضـاة المحاكم المـركزيـة لانجلترة في عهد ادوارد الأول ضليعين جداً في الحق العام الانجليزي مثل تضلّع أستاذٍ في جامعة بولوني في الحق الروماني. وكانت دعامتا الدولة الوسيطة هما الخزينة (المالية) والمحكمة العليا، وفي نهاية القرن الثالث عشر، كانت هاتان المؤسستان تستخدمان موظفين اكتسبوا كفاءة وروحاً مهنية.

إن حكومة من القـرن الثاني عشـر أو الثالث عشـر، لم تكن تستخدم جميع موظفيها في إدارة الأملاك، وفي الادارة المحلية، أو في إدارة العدل. بل كان يلزم أيضاً مكتب مركزي يستطيع تنسيق عمل الـرجال المكلفـين بمهمات خـاصة، ومكتب يـرسل أوامـر إلى الجباة والقضاة، ومكتب يستطيع أن يتعامل بصورة مبـاشرة مـع الأساقفـة والبارونات الذيـــن كانت مسؤوليتهم في حفظ النظام الداخلي والأمن الخارجـــي مـاتزال كبيـرة. وهذا المكتب، وهـو الـدائـرة العليـا (أو المستشارية)، كان يأخذ على عاتقه أيضاً جميع المهمات التي لم تُـخَـوّل

---

(٢٢) غلانفيل في انجلترة. انظر الحاشية ١٤، والمؤلف المجهول لِـ «الحق العرفي القديم جداً في النورماندي». انظر الحاشية ١٨.

(٢٣) Bracton's Note Book, نشره ف. و. ماتيلاند، ثلاثة أجزاء، (لندن ١٨٨٧). وهو مجموعة قضائية استخدمها قاضٍ شهير في القرن التاسع عشر، وهو مؤلف مبحث مهم حول الحق الانجليزي.

للدوائر منظمة، وبصورة خاصة المراسلة مع البابا والملوك والأمراء الأجانب. وكان المستشار الذي يدير هذا المكتب، حسب تعبير ستوبس، وزيراً لكل الوزارات[٢٤] وكان دائمًا رجل دين عالي الرتبة، وأسقفاً عادة في القرن الثالث عشر، وكثيراً ما يكون قد اشترك في الحكومة في مراكز أدنى. وحتى في الحالة التي لايكون فيها لدى المستشار أية تجربة في الحكم، فإن الذين يعملون تحت إمرته كانوا موظفين أكفّاء يدين لهم النظام بانشاء وصيانة الاجراءات الادارية المنتظمة، وصيغ للمراسلات دقيقة ومتكيفة. وقد لعب موظفو الدائرة العليا دوراً رئيسياً في تطور الدولة الوسيطة. وكانت الادراة المركزية تتوقف على همتهم وبراعتهم وعلى الدقة التي كانوا ينقلون بها الأوامر والتعليمات. وخلال القرن الثاني عشر، كان هناك ارتفاع واضح لمستوى الكفاءة المهنية في أغلب الدوائر العليا. وقد حلّت محل التعابير الغامضة والعامة صيغ نوعية مميزة لاتترك أي مجالٍ لسوء الفهم. وكان لدائرة البابا العليا تقدم كبير، وهي قد خدمت، بمقدار ما، كنموذج للدوائر العليا الأخرى؛ لكن الدائرة العليا لانجلترة، في عهد هنري الثاني (١١٥٤ ــ ١١٨٩)، كانت قد تداركت تأخرها. وإن فرنسا، التي كانت أبطأ قليلاً، كانت تظهر علائم للتحسن لاجدال فيها[٢٥]. وحوالي القرن الثالث عشر، كانت جميع الحكومات الأوروبية تملك دوائر عليا فعالة.

وهكذا فخلال القرون الممتدة من عام ١٠٠٠ إلى العام ١٣٠٠، شهدنا ظهور بعض العناصر الأساسية للدولة الحديثة. إن كيانات سياسية، قد أُنشيء كل منها على قواعد جغرافية وعرقية، حصلت على

---

(٢٤) W. Strubbs, Constitutional History of England (Oxford 1891) I, 381.

(٢٥) أ. جيري، «موجز في الدبلوماسية» (باريس ١٩٢٥) ص ص ٦٦١ ــ ٧٠٤، ٧٣١ ــ ٧٦٤، بالنسبة للدوائر العليا للبابا ولآل كابيت. وعن بريطانيا انظر مقدمة ل. ديليسل في كتابه «مجموعة مراسيم وأحكام هنري الثاني» (باريس ١٩١٦)، وبصورة خاصة الصفحتان ١ و ١٥١. ورغم أن «المجموعة» لاتضم سوى المراسيم والأحكام الخاصة بممتلكات هنري الثاني الفرنسية، فإن ما ورد فيها عن الدائرة العليا ينطبق أيضاً على انجلترة.

شرعيتها ببقائها حية خلال عدة أجيال. وقد أُقيمت مؤسسات دائمة، قضائية ومالية. وتطورت هيئات من الاداريين المحترفين. إن هيئة للتنسيق المركزي، وهي الدائرة العليا، قد رأت النور وتجهزت بموظفين ذوي شخصية تتصف بالرفعة. وكان هؤلاء الاداريون المحترفون مازالوا قليلي العدد، وبالتالي فإن درجة تخصصهم لم يكن ممكناً أن تكون عالية جداً. وقد توجّب عليهم أن يحصلوا على معونة موظفين يعملون بالوكالة، أو لوقت جزئي: متعلمون كانت حياتهم المهنية الرئيسية تجري في الكنيسة، وبارونات صغار، وفرسان، وبورجوازيون أغنياء. وكثير من هؤلاء الرجال كانوا مستعدين للعمل خلال بضع سنوات أو خلال بضعة أشهر في العام، بصفة مدير أو معتمد، ومأمور للمالية، وإداري محلي أو قاض. وكان هذا يتيح لهم كسب الرضى الملكي، وزيادة مداخيلهم، حتى ولو كانوا لايريدون خدمة الحكومة بصورة دائمة. ولكن في كل مكان وجد رجال كرّسوا القسم الأكبر من حياتهم لمهنة الاداري، وقد ازداد عددهم بصورة ملموسة خلال القرن الثالث عشر.

إن جميع هذه العناصر الأساسية للبنية الدولتية قد ظهرت في كل مكان تقريباً من أوروبا الغربية، خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر، ولكن حيثما ظهرت كان تطورها غير متكافىء تماماً. وكان هذا التطور سريعاً بصورة خاصة في انجلترة وفرنسا واسبانيا، وأكثر بطأً في ألمانيا، وسريعاً ولكن مشوّهاً في إيطاليا. إن الممالك الاسبانية، التي كانت مستغرقة في المسائل الخاصة لاعادة الفتح واستيعاب الأراضي العربية الاسلامية، كان لها تأثير قليل على مؤسسات باقي أوروبا حتى نهاية القرن الخامس عشر. ولم ينجح الالمان في تأسيس دول كبرى قادرة على البقاء، وكانت الوحدة السياسية المنتشرة في المانيا هي الأمارة، التي كانت مؤسساتها مقلدة أكثر منها مجدِّدة. وفي إيطاليا، بعد حالات الشقاء والأخطاء السياسية للقرن الثالث عشر، لم تتمكن مملكة صقلية من الوفاء بوعودها البراقة للقرن الثاني عشر. إن الهيئات السياسية

الأكثر ازدهاراً لايطاليا في القرن الرابع عشر، كانت الحواضر-الدول؛ لكن لم يكن على هذه أن تجابه نفس القضايا التي تجابهها الممالك الكبيرة، وكانت تجربتها غير صالحة للاستعمال تقريباً في شمال جبال الألب. هذا كله يفسّر أن النماذج التي كان لها تأثير أكبر على الدولة الأوروبية قد جاءت من انجلترة وفرنسا، وأن الأفكار السياسية ومؤسسات هذين البلدين جرى تقليدها بصورة أوسع من محاكاة مؤسسات البلدان الأوروبية الأخرى. وكان مثالها، أي مثال انجلترة وفرنسا، مهمًا بصورة خاصة خلال الفترة الأساسية لنهاية القرن الثالث عشر وبداية القرن الرابع عشر: وهي فترة شهدت ظهور مفهوم السيادة، إنْ لم يكن كلمتها؛ وهي فترة انتقل خلالها الولاء من الكنيسة والجماعة أو العائلة، إلى الولاء تجاه الدولة التي بدأت تظهر. ولجميع هذه الأسباب، يبدو أن من المستحسن أن ندرس بصورة أكثر تفصيلاً الكيفية التي شيدت بها الدولة في انجلترة وفرنسا بين عامي ١١٠٠ و ١٣٠٠.

في انجلترة، وجد الملوك صعوبة أقل في إقامة سيادتهم منهم في فرنسا. لقد كانت انجلترة مملكة صغيرة، تكاد لاتزيد عن حجم بعض الدوقيات في فرنسا والمانيا. وكان باستطاعة ملك نشيط في انجلترا أن يزور ممتلكاته بصورة منتظمة إلى حد ما. ومن جهة أخرى، فإن سلسلة طويلة من عمليات الغزو (الفتوحات) قد حرمت المقاطعات من امتلاك رؤساء أقوياء أو مؤسسات محلية متجذرة جيداً. لقد قضى الدانمركيون على جميع الأسر الحاكمة الانغلو-سكسونية القديمة، باستثناء بيت ويسكس المالك. وبدورها فإن إعادة الفتح البطيئة لوسط انجلترة وشمالها من قبل ملوك ويسكس قد قضت على الأسر الدانمركية المالكة. وقد احتفظت كل منطقة بخصوصيتها، ولكن لم يكن هناك، لا في كنت، ولا في ميرسيا، ولا في الدانييلو(*)، ملك ليبني مؤسسات دائمة

(*) قسم من انجلترة كان خاضعاً للسلطة الدانمركية منذ معاهدة ويدمور (عام ٨٧٨). (المترجم).

على أساس هذه الخصوصيات. وكانت المؤسسات القائمة متماثلة في جميع انحاء البلد: محاكم الكونتيات والأقضية والنواحي. إن المأمورين المحليين»، النبلاء (كونتات) والمشرفين الملكيين، كانوا يمثلون مصالح الملك أكثر من تمثيلهم مصالح الجماعة المحلية. وحين بدأت بعض العائلات، بعد الغزو الدانمركي الثاني في القرن الحادي عشر، بالتجذّر في بعض الكونتيات، سرعان ما قام باستئصالها غليوم الفاتح. ومؤكد أن غليوم قد منح سلطات واسعة لكونتات بعض أقاليم الحدود، لكن هؤلاء كانوا عاجزين عن إقامة أسر مالكة اقليمية قوية؛ ومن جهة أخرى، بدلا من أملاك تشكل وحدة اقليمية واحدة، وزّع غليوم الفاتح على أغلب رفاقه في السلاح إقطاعات وحقوقاً للحكم مبعثرة على نطاق واسع. ومنذ عام ١١٠٠، كان واضحاً أن أي كونت أو بارون لم يركّز بين يديه مقداراً كافياً من الأراضي أو السلطات لانشاء حكومة اقليمية مستقلة ذاتياً. وإذا كان لانجلترة أن تتجهز بمؤسسات دائمة، فإن هذه سوف تنبثق من الملك.

وكانت تلك فرصة أخرى لانجلترة. وبما أنه ما من منطقة جرى احتكارها من قبل أسرة مالكة اقليمية، فقد كان الملك مايزال يملك أراضي وحقوقاً للعدل في جميع أنحاء المملكة. وبسبب التشتت الكبير جداً لحقوقه وأراضيه، فقد توجّب عليه أن يكون له في كل مكان ممثلون، من معتمدين ووكلاء مشرفين على القصور والغابات. إن إنشاء مكتب مركزي للمالية، الذي يتيح بأن لاتغيب عن النظر مختلف المداخيل الناتجة من مئات المصادر المختلفة، قد ظهر بصفته ضرورة بديهية. إن فهم ضرورة تدبير معين، والعمل تبعاً لذلك، هما بالتأكيد شيئان مختلفان تماماً، لكن آخر الملوك الأنغلو-سكسون قد أقاموا عناصر مهمة لنظام محاسبة مركزية. لقد وسّع غليوم وخلفاؤه هذا النظام، وقد شهدت بداية القرن الثاني عشر ظهور ديوان أو وزارة المالية l'Echiquier. وكانت لهذه المؤسسة وظائف عديدة، لكن مهمتها الأكثر أهمية والأفضل تنظيمًا كانت تقوم في تدقيق الحسابات التي تقدمها لها

جميع أجزاء المملكة. وكانت سجلات وزارة المالية تمسك بصورة مفصلة ومدققة بشدة، من قبل موظفين رفيعي التخصص. وكانت تلك مؤسسة متينة جداً بحيث أن عملها لم يتوقف أبداً، حتى في فترة الحرب الأهلية. بل يمكن أن نأخذ عليها تصلباً مبكراً بعض الشيء: وهي، بصفتها سجينة في نظمها الخاصة، كان باستطاعتها انفاق عشرة جنيهات لتحصيل دين من عشرة بنسات. لكنها كانت، بلا جدال، مؤسسة موحّدة، ودائمة، مسّ عملها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة جميع سكان البلد[٢٦].

إن نفس الظروف التاريخية تتيح تفسير ظهور منظومة من المحاكم الملكيةالتي تغطي البلد بأسره. ومن أسلافه الانغلو-سكسون، ورث غليوم الأول حقوقاً عدلية واسعة، لكنه أضاف إلى هذه الحقوق مزيداً من السلطة — والمشاكل — بمصادرته وإعادة توزيعه لجميع أراضي المملكة تقريباً. ونظراً لأن جميع الألقاب كانت مضمونة بتأكيد أو بهبة من الملك، فقد أصبح طبيعياً أن يكون على الملك وبلاطه تسوية المنازعات التي كانت تنشأ في صدد امتلاك الأراضي، والحقوق المرتبطة بهذا الامتلاك. إن كلمة «البلاط» تبدو كلمة ملتبسة بالطبع. فقد كانت تعني في الأصل ببساطة الشخصيات البارزة التي تشكل حاشية الملك، من أساقفة وبارونات وضباط البيت الملكي. ولكن منذ القرن الحادي عشر، كان بعض هؤلاء الرجال، بصورة أسهل منها بالنسبة لآخرين، يُرجَى منهم تسوية مسائل قانونية، وفي القرن الثاني عشر، ظهرت جماعة من القضاة الملكيين، وكانت محكمة انجلترة الملكية نشيطة جداً، أكثر بكثير من المحاكم الأخرى المعاصرة لها، لذلك فقد أقامت تلك المحكمة قواعد وإجراءات ثابتة لتصريف الشؤون اليومية. إن وجود إجراء

---

(٢٦) بالنسبة لوزارة المالية (أو ديوان المالية l'Echiquier) انظر
R. L. Poole, The Exchequer in the Twelth Century (Oxford 1912); وأيضاً
C. Johnson, Dialogus de Scaccario: The Course of the Exchequer (Londres 1950); Lyon et Verhulst, Medieval Finance, pp. 57 - 71.

منتظم قد أكسب المحكمة الملكية فعالية وشعبية. وحوالي العام ١٢١٥، كان رأي البارونات الانجليز مؤيداً لمحكمة عدل مركزية ودائمة، ضرورية في نظرهم لحكم انجلترة بصورة جيدة[٢٧].

في البدء، كانت المحكمة المركزية مخصصة لاستعمال الكبراء، ولتسوية المسائل المهمة. ولم يكن باستطاعتها تسوية جميع المنازعات العقارية، وأقل من ذلك، الاهتمام بالمسائل الجنائية، من عمليات قتل، وحرائق، واغتصابات وسرقات ـ التي كانت في جميع أنحاء البلد تقريباً ملحقة بمحكمة الملك. ومع ذلك فإن إدارة العدل كانت مصدراً للمداخيل وعلامة على السلطة، وكانت مصلحة الملك في أن يعرف بلاطه ـ ومحكمته ـ الحد الأقصى من الحالات. وكان الحل يقوم في إرسال قضاة من الدائرة، يمثلون المحكمة المركزية، ومسلحين بإجراءات جديدة وفعّالة. وكان قضاة الدائرة يخففون بجميع صلاحياتهم القضائية عناء العمداء المجهدين، وكان باستطاعة هؤلاء القضاة أيضاً أن يضطلعوا بالقضايا التي لم تكن من صلاحية المحاكم البارونية. وهذه المحاكم كانت ضعيفة وغير فعّالة، وكانت تقترح عادة حلولاً بالتسوية، ونادراً ما كانت تتوصل إلى تقديم علاج سريع في حالة الاغتصاب والنهب. إن القضاة الملكيين لم يدخلوا حقاً في مزاحمة مع المحاكم البارونية لكنهم تولّوا أمر النواحي التي لا تعمل فيها هذه المحاكم. وكان الاجراء الجديد للمحاكم الملكية يهدف إلى تقصير المهلات، واتخاذ قرارات سريعة وسهلة التطبيق هناك حيث بدا القرار في السابق صعب التحصيل. وكانت الفكرة الرئيسية هي ردّ المسائل المعقدة إلى أسئلة بسيطة، يمكن أن يجيب عليها رجال لايعرفون جيداً القانون أو الأحداث الماضية. وهكذا حين تكون ملكية أرض ما، موضوع نزاع، فإن السؤال الذي كان يطرح في غالب الأحيان هو: «مَنْ كان آخر مالك

---

(٢٧) «الميثاق الكبير» La Grande Charte المادة ١٧: «Communia placita non sequantur curiam nostram sed teneantur in aliquo loco certo».

مسالم لهذه الأرض؟» وليس: «مَنْ الذي يملك أفضل لقب». وكان الجواب تعطيه جماعة من الجيران المختارين من بين «المواطنين الصالحين» للمقاطعة حيث تقع الأرض موضع النزاع. وكانوا يعطون جواباً جماعياً مؤسساً على ما استطاعوا رؤيته أو سماعه. وكان يُستغنى عن الشهادات وإذا أمكن عن الحجج القانونية. وسرعان ما تحول هذا الاجراء إلى حكم بواسطة هيئة المحلفين. وقد تنوعت الاسئلة المطروحة على هيئة المحلّفين وتعقدت، وفي خاتمة المطاف كان من الممكن تسوية جميع المنازعات الخاصة بالملكية والحقوق المتفرعة مِنها عن طريق حكم لهيئة مُحلّفين.

وقد تمّ اللجوء أيضاً إلى هيئة محلفين لتسجيل الشكاوى. وكان أشخاص الجوار يعرضون جميع الجنح والجنايات على السلطات عن طريق هيئة محلفين اتهامية، أو هيئة المحلفين الكبرى. وكان قضاة الدائرة يوقفون المتهمين ويحيلونهم إلى القضاء. وكان الموظفون الملكيون يسارعون بمقدار أقل إلى المصادقة على حكم هيئة محلفين في حالة قضية جنائية منهم في قضية نزاع خاص (عقاري أو ما يماثله) وليس في هذا ما يدهش: إن خطأ في ميدان حق الملكية يمكن تصحيحه دائماً، وليس ذلك في حال تنفيذ عقوبة قصوى (الاعدام). ومع ذلك، فمنذ منتصف القرن الثالث عشر، كانت هيئة محلفين اتهامية تنظر في أغلب القضايا الجنائية، وتختتم بقرار من هيئة محلفين للحكم.

وبفضل استخدام هيئة المحلفين، كان باستطاعة نفس القاضي أن يستمع إلى عدة قضايا في نهار واحد. ونظراً لأنه كان هناك في حالات نادرة أكثر من عشرين قاضياً، فقد كانت تلك هي الوسيلة الوحيدة لمواجهة التزايد المستمر لعمل المحاكم.

إن وجود هيئات المحلفين قد جعل أيضاً العدالة الملكية أكثر شعبية. ونظراً للعلاقات الوثيقة التي تصل ما بين الجماعات الريفية، فإن هيئة المحلفين المكوّنة من جيران كانت تعرف بصورة عامة الوقائع الخاصة بالنزاع، وكان ذلك يشكل تقدماً بالنسبة للاجراءات غير

العقلانية التي كانت سارية المفعول سابقاً مثل الحكم بواسطة القتال، أو بالتجربة. وبما أن هيئة المحلفين كانت تتكلم باسم الجماعة، وتصدر حكمها بصورة جماعية، فقد كانت أقل عرضة للضغوط التي كان يتعرّض لها شهور افراديون. وبصورة نظرية، فإن النظام المستخدم من قبل الكنيسة، والذي تبناه فيما بعد القضاة الفرنسيون، وهو نظام الاستجواب الفردي للشهود، يبدو أكثر انصافاً. ولكن في الواقع، بالنسبة لرجل العصر الوسيط، لم تكن المحاكمة سوى مواصلة نزاع بوسائل مختلفة، ونظراً للتحيز المعتاد للشخص، يمكن الشك في أن شهادته هي أقرب إلى الحقيقة من الحكم الجماعي لهيئة محلفين من الجيران. وبقي أن الفرسان، وصغار الملاكين والمواطنين البسطاء الانجليز قد وجدوا في هيئة المحلفين بعض الحماية ضد الغني والقوي. وقد سارعوا إلى المحكمة الملكية: إن جميع القضايا المهمة وكثيراً من المشاكل غير المهمة كلياً، في القرن الثالث عشر، عُرِضَتْ أمام قضاة الملك. وقد نجحت الحكومة الملكية في إشراك جميع رجال البلد الأحرار، تقريباً، في عمل العدالة، سواء بصفتهم متقاضين أو بصفتهم محلّفين(٢٨).

وكانت النتيجة الثانوية لتطور ديوان (أووزارة) المالية تسارع في تطور الدوائر العليا للسلطة. ولأجل الامساك بمحاسبة دقيقة كان ينبغي ليس فقط أن يقدم العمد (رؤساء البلديات والمخاتير) حسابات مضبوطة، بل كان ينبغي أيضاً أن تُصاغ بدقة، وأن تُسجل بعناية أوامر ترخص للعمد بدفع بعض المبالغ وتلقي مبالغ أخرى بمثابة مدفوعات

---

(٢٨) حول تطور المحاكم الانجليزية في القرن الثاني عشر، انظر
Pollock et Maitland, History of English Law, I, 79 - 110, 136 - 173; W. S. Holdsworth, History of English Law (Boston 1922), I, 32 - 54; T. F. Plucknett, A Concise History of the Common Law (Boston 1956), pp. 101 - 113, 139 - 150; Doris M. Stenton, English Justice 1066 - 1215 (Philadelphie 1964); R. C. Van Caenegem, The Birth of the English Common Law (Cambridge 1973).

عن الأراضي والحقوق التي يملكها الملك. إن النظام القضائي الانجليزي هو أيضاً كان تابعاً بصورة وثيقة لعمل أمناء الدائرة العليا للسلطة. وكان كل عمل يجري بناء لأمر صادر عن هذه الدائرة، يحدد طبيعة النزاع وكذلك الاجراء الواجب اتباعه. إن أحكام وقرارات نهاية القرن الثاني عشر هي وثائق مرموقة؛ فهي دقيقة ومحددة، وواضحة وقوية. ولم تكن تترك أي مجال لسوء الفهم وبذلك كانت لها جميع الفرص لأن تطبق.

وبصورة أعم، فإن جميع فروع الحكومة الانجليزية كانت تضع في محفوظات (أرشيف) أحكامها وقراراتها لنهاية القرن الثاني عشر. وكانت وزارة المالية (الديوان المالي) تحتفظ بتقارير العمد (رؤساء البلديات، والمخاتير)؛ والقضاة يسجلون قراراتهم. وكانت دائرة الحكم العليا تمسك سجلاً للرسائل المرسلة. وهذه الوفرة للمحاضر الرسمية قد ضمنت قوة المؤسسات الناشئة. وكانت صيغ نمطية موجودة، عملياً لجميع الفرص والمناسبات، وكان ذلك يمكّن من كسب الوقت، ويتيح للمسؤولين الاهتمام بالمسائل غير العادية. وكان من السهل ايجاد السوابق، وكان ذلك يجعل العمل الحكومي متلاحماً وقابلاً للتوقع. وعملياً كانت المؤسسات الانجليزية قائمة بصورة جيدة بحيث أن الحكومة تستطيع معها العمل دون تدخل كبير من العرش، كما يثبت ذلك عهد ريتشارد الأول (١١٨٩ ــ ١١٩٩) الذي لم يقض من أصل عشرة أعوام سوى بضعة أشهر في انجلترة.

ومنذ عام ١٢٠٠ كانت انجلترة تملك مؤسسات دائمة يديرها إداريون محترفون أو شبه محترفين. وقد شهدت أيضاً تدبيران كان يمكن أن يُعتبرا فيما بعد تأكيدين للسيادة. وكان الأوّل منهما هو إقامة القاعدة التي تقضي بأن كل عمل قضائي يخص الملكية العقارية يجب أن يجري بأمر من البلاط الملكي[٢٩]. وكان التدبير الثاني هو استحداث فرض الضريبة

---

(٢٩) =Glanvill, De Legibus, chap. 25, «...nemo tenetur respondere in curia

المباشرة في جميع انحاء المملكة[٣٠]. إن القاعدة التي تتطلب أمرا ملكياً تستوحي المذهب القائل بأن كل انجليزي حر يملك أرضاً أو حقاً إنما يأخذهما بصورة مباشرة أو غير مباشرة من الملك، وأن الملك بالتالي هو الضامن لكل ملكية قانونية. إن حق فرض الضريبة يمد من الحق الذي كان لدى الملك أو الأمير بالحصول على المساعدة المالية من مقاطعجييه[*] في حالة الضرورة. ولم تكن الفرص لذلك قليلة في نهاية القرن الثاني عشر: الحرب الصليبية الثالثة، وفدية الملك ريتشارد الأسير في ألمانيا، والحرب الطويلة ضد فيليب أوغست الفرنسي. وإن المساعدات المدفوعة من قبل المقاطعجية لم يكن باستطاعتها بأي حال من الأحوال أن تكفي لحاجات الملك. وقد توجب تحويل هذه الضريبة إلى ضريبة شاملة. وهكذا فإن هذين المثالين لتأكيد السلطة الملكية من الممكن اعتبارهما بمثابة الامتداد المنطقي للنزعات الموجودة ضمنياً في النظام الاقطاعي، ومن غير المحتمل أن يكون التفكير قد جرى حينئذ بتعابير السيادة. ولكن بعد أن جرى توسيع نظرية الاقطاعية إلى حد أنها تسمح للملك بتنظيم العدالة وفرض ضرائب على جميع السكان، فإن مفهوم السلطة كان يقترب بصورة مدهشة من مفهوم السيادة. وبصورة لاجدال فيها كان الملك يملك السلطة العليا في الميدان القانوني؛ وكما يقول غلانفيل Glanvill إن القرارات التي كان يصدرها الملك ومجلسه كانت ملزمة تماماً مثل قوانين الأباطرة الرومان[٣١]. وكان الملك يملك أيضاً السلطة

= domini suo sine praecepto domini regis vel eius capitalis iustitiae.»

اقرأ تعليق وودباين في طبعته لهذا الكتاب، ص ٢٧٣.

(٣٠) S.K. Mitchell, Taxation in Medlieval England (New Haven 1951) pp 156 - 195.

(*) المقاطعجي vassal هو شخص يقطعه الملك أو الأمير أرضاً مقابل خدمات معينة يؤديها له، ويُقال أيضاً «مُقْطَع» (المترجم).

(٣١) Glanvill, De Legibus, Prologue (p. 24 de l'édition de Woodbine): «Leges namque Anglicanas licet non scriptas leges appellari non videatur absurdum... eas scilicet quas super dubiis in concilio definiendis procerum

العليا في الميدان المالي. ولا شك في أنه لم يكن في استطاعته فرض المكوس والرسوم (الضرائب) كما يروق له (وكذلك كان من الصعب القيام برفض تام حين يطلب الملك مساعدة مالية) ولكن بعد الاقرار بضرورة ضريبة معينة، كان الملك يحدد طبيعتها وأسلوب تحصيلها، وكذلك الاعفاءات المسموح بها[٣٢]. وما يبدو أكثر أهمية أيضاً، هو أنه ما من شيء يشبه ضريبة كان يمكن فرضها في المملكة بدون إذن الملك، فالبارون الذي كان يريد جباية الضريبة المحلية، أو المدينة التي تريد إصلاح جدرانها، لم يكن يرخص لهما بالقيام بذلك إلّا بمرسوم من الملك[٣٣].

لقد استخدم القرن الثالث عشر هذه السوابق استخداماً ممتازاً. وقد وسّعت المحاكم الملكية سلطتها القضائية، وأقيمت ضرائب على أموال جميع سكان المملكة. ومنذ عام ١٣٠٠، يمكن القول بأن ملك انجلترة لم يكن يملك فقط الصفات أو الخصائص العديدة للسيادة، بل أيضاً كان يملك، ويعرف أنه يملك السلطة العليا للسيادة. وكان يسن قوانين بصورة رسمية ومدروسة؛ وهي قوانين لا تشمل فقط إجراءات المحاكم، بل أيضاً نفس طبيعة قواعد الملكية العقارية؛ وهذه القوانين كانت ملزمة لجميع سكان المملكة[٣٤]. وكان الملك يفرض الضرائب على رعاياه الزمنيين بصورة مباشرة ومكررة؛ وكان يطالب أيضاً بالحق في

---

quidem consilio et principis accedente auctoritate constat esse promulgatas.»

(٣٢) أنظر الأمثلة في Stubbs, select Charters pp 227, 348, 351, 356, 358.

(٣٣) في موضوع هذه الضرائب المحلية انظر Pollock et Maitland History of English Law, I, 274, et T. Maddox, History of the Exchequer (Londres 1711), وفي موضوع القدرة على فرض الضرائب على المدن راجع Pollock et Maitland I, 662 - 663.

(٣٤) Statutes of the Realm, I, 71, 106. وبالنسبة للتشريع في عهد ادوار الأول انظر: T.F.T. Plucknett, Legislation of Edward I, (Oxford 1949) pp 2 - 10.

فرض الضرائب على رجال الدين دون موافقة البابا[٣٥]. وكان الملك يفضل طبعاً أن يوافق رعاياه على التدابير المتخذة، ولو فقط لتسهيل تطبيق القوانين وجباية الضرائب؛ لكن الوسائل المستخدمة للحصول على هذه الموافقة تثبت بأن انجلترة كانت دولة موحَّدة، تعترف بملك حائز للسلطة العليا. وكان لدى الملك إمكانية التماس رأي أو موافقة بلاطه، ومجلسه أو باروناته. لكنه أخذ يقوم أكثر فأكثر، بعد عام ١٢٦٠، بالتشاور مع البرلمان، الذي كان يتشكل من جمعية تضم كبار المملكة، والفرسان المنتخبين من قبل الكونتيات، كما تضم ممثلي المدن. ويبقى مع ذلك أن إرادة الملك وحدها هي التي كانت تعطي سلطة للقرارات المتخذة من قبل رجال البلاط، والمجلس أو البرلمان، وهو نوع من المحكمة العليا والمجلس. وإذا كان بضع مئات من الرجال المجتمعين في برلمان باستطاعتهم منح موافقتهم باسم الجماعة كلها، فإن هذا يثبت بأن انجلترة كانت دولة مشبعة بقوة بالشعور بهويتها. ومع ذلك فإن هذه الموافقة لم تكن لها قيمة إلاّ بفضل سلطة الملك ذات السيادة. وقد قال براكتون ذلك قبل جيلين: إن جميع الحقوق المرتبطة بالسلطة الزمنية وبحكومة المملكة كانت بين يدي الملك[٣٦].

وأخيراً، وهذه نقطة ذات مدلول خاص، أصبح واضحاً خلال القرن الثالث عشر أن الولاء الأول للسكان الانجليز، على الأقل السكان النشطاء سياسياً، لم يعد يذهب إلى العائلة، والطائفة، أو إلى الكنيسة، بل لقد انتقل إلى الدولة[٣٧]. إن حالات الاخلاص القديمة لم

---

(٣٥) W. Stubbs, Constitutional History of England (Oxford 1906) II, 135 - 136, 140, 144 - 145, 147.

(٣٦) Post, Stusies, p. 342: كان الملك يملك: «omnia iura... quae ad coronam et laicalem pertinent potestatem potestaem et materialem gladium qui pertinet ad regni gubernaculum». Cf. Helen Cam, «The Medieval English Franchise», Speculum, XXXII (1957), p. 440.

(٣٧) ج. ر. شتراير «laicization of French and English Society in the Thirteenth Century», Speculum, XV (1940), pp. 76 - 86.

تختف، بل كان الرجال يستمرون في العمل لاقامة قوة عائلتهم وغناها؛ وكانوا يسعون للاكتساب أو لحفظ امتيازات شخصية أو جماعية؛ وكانوا يتقيدون في كثير من النقاط بتعاليم رجال الدين وبقرارات المحاكم الكنسية. لكن حالات الاخلاص الفرعية هذه كانت توجد في إطار **الدولة** وتظل تابعة لاستمرارية الدولة وازدهارها. وهكذا فحين كان البارونات يتمردون، مثلما حدث في عام ١٢١٥ أو في عام ١٢٥٨، أو حين حاولوا التمرد، كما حدث في عام ١٢٩٧، فلم يكن ذلك بقصد تدمير وحدة انجلترة أو هدم استمرارية مؤسساتها. بل كان هدفهم هو معالجة مظالم أو أخطاء الحكومة المركزية، بالاستيلاء على الحكم وباستخدام هذه الحكومة لأغراضهم[٣٨]. وكانوا يعتقدون أنه إذا أبلغت المحاكم الملكية معلومات جيدة، فإنها ستدافع عن حقوقهم. وأنه إذا ما جلس عدد كافٍ من البارونات في مجلس الملك، فإنه سيطيح بسياسة يعتبرونها سيئة. ولم تخب آمالهم، فقد حصلوا في كثير من الأحيان على مطالبهم باستخدام مؤسسات قائمة، وهذه المؤسسات عملت بصورة جيدة تحت قيادة البارونات كما تحت قيادة الملك.

ويمكن تأكيد هذه النقطة بإظهار أن الاكليروس، وهو الهيئة الوحيدة صاحبة الامتياز بأن لاتبقى في إطار **الدولة** الانجليزية، حصلت على نجاح أقل في مطاليبها. وكان على الاكليروس أن يعترف بسيدين، البابا، السيد الكنسي، والملك، السيد الزمني. فإذا ما اتفق هذان السيدان، حكم على الاكليروس بالعجز. ولم يكن الاكليروس مستوعباً بصورة كلية في البنية الحكومية الانجليزية، ولم يكن باستطاعته اللجوء إلى مؤسسات وطنية بحتة لحماية نفسها من مؤسسات **الكنيسة** الكونية الشاملة. وكان باستطاعة الملك والبابا أن يتفقا لاقتسام الاتاوات الكنسية وحينئذ لم يكن أمام الاكليروس سوى الانحناء. وإذا ما تنازع السيدان كما حدث عام ١٢٩٧، حين أراد ادوار الأول فرض ضرائب

---

(٣٨) إن وجهة النظر هذه قد عرضها بصورة جيدة جداً ر. ف تريهارن R.F. Treharne «The Baronial Plan of Reform (Manchester 1932).

على رجال الكنيسة دون موافقة البابا، كان على هؤلاء أن يخضعوا أيضاً. لقد كانت الكنيسة عاجزة عن حمايتهم من السلطة الزمنية. وكانت أموالهم تُصادَر، وقد سُحِبَتْ منهم بصراحة حماية المحاكم الملكية، وكان الملك يتلقى بالجملة ما طالب به. ولم يكن يأتيهم أي دعم تقريباً، من الهيئات الأخرى، وكان العديد من رجال الكنيسة أنفسهم يبدون أنهم لايعترفون بالحق برفض دفع الضريبة إلى الملك(٣٩). وفي النهاية انحنى البابا أمام المبدأ القائم المتين بأن من حق الملك جباية أموال للدفاع عن المملكة، وأن هذا الحق يفوق أي التزام آخر(٤٠). وتنبغي الملاحظة بأنه كان من المستحيل الاقرار بهذه الأولوية دون انتقال مسبق لمختلف حالات الولاء على صعيد القيم وأصبح أوّل واجب لكل شخص من الرعايا الآن المشاركة في صيانة الدولة وفي خيرها.

لقد اجتازت انجلترة المراحل الأولى لتشييد الدولة بوتيرة مرموقة، وهذه السرعة جعلت من الممكن قيام وحدة شكل في بنية المؤسسات الانجليزية. ولم يتح للعادات والامتيازات المحلية الوقت لكي تتبلور في شكل مؤسسات مولدة للانقسام. لقد استطاع النظامان القضائي والمالي المنشأين في القرنين الحادي عشر والثاني عشر أن يعملا بصورة موحدة الشكل في جميع أنحاء البلاد. إن فقدان مؤسسات اقليمية قائمة بصورة وطيدة قد شجع فعالية الحكومة الانجليزية وأنقص عدد الموظفين الضروريين لحسن سيرها. ولم تكن هناك أية حاجة لمراتب محاكم ولا لنظام مصوغ لاجراءات الاستئناف، من الدائرة إلى الولاية، ومن الولاية إلى العاصمة. وكان باستطاعة قضاة الملك، سواء كانوا متنقلين أو مقيمين، أن يمارسوا عملهم بدون مهلة، وفي أي مكان كان. ولم تكن هناك أية حاجة لمفاوضات فردية معقدة مع مئات من السادة

---

(٣٩) راجع الحاشية رقم ٣٥، و ف.م. بوويك The Thirteenth Century (Oxford 1935) pp 674 - 678.

(٤٠) سجلات بونيفاس الثامن، الرقم ٢٣٥٤، وإن البراءة البابوية Etsi de statu قد أذنت بفرض الضريبة على رجال الدين في حالة الضرورة للدفاع.

والجماعات حين كان يتوجب فرض ضريبة. كان المجلس، والبرلمان فيما بعـد، يتكلم باسم المملكة جمعاء. وهكذا استطاعت انجلترة أن تستغني عن بيروقراطية واسعة جداً مخصصة لـلاشراف عـلى مقاطعـات شبه مستقلة وإقامة الصلة بين هذه المقاطعات والحكم المركزي. وفي القرن الثالث عشر، لم يكن هناك أبداً أكثر من عشرين إلى خمسة وعشرين قاضياً ملكياً في انجلترة[٤١]. وكان يلزم مقدار من الرجال أكثر بكثير لحكم مقاطعة فرنسية واحـدة[٤٢]. وبالعكس، فقـد كان بـاستطاعـة الحكومة الانجليزية أن تستخدم بصورة مجانية خدمات الأعيان المحليين، من فرسان، وأصحاب قصور، ورؤساء بلديات وقضاة بلديين، لأجل عمل الادارة المحليـة. إن الطاقات التي كانت تُبدد في بلدان أخرى في الدفاع عن الامتيازات المحلية، كانت توضع في انجلترة في خدمة سياسة الحكومة المركزية. إن الثقة التي كانت تمنحها الحكومة للأعيان المحليين كانت بديهية منذ بدايات تشييد الدولة الانجليزية وقد اتصفت بها انجلترة حتى القرن التاسع عشر.

ومع ذلك فإن الطابع الوحيد للتجربة الانجليزية هو الذي جعل من النمـوذج الانجليزي نمـوذجاً رديئـاً. وقليل من البلدان الأخـرى استطاعت أن تتطور بنفس السرعة التي تطورت بها انجلترة، أو كانت قليلة الانقسام كما كانت انجلترة. وقد سبق لنا القول إن انجلترة كانت تشبه مقاطعة فرنسية كبيرة أكثر من شبهها مملكة من ممالك القارة. إن فرنسا، المقسمة إلى مقاطعات ذات مؤسسات متنوعة جداً، كانت أكثر تمثيلاً للوضع السياسي الأوروبي. ونظراً لأن فرنسا كانت البلد الأول الذي حل المسألة الشـاملة تقريبـاً، مسألـة إنشاء دولـة انطلاقـاً من مقاطعات مستقلة عملياً، فإن النموذج الفرنسي هو الذي انتصر في

---

(٤١) F. Palgrave, Parliamentary Writs (Londres 1827) I, 382.

(٤٢) في نهاية القرن الثالث عشر، كان هناك زهاء أربعين قاضياً ملكياً لأجل مقاطعة اللانغدوك وحدها. راجع. ج. ر. شتراير، «رجال العدالة في اللانغدوك» (طولوز ١٩٧٠).

أوروبا. وتقريباً فإن جميع الدول الأوروبية في نهاية العصر الوسيط وبداية العصر الحديث، قد اتبعت عن قرب أو عن بعد النموذج الفرنسي.

وفي فرنسا كما في انجلترة، كان الميدانان الاساسيان للتطور هما العدالة والمالية. ولكن توجب على ملوك فرنسا أن يعملوا ببطءٍ وكانت مؤسساتهم الأولى أكثر بساطة وأقل تنظيمًا من المؤسسات الانجليزية. مثلاً، كان يوجد تماماً في فرنسا، في نهاية القرن الثاني عشر، دائرة مركزية لتدقيق الحسابات، لكنها لم تكن تستخدم أية طريقة من الطرائق المتخصصة التي كان يمارسها ديوان المالية الانجليزي. لقد شهد البلاط الملكي الفرنسي تقدم مكانته ونشاطه من العام ١١٠٠ إلى العام ١٢٠٠، لكنه لم يكن يمارس لا النشاط القضائي الواسع جداً، ولا الأشكال القانونية لمحاكم انجلترة. ولم تكن الدائرة السياسية الفرنسية العليا نشيطة كالدائرة الانجليزية السياسية العليا، في علاقاتها مع السلطات المحلية، ولا في إجراءاتها القضائية والادارية. وحتى عام ١٢٠٠، كانت المؤسسات الملكية الفرنسية تحصر فعالية عملها في الميدان الملكي في ايل دي فرانس، حيث كانت كلية الأراضي تقريباً تحت التبعية المباشرة للملك. وخارج هذا الميدان، كان الملك يتلقى مقداراً قليلاً جدا من المداخيل، وكان المتقاضون العائشون خارج الايل دي فرانس نادراً جداً ما يختارون المثول أمام محكمة الملك. وفي مجمل البلد (أي فرنسا) لم تكن السلطة العليا هي سلطة الملك، بل هي سلطة الدوق، والكونت، والقيّم على الاقطاعة.

ومع ذلك، فإن الملك، باقامته مؤسسات يقتصر عملها بصورة أساسية على ميدان أملاكه الشخصية، قد توصل إلى زيادة ثروته، وسلطته ومكانته. ومنذ عام ١٢٠٠، كان من القوة بحيث يهاجم ويهزم أقوى قادة الاقاليم، وهو ملك انجلترة، الذي كانت سيطرته تمتد تقريباً إلى كامل غربي فرنسا. لقد استولى ملك فرنسا على النورماندي، والانجو، والبواتو، محركاً بذلك عملية ضم استمرت طوال قرن. وهو

بالحرب، وبالزواج، وبالوراثة، قد أضاف إلى الملكية الملكية المقاطعات الفرنسية الكبيرة. وقد افلتت فقط من عملية الاستيلاء هذه بريتاني، وغيان، وبورغونيا والفلاندر.

إن هذه السلسلة من عمليات الضم وضعت مسائل خطيرة أمام الحكومة الفرنسية. إن المؤسسات البدائية التي كفت لادارة ملكية ملَكية صغيرة أصبحت غير كافية بعد الاتساع الكبير للاراضي والسكان الخاضعين لسلطة الملك؛ وأصبح من الضروري بصورة بديهية توسيع هذه المؤسسات وتخصيصها (جعلها متخصصة).. لقد كان للمقاطعات الجديدة مؤسساتها وعاداتها وأعرافها الخاصة، وهي كثيراً ما تكون أكثر تعقداً وأكثر تخصصاً من مؤسسات الحكم الملكي. وكان من الخطر السعي إلى تعديلها أو إلغائها، ولكن كيف يمكن لحكومة مركزية أن تعمل مع إدارات محلية يتبع كل منها قواعد مختلفة؟ لقد كانت عادات وأعراف باريس بعيدة جداً عن عادات وأعراف النورماندي، ومن الشمال إلى الجنوب كانت الفوارق أكبر أيضاً، لاسيما وأن الجنوب (الميدي Le Midi) كان متأثراً بقوة بالحق الروماني.

إن فيليب أوغست (١١٨٠ ـ ١٢٢٣) المؤسس الحقيقي للدولة الفرنسية، قد توصل إلى حل هذه المسألة، لقد أتاح للاقاليم الاحتفاظ بعاداتها وأعرافها ومؤسساتها، لكنه وضع في جميع المراكز الأساسية رجالاً تابعين له، مرسلين من باريس. وهكذا كانت المحاكم النورماندية تطبق تماماً القانون النورماندي، لكن رؤساء هذه المحاكم كانوا معتمدين ملكيين قدموا من الميدان الملكي القديم[٤٣]. وفي الوقت نفسه، مع مراعاته كرامة المقاطعات، كان الملك يمارس رقابة فعالة على ممتلكاته الجديدة.

---

(٤٣) J. R. Strayer, The Administration of Normandy under St Louis (Cambridge, Massachusetts, 1932), pp. 91 - 99; «Normandy and Languedoc», Speculum, XLIV (1969), pp. 1-12.

كانت تلك صيغة ماهرة أتاحت إقامة صلة وثيقة بين المقاطعات الجديدة والمملكة، بالرغم من غرابة أو قدم العادات والاعراف الاقليمية في كثير من الأحيان. وهذه التقنية أمكن أن تخدم أيضاً في القرن السابع عشر، عند حصول فرنسا على الالزاس. لكن الدولة الانجليزية، بالعكس، فهي بمنحها الامتياز كما كانت تفعل لوحدة شكل العادات والاعراف والقوانين، لاقت أكبر الصعوبات في استيعاب المناطق التي كانت تقاليدها السياسية تختلف عن تقاليد تلك الدولة، كأمارة الغال مثلاً أو الممالك الايرلندية الصغيرة. لكن الدولة الفرنسية الفتية اضطرت لان تدفع غاليا ثمن مرونتها. وكان الرؤساء المحليون يرغبون على الأخص في صيانة عادات منطقتهم وأعرافها وامتيازاتها؛ وكان حذر متبادل يسود بينهم وبين الحكومة المركزية، مما كان يمنع وصولهم إلى المراكز المهمة للادارة المحلية. بل إن المبدأ الأساسي للادارة الفرنسية كان أنه ما من أحد يستطيع أن يملأ وظيفة في المقاطعة التي ولد فيها[٤٤]. وقد اضطر الملك لانشاء بيروقراطية لحكم الادارة الاقليمية وقد عرفت هذه البيروقراطية نهوضاً سريعاً خلال تكون الدولة الفرنسية. يضاف إلى ذلك أنه إذا كانت الحكومة الفرنسية مستعدة للسماح بتنوع واسع

---

(٤٤) القانون ١، ٦٧ ـ ٧٥؛ لم يكن باستطاعة المعتمد الملكي ولا وكلاء الملك أو الأمير الاقطاعيين أن يحصل على أراض له هو نفسه، أو لعائلته في المنطقة التي يحكمها (قانون ١٢٥٤، الذي استعيد في كثير من الأحيان) محفوظات (أرشيف) مدينة مونتبلييه التي نشرها ف. كاستيتس و ج. بيرتيليه (١٨٩٥) ١، ٥١. وفي عام ١٣١٧، عزل فيليب الخامس رئيس محكمة ولاية بوكير-نيم لأنه كان من مواليد المقاطعة، وقد حظرت مراسيم ملكية على أي كان أن يصبح قاضياً في الدائرة التي ولد فيها. وفي انجلترة، بالعكس، كان على رئيس البلدية أو المختار («الشريف») أن يملك أرضاً في الكونتية التي يمارس وظائفه فيها. انظر Rot, Parl ١، ٢٨٢، ٣٥٣، ٤٦٥، و Statutes of the Realm 1, 160, 174; Cal Fine Rolls ٤و ٣٦٤و- 467 468.

إن «شريفاً» مجرباً تماماً، خدم في الويلتشاير من عام ١٣٣٠ إلى ١٣٣٢ وفي الدورتسيشاير من ١٣٣٣ إلى ١٣٣٥ لم يسند إليه مركز في الديغونشاير عام ١٣٣٥ لأنه لم يكن يملك أرضاً فيها.

للممارسات المحلية، فإن وحدة شكل معينة في ميادين مثل الضرائب كانت تبدو لها ضرورية، وكان عليها أن تملك الوسائل للتوفيق بين المصالح المحلية المتضادة، وتأكيد سيطرة التاج. وهكذا حملت فرنسا على إنشاء بنية إدارية متراتبة (ذات مراتب hiérarchiseé). وكان المأمورون المحليون تابعين للضباط المنطقيين الذين هم بدورهم تابعون للمجالس والمحاكم والغرف المتمركزة في باريس. إن دفقة دائمة من الأوامر والتأنيبات والقرارات القضائية، وطلبات الايضاح كانت تهبط من السلطة المركزية نحو الاقاليم، ودفقة دائمة مثلها من الاحتجاجات والتبريرات والدعوات والايضاحات كانت تصعد نحو باريس. إن تعقد الادارة الفرنسية كان مضراً بصورة خاصة في عهد من المواصلات البطيئة؛ وقد منع الحكومة المركزية من الاستخدام الأفضل لمواردها البشرية والمادية. وكثيراً ما كانت انجلترة، بسكان أقل بخمس مرات من سكان فرنسا، وفقط بربع ثروتها، قادرة على أن تواجه فرنسا رجلاً برجل وجنيهاً بجنيه في فترات النزاع.

وهذا لايعني أن النظام الفرنسي قد فشل لقد كان هو الوحيد الممكن، بالنظر إلى الوضع. لقد كانت فرنسا فسيفساء تشكل البيروقراطية اسمنتها. وإذا كان الاسمنت يتكثف أحياناً بحيث يخفي الصورة التي رسمتها الحكومة، فذلك كان أفضل من رؤية الدولة تتفكك بسبب اسمنت مائع جداً. إن الطرائق المطبقة في فرنسا قد أتاحت إنشاء دولة ابتداء من مقاطعات ومناطق مختلفة بعضها عن بعض بصورة ملحوظة. ونظراً لأن أغلب الدول التي نشأت في أوروبا كانت أيضاً فسيفساء، فإنها قد نزعت لاتباع النموذج الفرنسي.

إن سيادة ملك فرنسا قد توطدت بوضوح خلال القرن الثالث عشر. وفي الخارج كان الجميع، حتى البابا، يعترفون بأنه لايوجد من هو أعلى منه كحاكم زمني[٤٥]. وفي الداخل، كان الملك يعلن نفسه

(٤٥) Decr, Greg. ٩، ٤، ١٧، ١٣؛ في عام ١٢٠٢ كان اينو سانت الثالث يقول عن ملك فرنسا: «superiorem in temporalibus minime recognoscit» وهذا ما=

قاضياً أعلى لجميع القضايا: فمهما كانت أهمية الحقوق، أو اتساع الامتيازات ، لمقاطعة أو لسيد من السادة، فإن جميع الالتماسات تصل في خاتمة المطاف إلى محكمة الملك في باريس. وفي الواقع، فإن هذا الحق في المرجع الأخير كان الأخير الذي كان الملك يحرص على ممارسته في مناطق كانت سلطته فيها من جهة أخرى محدودة جداً، كما في دوقية أكيتين أو في كونتية الفلاندر[٤٦]. وهناك حق آخر، ممتد جداً في النظرية، وأضيق حدوداً عملياً، هو صنع قوانين للخير العام[٤٧]. وربما كانت هذه القوانين تنفذ في بعض أجزاء المملكة باخلاص معتدل جداً، ولكن لم يكن أحد يسعى لإنكار صلاحية هذه القوانين. وكذلك فإن حق جباية ضرائب، وبصورة خاصة لأجل الدفاع عن المملكة، كان يعترف به بصورة عامة[٤٨]. وعملياً كانت تجري مساومة أحياناً حول

= أصبح مذهب الكنيسة. وبعد ذلك بقليل أنشي المثل القائل: «Rex est imperator regno suo» وهذا معناه الاقرار للملك بالسلطة الزمنية المطلقة.

(٤٦) Olim, II, 142, 244, 300 (sur la Flandre); I, 284, II, 94, 97, 138, 148 236 (pour l'Aquitaine) Olim, II, 3-8:

إن دعوة للمثول أمام البرلمان وجهت إلى ادوار الاول كانت الذريعة لاحتلال غاسكونيا عام ١٢٩٤. المرجع ذاته، ٣٩٤ ـ ٣٩٦ إن البرلمان، بتدخله في شؤون المدن الفلمندية في عام ١٢٩٥، قد أضعف البلاط وسهل الاحتلال اللاحق للفلاندر.

(٤٧) المرجع الأساسي موجود لدى بومانوار عادات وأعراف البوفيزيس. . المقاطع ١٥١٢ ـ ١٥١٥: إن الملك يستطيع أن يقيم مؤسسات للخير العام؛ والجميع يجب أن يطيعوها، ويستطيع الملك أن يعاقب كل من يخالف قوانينها؛ لكن المؤسسات الجديدة يجب أن تتقرر لدوافع معقولة و«بمشاورة كبيرة». وحتى عام ١٣٠٠، كان التشريع أقل أهمية منه في انجلترة، لكن سلطة مرسوم ملكي كانت كبيرة شأنها مثل سلطة مرسوم إنجليزي؛ مثلاً، كان يجري احترام الحظر على تصدير الجياد والأسلحة نحو المقاطعات النائية: القانون ١١، ٣٥٣، راجع شامبوليون ـ فيغيك Champollion - Figeac «رسائل الملوك» (باريس ١٨٣٩) ١، ٢٨٥، ٢٩٨.

(٤٨) لأجل نظرة إجمالية، راجع مقالي

Consent to Taxation under Philip the Fair.

في ج. ر. شتراير و سي. هـ. تايلور Studies in Early French Taxation

= (Cambridge, Massachusetts 1939)

معدل الضريبة، وكان يجري تقاسم محصول هذه الضريبة مع سيد إقطاعي قوي، لكن رفض إعطاء المال إلى الملك كان شبه مستحيل.

في فرنسا كما في انجلترة، كان الولاء يتحول نحو **الدولة**، وكما في انجلترة، لم يحصل البابا على أي دعم شعبي حين أراد أن يعارض فرض الضرائب على رجال الدين. وفي الواقع كان رجال الدين عرضة لعداء قوي لأنهم لم يكونوا يشتركون في الدفاع عن المملكة. وهو عداء بلغ من شدته حداً دعا الاساقفة للقلق(٤٩). وبعد أن سويت مسألة الضرائب بشكل يرضي الملك، نشأ نزاع جديد: هل تستطيع السلطات الزمنية أن تعتقل وتحاكم أسقفاً متهمًا بالخيانة؟ وفي الحرب الدعائية التي، تلت أصيب البابا بهزيمة تامة. ولم تبد أية فئة من السكان الفرنسيين متأثرة من تنديداته بالتاج. وفي المقابل، فإن رجال الملك قد كسبوا دعم كل الجماعات السياسية المهمة، حتى في اتهاماتهم الأكثر تخيلاً، بخصوص استقامة رأي البابا وأخلاقه. إن النبلاء، والمدن، والاكليروس كله تقريباً، قد وافقوا على مشروع عقد مجلس كنسي لمحاكمة البابا(٥٠). لقد تطابقت موافقة النبلاء والبورجوازيين ولا شك مع شعورهم الحقيقي، وكانوا يعتقدون باخلاص بأن البابا كان يحاول تدمير فرنسا وأن واجبهم هو الدفاع عن المملكة، حتى ضد خليفته القديس بطرس. وكان الاكليروس يخشون ولاشك أن ينعزلوا، لكنهم كانوا أقل تأكداً من صحة الاتهامات الموجهة إلى البابا. وعلى كل حال،

= ولأجل التفصيل؛ Hist. Litt XXXVI, 515 إن بيار جام Pierre Jame وهو مشرع من مونبيلييه، الذي لم يكن يحب فيليب لوبيل كثيراً، كان يقر بأن الملك يستطيع أن يجبي سلطوياً ضرائب لأجل الدفاع عن المملكة. وهو لم يكن يقوم إلّا باستعمال نص لبونيفاس الثامن، العائد بتاريخه إلى عام ١٢٩٧، (Reg. Bonif. VIII n° : ٢٣٥٤) الذي يعترف للملك بحق فرض ضريبة حتى على رجال الدين للدفاع عن المملكة.

(٤٩) P. Dupuy, Histoire du différend (Paris 1655), preuves, p. 26.

(٥٠) الوثائق الأساسية حول هذا الموضوع نجدها عند ج. بيكو «وثائق خاصة بالمجالس العامة والجمعيات المعقودة في عهد فيليب لوبيل (باريس ١٩٠١)

فإذا كان الاكليروس لم يمنحوا الملك دعمهم المتحمس، فإنهم أيضاً قد أظهروا قليلا من الاخلاص لقضية البابا. ولم يكن هناك شهداء، ولا أدنى انتقاد نحو سياسة الملك. ويمكن الاعتقاد بأن انسجام ووحدة فرنسا كانت تعتبر في نظر رجال الكنيسة هؤلاء أن لها السبق قبل سمعة البابا. وحين أرسل الملك، في الأزمة التي اتصفت بها نهاية النزاع، عصابة مسلحة لاعتقال البابا، فإن موت هذا الأخير تحت تأثير الغم والمعاملة السيئة لم يستثر أية موجة استياء في فرنسا، حتـى من جانب الاكليـروس. لقد حـاول خلفاء بـونيفاس الثـامن عبثاً اعـطاء أهمية للمسألة. لقد بيضت ساحة الملك كلياً، وحكم على رجاله بعقوبـات خفيفة، لم تنفذ أبداً(٥١). ومن وجهة نـظر عملية، كـان بديهيـا أن الشخص كان يتعرض باظهاره الولاء إزاء الملك أقل مما يتعرض له باظهاره الولاء نحو البابا.

ومع ذلك فإن دوافع أخرى دخلت إلى الميدان غير دوافع الأمن والطموح الشخصي. لقد بدأ رجـال، وهم على الأخص حقـوقيون ومأمورون لدى الملك، بمنح الدولة طابعاً مثالياً. وخلال زمن طويل ظلت العبادة تمحض للملك، الحاكم الأوروبـي الوحيد الذي استطاع المباهاة بأنه تلقى دهن زيت مبارك نازل من السماء مباشرة، وأنه خليفة شارلمان وشاف للمرضى(٥٢). وفي عـام ١٣٠٠، كانت هنـاك عبادة للمملكة الفرنسية. لقد كانت فرنسا أرضاً مقدسة يزدهر فيها التقى والعدالة والمعرفة. ومثل العبرانيين في الماضي، كان الفرنسيون شعباً مختاراً استحق الرضى الالهي وناله. وكانت حماية فرنسا هي خدمة الله(٥٣). ونظراً لأن اتساع أهمية هذه الأفكار كان يمتد باستمرار أكثر

(٥١) R. Holtzmann, Wilhelm von Nogaret (Freiburg i. B. 1898), ch. 4, 7.

(٥٢) حول هذا الموضوع يوجد عملان ممتازان: م بلوخ، «الملوك صانعو المعجزات» (باريس ١٩٦١) و P. E. Schramm, Der König von Frankreich (Weimar 1939), chapitres 5 à 8.

(٥٣) J.R. Strayer, «France, the Holy Land, the Chosen People, and the Most =Christian King», in Action and Conviction in Early Modern Europe pub-

فأكثر، وبعد قليل من عام ١٤٠٠ وصلت هذه الأفكار حتى إلى فلاحة صغيرة(*) من أقصى التخوم الشرقية لفرنسا، لقد أصبحت نزعة الولاء نحو الدولة أكثر من ضرورة، أو من موقف مناسب، لقد أصبحت فضيلة.

= lié sous la direction de T.K. Rabb et J.E. Siegel (Princeton 1969), pp. 3-16.

(*) المقصود جان دارك.

— ٢ —

منذ بداية القرن الرابع عشر، أصبح بديهياً أن الدولة ذات السيادة ستكون البنية السياسية الغالبة في أوروبا الغربية. إن الامبراطورية الكونية الشاملة لم تكن أبداً سوى حلم. وقد اضطرت الكنيسة الكونية الشاملة للاعتراف بأن الدفاع عن كل دولة خاصة يسبق في الأهمية حريات الكنيسة ومطامح المسيحية. إن الولاء نحو الدولة كان يتغلب على جميع الولاءات الأخرى، وفي بعض الحالات، وفي كثير من الأحيان في حالة موظفي الحكومة، كان هذا الولاء يجسد مسبقاً النزعة الوطنية(٥٤).

ولكن إذا كانت الدولة ذات السيادة في عام ١٣٠٠ أكثر قوة من أية بنية سياسية منافسة أخرى، فقد كانت قوة ما تزال نسبية جداً. وربما كان الولاء نحو الدولة يتفوق على جميع الولاءات الأخرى، ولكن نظراً لأن جميع هذه الولاءات كانت قيد الانحطاط، في ذلك العهد، فإن الولاء للدولة كان يستطيع تماماً أن يتفوق دون أن يكون شديداً جدا. لقد لزمت أربعة أو خمسة قرون للدول الأوروبية لكي تتغلب على نواحي ضعفها. وتسد الثغرات والنواقص الادارية، وتحول ولاء فاتراً إلى نزعة وطنية وقومية ملتهبة ووهاجة.

لقد كان القرنان الرابع عشر والخامس عشر فترة صعبة بصورة خاصة. لقد كانت أوروبا تعاني الضيق، حين قامت ببناء نظامها

---

(٥٤) Kantorowicz, The King's.Two Bodies, pp. 232 - 262

الدولتي، ذلك لأن القرن الرابع عشر كان شاهداً لسلسلة من الكوارث غير الملائمة للتجدد السياسي. إن انحطاطاً اقتصادياً كبيراً، وهو واحد من أطول فترات الانحطاط في التاريخ، قد بدأ حوالي عام ١٢٨٠[٥٥]. وكانت أوروبا الغربية قد وصلت إلى نهاية امكانياتها في ميدان الانتاج الزراعي، والمبادلات التجارية، والنشاط الصناعي. وحتى اكتشاف تقنيات جديدة، وأسواق جديدة للتصريف، وموارد جديدة للتموين، كان الركود مؤكداً، والتقهقر ممكناً. وكان فائض السكان ينضب التربة، وان الأوبئة والمجاعات التي خفضت في النهاية عدد السكان، قد تركت الذين بقوا أحياء، في حالة فقد للمعنويات. إن الطاعون الأسود الذي مارس اجتياحاته في منتصف القرن، واستمر يضرب حتى العام ١٤٠٠، قد أزال تقريباً بعض الحكومات المحلية، وأهلك الكثير من القادة المحتملين. إن عدم الأمن الجسدي والاقتصادي كان ينعكس في عدم الاستقرار السياسي. ومهما كان الاسم الذي يعطى لها، فإن حالات التمرد والفتن والانتفاضات أو الحروب الأهلية كانت أكثر تواتراً بكثير في القرن الرابع عشر منها في القرن الثالث عشر.

ولم يكن باستطاعة اية حكومة في القرن الرابع عشر أن تحمي نفسها من الانحطاط الاقتصادي والمجاعة والطاعون: فالمعارف

---

(٥٥) لقد جاء وصف جيد لهذا الانحطاط الاقتصادي في الفصل الذي كتبه ل. جينيكو لأجل

«The Cambridge economic History of Europe»

الذي نشره م.م بوستان، الطبعة الثانية (كامبردج ١٩٦٦) ١، ٦٦٠ ـ ٧٤١. وقد حاولت أن أثبت بأن هذا الانحطاط الاقتصادي قد بدأ في ثمانينات القرن الثالث عشر، في مقالي

Economic conditions in the County of Beaumont - le - Roger , Speculum XXVI (1951) pp. 277 - 287.

أنظر أيضاً دراستي بعنوان:

«Economic Conditions in Upper Normandy at the End of the Reign of Philip the Fair».

والتقنيات الضرورية لم تكن بعد موجودة. وكان باستطاعة الحكومات أن تتلافى الحروب الطويلة والمكلفة التي كانت تزيد من خطورة الآلام وفقدان السكان لمعنوياتهم؛ ولكن بصورة ما، كانت هذه الحكومات بحاجة لهذه الحروب لأجل استكمال تطور منظومة من الدول ذات السيادة. إن السيادة تستلزم الاستقلال إزاء القوى الأجنبية، والسلطة المطلقة على الناس داخل حدود معينة. ولكن في عام ١٣٠٠، لم يكن معروفاً جيداً من هو مستقل، ومن هو غير مستقل. وكان من الصعب رسم حدود واضحة تماماً في أوروبا التي لم تعرف سوى تداخل دوائر النفوذ، وتقلب المناطق الحدودية. وربما كان للممالك الغربية الكبيرة مركز محدد تماماً، لكن مناطقها الحدودية كانت تمتد في اماكن يمكن أن تدمج، أو لا تدمج، **بالدولة**. ذلك كانت بالنسبة لانجلترة بلاد الغال وايكوسيا، وبالنسبة لفرنسا، بريتاني، وغيين، والفلاندر، وخرائب مملكة الوسط القديمة. لقد فتحت انجلترة بلاد الغال، لكنها لم تمتص ايكوسيا؛ واستولت فرنسا على غيين، وضمت بريتاني، وعدة أقاليم صغيرة على حدودها الشرقية، لكنها لم تتوصل إلى الاستيلاء على الفلاندر. وقد توجب القتال بعناد خلال أجيال للتوصل إلى هذه النتائج، لكن على الأقل يمكن القول أن هذه كانت نتائج ايجابية. وقد أتاحت تحديد المناطق التي تسيطر عليها الدولتان الأكثر تقدماً في أوروبا.

وفي درجة أقل، تم بلوغ نفس النتيجة في المانيا وإيطاليا، ولكن بصورة أكثر تواضعاً وأقل استقراراً. وفي غياب ممالك قوية، كانت كل أمارة المانية، وكل حاضرة إيطالية تطمح إلى السيادة. وكانت الحروب الصغيرة، وعمليات الزواج، وتقاسم المواريث، تؤدي إلى تقلب بعد وعدد **الدول** بصورة فوضوية. ومع ذلك، وبالرغم من هذا التشوش، أبصر النور عدد معين من **دول** مستقرة بعض الشيء، وبصورة خاصة **دولة** توسكانية تسيطر عليها مدينة فلورنسة، ودولة لالمانيا الجنوبية ـ الشرقية يسيطر عليها آل هابسبورغ.

ومن جهة أخرى، فإن عملية تشييد **الدولة** كثيراً ما جرى

تأخيرها، إن لم يكن قلبها، بفعل حروب القرنين الرابع عشر والخامس عشر. وفي عهد من الركود، بل من التقهقر الاقتصادي، كانت أسهل وسيلة يملكها أمير لزيادة ثروته وسلطته، هي الاستيلاء على أراض جديدة، حتى ولو كانت هذه الاراضي تقوم داخل حدود معترف بها فعلاً. إن حرب المئة عام كانت قاسية وطويلة بصورة خاصة لأنها وضعت في نزاع، الملكية الفرنسية، في جهدها لانجاز تحديد حدودها وتوطيدها، وملوك انجلترة الذين كانوا يسعون إلى توسيع ممتلكاتهم الفرنسية. وقد تحالفت انجلترة مراراً عديدة مع بريتانيا، ومع بورغونيا، أو مع الفلاندر، لمحاولة إخراج مقاطعات معينة عن سلطة ملك فرنسا؛ وخلال مرتين على الأقل، في معاهدة كاليه عام ١٣٦٠ وفي معاهدة تروا عام ١٤٢٠، بدا أن هذه المحاولات هي على وشك النجاح. وبالنسبة لنا، يبدو بديهياً أن الملكية الانجليزية لم تكن لديها الموارد الكافية لامتلاك وحكم مقاطعات فرنسية واسعة جداً، لكن في ذلك العهد لم يكن ذلك ظاهراً بوضوح للأعين. وطوال قرن ونصف القرن، اضطرت الملكية الفرنسية لتكريس شطر كبير من جهودها للدفاع عن الأراضي والحقوق العائدة إليها منذ عام ١٣٠٠. وطوال قرن ونصف القرن، أنفقت الملكية الانجليزية شطراً كبيراً من طاقتها لمحاولة تمزيق مملكة فرنسا. وأحياناً كان تأثير الحرب تنشيط نمو المؤسسات الادارية، لكنها في هذه الحالة الدقيقة بالذات قد أنهكت المعسكرين إلى حد أن التطور الطبيعي لبنى الدولة قد كُبح. وقد كان هناك ميل إلى تأخير الاصلاحات البنيوية، وحل المسائل واحدة فواحدة، وليس بانشاء دواوين حكومية جديدة، وتضحية الفعالية الطويلة الأمد لأجل النتيجة الفورية. ونفس حالات الضعف تظهر في المانيا واسبانيا. إن إيطاليا وحدها، حيث كانت الحروب تجري على نطاق أضيق، وتسبب أضراراً أقل، قد توصلت إلى أن تحسن بصورة محسوسة تقنياتها الادارية خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر.

وإلى حد معين، فإن النجاح الذي عرفه مشيدو الدولة في القرن

الثالث عشر قد جعل في وقت معاً ممكنة وضرورية حروب القرن الرابع عشر. وبسبب هذا النجاح بالذات برزت مسألة جديدة، وهي مسألة الحصول على دعم الطبقات المالكة والنشيطة سياسياً. وكما سبق أن رأينا، فإن الدول الوسيطة كانت مؤسسة على القانون. لقد اكتسبت قوتها وسلطتها بصورة أساسية بفضل تطور مؤسساتها القضائية، وحماية ملكية الطبقات الحائزة. إن الظهور الأكثر نوعية للسيادة على الصعيد الداخلي كان حق الحكم في آخر مرجع من قبل محكمة عليا. وهذا التفوق للقانون كانت له لازمة وهي أهمية حق الموافقة. إن الممارسات السارية المفعول، التي كرسها القانون، كانت نوعاً من الملكية؛ فلم يكن إذن يمكن تغييرها بدون أشكال قانونية، أما أنه لم يكن يمكن أخذ ملكية بدون أشكال قانونية. لذلك كان كل قرار للحكومة يجب أن يصادق عليه، سواء بصورة صريحة، بتخلي الرعايا عن حقوقهم، وإمّا بموافقتهم الضمنية على قرارات محكمة. إن الفكر السياسي للقرن الثالث عشر قد أعطى لحق الموافقة هذا صيغة نظرية، ولقد كان ذلك واقعاً سياسياً بديهياً(٥٦). ولم تكن لدى أية دولة القوة العسكرية، والموظفون البيروقراطيون، بل ولا المعلومات التي كانت تتيح لها فرض تدابير غير شعبية على جماعات معارضة تتمتع بمكانة اجتماعية أو سياسيّة. لقد كان تعاون الرؤساء المحليين ضرورياً لاغنى عنه لتطبيق القرارات الادارية. وفي القرن الرابع عشر، أصبح من الصعب ضمان هذا التعاون.

إن عدة أسباب تفسر هذه الصعوبة. وباديء بدء، إن الطبقات

---

(٥٦) Post , Studies pp 91 - 238 إننا نجد مثالاً جيلاً للجدية التي كان ينظر بها إلى هذه النظرية في عمل
E. Martène et U. Durand, «Thesaurus Novus» (Paris 1717) , II, col. 508.
حين فرض شارل الأول الصقلي (من صقلية) ضريبة عامة على مملكته في عام ١٢٦٧، قام البابا كلمينت الرابع بتأنيبه، قائلاً إن هذا المرسوم كان سبباً لفضيحة كبيرة، وإن من الضروري عقد مجلس للبارونات والأحبار والاعيان البورجوازيين، لمناقشة كيفيات فرض هذه الضريبة وفترتها الملائمة.

الحائزة كانت موضوعة في وضع مالي منهك، بالركود أو الانهيار الاقتصادي، وكانت هذه الطبقات تسعى لتخفيض عبء الرسوم (الضرائب) أو للافلات منه. وكانت تبحث أيضاً عن الاعباء أو المهمات الحكومية التي تحسن مداخيلها دون أن تزيد كثيراً من مسؤولياتها. إن السادة المحليين، مثلاً، كثيراً ما جرى تكليفهم بتأمين الدفاع عن منطقتهم، وكانوا يتلقون معونات مهمة لتجنيد الجنود وتدعيم الاستحكامات. وهذا المال كثيراً ما كان يجري تبديده أو اختلاسه. وكانت الجيوش المحلية المقامة، تخدم قادتها لتلبية مطالب اقليمية مشبوهة، على حساب جار أضعف، أو حتى لارتكاب أعمال لصوصية بحتة. وعلى مستوى أرفع، كان السادة الكبار يقومون بدسائس لاحتلال الوظائف العليا في الحكومة المركزية. وفي هذا الصراع كان المهزومون يصبحون خونة والمنتصرون يستغلون وضعهم للاغتناء ولاغناء رجالهم. وكانت شدة حالات الحسد والضغائن بين جماعات البارونات المتخاصمة تؤدي أحياناً إلى الحرب الأهلية.

هذا الانبعاث لسلطة البارونات قد أطلق عليه أحياناً اسم «الاقطاعية الهجينة». وهو قد استتبع بلا شك تقهقراً معيناً للسلطة على الحكومات المحلية، ولكن دون أن يعيد بذلك ايجاد وضع إقطاعي حقيقي. ولم تظهر أية قوة (أية دولة) دائمة؛ إن الثروة والسلطة قد انتقلتا بسرعة من رئيس جماعة إلى رئيس آخر. وفي الواقع، مع استثناء واحد أو استثنائين، تقريباً، لم يكن هدف اللعبة السياسية إنشاء حكومة جديدة، بل بالأصح وضع اليد (السيطرة) على إحدى عجلات الحكم القائم لاستخدامه لأغراض شخصية. ولم يكن الرجال من أتباع أحد البارونات يكافأون بأراض مقطعة لهم، بل بواسطة مالية الدولة التي كان باستطاعة رئيسهم التصرف بها بسبب وظائفه. وهذا ما يفسر أن هذه الدسائس والمخاصمات، في الوقت نفسه مع إضعافها الحكم، المحلي والمركزي على حد سواء، لم تمض أبداً إلى حد تدمير المؤسسات القائمة. لقد كان ينبغي صيانة الشطر الأساسي من البنية الحكومية لكي تؤمن الطبقات العليا لنفسها المداخيل المرجوة.

وصحيح أيضاً أن الطبقات الحائزة كثيراً ما كانت تتوصل إلى مجابهة الحكومة دون اللجوء إلى الدسائس أو إلى العنف. وكانت الدولة بذاتها تقدم لهم الوسائل لمجابهتها. وفي القرنين الثاني عشر والثالث عشر، كان الهدف الذي يتابعه الملك وكذلك الأعضاء الأكثر مسؤولية في المجتمع، هو تعزيز كفاءة ومكانة المحاكم لكي يمكن أن تسوى أغلب المنازعات بصورة سلمية. وقد توجب ممارسة ضغط دائم على الأغنياء والأقوياء لحملهم على قبول قضاء المحاكم، ولم تكن أية حكومة مستعدة للتعرض لخطر إضعاف العملية القانونية المقامة. وسرعان ما أدرك البارونات والأساقفة والمدن الحرة أنهم بلعبهم اللعبة حسب القواعد الجديدة سوف يتمكنون من معارضة الحكومة بالعراقيل القانونية أكثر منهم بالمقاومة المسلحة. وبالنظر لصعوبات الانتقالات والاتصالات، كان على المحاكم أن تعمل ببطء إذا كانت تريد أن تكون منصفة وعادلة. وكان يلزم أحياناً أعوام لتقرير صحة امتياز محلي. وبعد صدور حكم، كان يمكن استعادة نفس المطلب في شكل مختلف قليلاً. وفي بلد كفرنسا، حيث الاستئناف كان معقداً جداً. كانت التأخرات طويلة بصورة خاصة[٥٧]. لكن العدالة لم تكن سريعة جداً في انجلترة، بالرغم من بساطة معينة للجهاز القضائي. ولم يكن لدى الحكومة لا الوقت ولا الموظفون الاداريون الضروريون لمعالجة جميع الشكاوي، وكان الاسهل اللجوء إلى التسوية، وتخفيض التطلبات المالية أو منح

---

(٥٧) هناك مثال قديم تقدمه لنا محاكم الملك ضد مطران مانده لأجل قضاء جيفودان la juridiction de Gévaudan; ر. ميشال، الادارة الملكية في قهرمانية بوكير (باريس ١٩١٠) ص ٤٥٤؛ وقد بدأت المحاكمة في عام ١٢٦٩: ج روكوت وم. ساشيه. «رسائل فيليب لوبيل الخاصة ببلاد غينودان (مانده ١٨٩٧)ص ص Vii - Xii، ١٧٤ ـ ١٩٥. وقد سويت المحاكمة بتسوية عام ١٣٠٧، لكن نبلاء المنطقة قاموا باستئناف، وهو استئناف لم يرفض سوى في عام ١٣٤١. وبالنسبة لحالات تأخر الاجراءات في عهد لاحق، راجع ر. غينيه R. Guenée، المحاكم ورجال العدالة في محكمة سينليس الاقطاعية، ١٣٨٠ ـ ١٥٥٠ (باريس ١٩٦٣) ص ص ٢٢١ ـ ٢٥٠.

بعض الاعفاءات أو الامتيازات[٥٨]. وكان الحل الوحيد يقوم على وضع الادارة والعدالة المحليتين بين أيدي مسؤولين محليين، مثل قضاة الصلح الانجليز. وهذا النوع من الترتيب كان يتيح تخفيض عدد الاحتجاجات ولكن دون أن يلغيها. لكن ذلك الترتيب كان يعني أيضاً أن السياسة الحكومية كانت تفسر، وكثيراً ما تغير، من قبل رجال يفلتون من رقابة الحكومة.

إن تطور الجمعيات التمثيلية يقدم لنا مثلاً جيداً لاستخدام الآلية الرسمية المؤدي إلى الحد من حرية عمل الحكومة. إن فكرة التمثيلية السياسية هي أحد الاكتشافات العظيمة لحكومات العصر الوسيط. ولاشك في أنه كانت هناك بعض المحاولات في هذا الاتجاه من جانب الاغريق والرومان، ولكن دون تعميق حقيقي لهذه التقنية. وبالعكس، فإن أوروبا الوسيطة، قد شهدت في كل مكان ظهور جمعيات تمثيلية: في إيطاليا واسبانيا وفي جنوب فرنسا منذ بداية القرن الثالث عشر؛ وفي انجلترة، وفي المانيا وفي شمال فرنسا مع تأخر يتراوح بين خمسين ومئة عام. لقد جرى نقاش كثير حول منشأ هذه الجمعيات، لكن أغلب الاختصاصيين اتفقوا على القول بأن هذه الجمعيات قد ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بتطور محاكم العصر الوسيط وقضائه[٥٩] وفي مباحث الحق الاقطاعي

---

(٥٨) م. راي M. Rey أملاك الملك. والشؤون المالية غير العادية في عهد شارل السادس (باريس ١٩٦٥) ص‌ص ١٨١ ـ ١٨٢، ٢٦٩ ـ ٢٧٥: ونجد في هذا المرجع قائمة ببعض الاعفاءات من الضريبة، التي كانت موجودة في فرنسا في نهاية القرن الرابع عشر.

(٥٩) إن مراجع هذا الموضوع كثيرة جداً ولايمكن أن نذكر سوى بضعة مؤلفات. لقد كان س. هـ. ماكلواين C.H. McIlwain رائداً بكتابه The High Court of Parliament (New Haven 1910). وإن د. باسكيت في كتابه An Essay on the Origins of the House of Commons (Cambridge 1925) يلح على المظاهر السياسية للبرلمانات الأولى، في حين أن هـ. ج. ريتشاردسون H.G. Richardson و ج. أو سايلس G.O. Sayles قد أبرزا الجانب الحقوقي للبرلمان في مقالاتهما التي صدرت في Transactions of the Royal Historical Society, XI (1929) وفي Bulletin of the Institute for Historical Research, V (1927- 1928), و VI (1928 -

والحق العرفي والحق الروماني (الذي أعيد تكريمه) كان يمكن أن نقرأ عدداً معيناً من المبادىء: إن القرارات المهمة يجب أن تتخذ علانية، وأن العادات والاعراف لايمكن تغييرها بدون الموافقة العامة؛ وأن الضرائب الاستثنائية لايمكن أن تفرض بدون موافقة الذين سيدفعونها؛ وأن ما يمس اهتمام الجميع يجب أن يوافق عليه الجميع[٦٠]، وهناك واقع أكثر أهمية أيضاً، فإن جميع هذه الأفكار كانت منتشرة في الرأي العام، وكان يقول بها أشخاص لم يسبق لهم أبداً أن قرأوا كتاباً أو سمعوا كلاما يخص الحقوق.

وهكذا كان على جميع الحكومات أن تعثر على الوسيلة التي تتيح للطبقات الحائزة والنشيطة سياسياً أن تعطي موافقتها. وأمام محكمة للعدالة، كثيرا ما رؤي بعض الأشخاص يتكلمون باسم جماعة مكونة، أو باسم مدينة أو دير. لذلك بدا من الرشاد الترخيص للبعض بتمثيل جماعتهم حين يتعلق الأمر بتغيير العادت والاعراف أو بفرض

= (1929)، ولنفس المؤلفين (x 1961) Parliaments and Great Councils Londres وبالنسبة لفرنسا، فإن كتاب هـ. هيرفيو H. Hervieu قد فات حينه كلياً. أمّا كتاب س. سول C. Soule الحديث، «المجلس الفرنسي العام» (١٩٦٨) فهو حقوقي جداً، وليس فيه ما يقوله عن الفترة القديمة. ونحن نجد ملاحظات ثمينة جداً في مقالات س. هـ. تايلور C.H. Taylor حول الجمعيات الفرنسية، هذه المقالات التي نشرت في (1938) Speculum XI (1938) XIII و(1939) XIV و(1954) XXIX و (1968). إن ت. ن. بيسون T.N. Bisson في كتابه Assemblies and Representation in Languedoc in the thirteenth century (Princeton 1964) يقدم لنا دراسة ممتازة للجمعيات الأولى في جنوب فرنسا . وبالنسبة لاسبانيا، راجع بوست، Post Studies pp 70 - 79, وبالنسبة لايطاليا راجع أ. مارونجيو H. Marongiu «L'istituto parlamentare in Italia dalle origini al 1500 (Milan 1956) وبوست Post Studies pp 80 - 90 إن كتاب مارونجيو Marongiu قد تبناه وترجمه س. ج وولف S.J. Woolf تحت عنوان «The Medieval Parliaments (Londres 1966).

(٦٠) في بوست Post، Studies، الفصل الثالث والرابع سنجد الدراسة الاكثر تعمقاً لهذه المسائل. ويعطي بوست رأيه دون التباس حول تأثير القانونين وحول أهمية الأشكال القانونية. لكنه يورد الانتقادات التي تختلف عن رأيه.

الرسوم والضرائب. وأحياناً كان يطلب من هؤلاء الممثلين الاشتراك في اجتماعات محكمة عليا، لكي يطلعوا فيها على أسباب حكم من الأحكام، أو قرار من القرارات؛ أو كانوا يدعون للاشتراك في جمعيات استثنائية، وطنية أو اقليمية، ليناقشوا فيها مسائل ذات أهمية عامة. إن مجرد واقع الذهاب إلى هذه الجمعيات أو الاجتماعات كان يعبر عن موافقتهم، أكثر مما يعبر عنه اقتراع حسب الأصول. وقد مضت عدة أجيال، قبل أن يدور الأمر حول مناقشات واقتراعات. لقد كانت هذه الجمعيات ترضي الرعايا، الذين كانوا يرغبون في أن تجري مشاورتهم، وكانت تتيح أيضاً للملوك أن يحققوا أهدافهم بصورة أفضل. وفي الحالة الاسوأ، كانت الحكومة تجد في هذه الجمعيات الفرصة لعرض وجهة نظرها على رجال ذوي نفوذ. وفي الحالة الأفضل، كانت الجمعية تستطيع أن تعطي موافقتها، رابطة بذلك الطبقات الحائزة. ويبدو أن الجمعيات، في البدء ، أثارت حماسة من جانب الملوك أكثر منها من جانب رعاياهم، ودائمًا تقريباً كانت الجمعيـة تعطي الملك دعمًا سياسياً أو مالياً، وبالنسبة للرعايا الذين كانوا يدعمون للاشتراك في الجمعية، كانت هذه مضيعة للوقت، وفي كثير من الأحيان، كانت مجالاً لفرض أعباء مالية جديدة.

إن جمعية تمثيلية كانت أداة للحكم مثل محكمة عدلية. وكما أن الرعايا قد تعلموا استخدام المحاكم لعرقلة العمل الحكومي، تعلموا كذلك استخدام الجمعيات. وهذه الاجتماعات التي كانت تضم رجالاً متنفذين من جميع الطبقات، كان تقدم فرصة جيدة لابداء الشكاوى والمطالبة بالتحقيقات والاصلاحات. وكانت الجميعات تملك «حقاً ضعيفاً في التتبع»، ولكن كان في استطاعتها مضايقة الحكومة خلال عدة أسابيع، بل وأحياناً لمدة عام، إذا ما أقنعت الملك بانشاء لجنة للاصلاح أو لتدقيق الحسابات[٦١]. أضف إلى ذلك، أن الجمعيات لم تكن تمنح

(٦١) E. B. Fryde «Parliament and the French War, 1336 - 1340» Essays in Medieval History Presented to Bertie Wilkinson المنشور تحت إشراف ت. =

عملياً أبداً للملك كل المال الذي كان يطلبه. وإذا كان نادراً أن يجابه برفض صريح وبسيط، (ذلك لأن طلبه بعد كل شيء ربما كان محقاً) فقد كان نادراً أيضاً أن تجري المصادقة بصورة كاملة على مشاريعه. وكان يجري في العادة تغيير شكل ومعدل الضريبة بحيث تكون أخف وقعاً على المكلفين، وبصورة خاصة على مكلفي الطبقات ذات الامتيازات. وكان يمكن للمناقشات والضغوط السياسية أن تحمل الجميعات على إظهار سخاء أكبر، ولكن نادراً على إرضاء الملك بصورة كاملة.

وخلال زمن طويل، لم تكن هناك اية وسيلة ملائمة لمواجهة هذه العرقلة، وكان الميل هو إلى التراضي وتحديد مبالغ اجمالية أو مدفوعات اتفاقية بدلاً من الضياع في مناقشات عقيمة. وهكذا فإن جمعية اقليمية، في فرنسا، بدلاً من الموافقة على ضريبة، قد وعدت بتقديم كذا آلاف من الليرات بوسائلها الخاصة[٦٢] وفي انجلترة، عام ١٣٣٤، تخلت

= . ساندكيست T.A. Sandquist وم. ر. باويسك M.R. Powicke (تورونتو ١٩٦٩) ص ص ٢٥٠ ــ ٢٦٩: ويبين المؤلف كم كان باستطاعة البرلمان الانجليزي مضايقة الحكومة في فترة أساسية. وراجع أيضاً ر. كازيل R.Cazelles «المجتمع السياسي والملكية في عهد فيليب دي فالوا» (باريس ١٩٥٨) ص ص ٢٢٤ ــ ٢٢٥، ٤٢٧ ــ ٤٣٨؛ لقد فرضت جمعيات ١٣٤٧ على الحكومة بضعة إصلاحات مؤقتة. وفي

The Black Death and Royal Taxation in France, 1347 - 1351, Speculum XLIII (1968)

يرينا ج. ب هينمان J.B. Henneman كيف ظفرت جمعيات اقليمية بحق تعيين جباتها الخاصين بها، ومفتشي الضرائب في عام ١٣٤٨، القانون ٣ ــ ١٩. وقد شملت هذه الممارسة المملكة جمعاء في عام ١٣٥٥، واستمرت بعض الحين، إلى أن أعاد الملك سلطته على جباة الضرائب. وفي انجلترة، لدينا أمثلة عديدة للجان عينها البرلمان للتحقق من كون مال الضرائب يستخدم بصورة جيدة على الطريقة المقررة سابقاً، راجع .Rot, Parl III, 7 (1377) 35 - 36 (1378) 523 sqq. (1404)

(٦٢) J.B. Henneman «Financing the Hundred Years, War» Speculum XL (1967) 280 - 292, =

الحكومة عن إقامة قيمة الملكية المنقولة وقبلت تحديد ٣٤ ألف جنيه مجموع اتفاقي لضريبة بمقدار ١٠٪(٦٣). وطوال ما ظلت الجمعيات لديها السلطة (القدرة) على تخفيف مجموع الضريبة (وفي بعض المناطق احتفظت بهذه السلطة (القدرة) حتى القرن السادس عشر وحتى إلى زمن لاحق) استطاعت تلك الجمعيات أن تعرقل التطور الكامل للدول الأوروبية. ولكن بالعكس، حين فقدت هذه السلطة (القدرة) كما حدث في فرنسا مثلاً، فإن درجة معينة من التعاون والارادة الطيبة كانت تزول معها. وكان معتمدو الحكومة أو المزارعون العامون يتوصلون إلى استنزاف الفلاحين، لكن ذوي الامتيازات، الذين يجب أن نحسب منهم البورجوازيين، كانوا يدبرون أمورهم بصورة قانونية أو غير قانونية للتملص من شطر كبير من اسهامهم الخاص في الضريبة. وهذه اللامساواة الضريبية كان أثرها بالتأكيد افقار الدولة، وربما عرقلة النهوض الاقتصادي.

وفي النهاية ، فإن عدداً معيناً من نواحي النقص الملازمة للبنية الحكومية كما تطورت في القرنين الثاني عشر والثالث عشر، قد أصبحت بديهية في القرن الرابع عشر. وقد رأينا أن الموظفين الأوائل المحترفين أو أشباه المحترفين قد كلفوا دخل الملكية وتقديم حساب عنه. وكانوا يشغلون وظائف أخرى: إدارة العدالة، وحفظ النظام العام، والدفاع المحلي. لكن هذه الوظائف كانت تعتبر أنها تشكل جزءاً من مهمتهم الرئيسية، وهي حفظ مداخيل سادتهم، وزيادتها إن أمكن. وهكذا فإن

= يقدّم لنا بعض الأمثلة الجميلة لعام ١٣٤٠. وبالنسبة للسنوات التالية، اقرأ المقال المذكور في الحاشية رقم ٦١، (الحاشية السابقة) ص ص ٤٢٠ — ٤٢٤، وراجع أيضاً لنفس المؤلف:

«Royal Taxation in Fourteenth centuty France (Princeton 1971).

(٦٣) J.F. Willard «Parliamentary Taxes on Personal Property» (Combridge, Massachusetts, 1934). pp 11 - 13, 344 - 345.

راجع ملاحظاته حول التقديرات الاتفاقية،ص ص ١٣٨ — ١٤٤. لقد كان المعدل الرسمي على الأموال المنقولة ١٠٪ في المدن، و ٦,٢٪ في الريف.

البيـروقراطيـة في انجلترة وفي فـرنسا، كـانت في منشأ قضيـة مدراء الأملاك، واستمرت رؤيتهم للأمور غـالبة، حتى بعـد إنشاء فـروع جديدة متخصصة للادارة. وفي الأوقات الأولى، كان هذا النوع من الذهنية أساسياً لتشييد الدولة، ذلك لأنه كان يتوجب أن يكون الأمير متأكداً من مداخيله المنتظمة والكافية قبل أن يفكر في توسيع وتعزيز سلطته على مقـاطعجييه ، أو في تحويل حقوقه السلطوية الغامضة إلى قدرات وألقاب سيادة. لكن هذا الشكل من التفكير كانت له أيضاً حدوده، المشؤومة. وهو بكونـه صديقـاً للروتين، والاستقـرار، كان يبغض عدم اليقين، وغير المتوقع. وبالنسبة لوكيل أملاك، كان المثل الأعلى هو استطاعته إعـداد سجل يحتـوي على قـائمة جميـع مصادر المداخيل ويتيح جمع مبلغ مماثل كل عام. وهو بعد أن قام بجهد كبير لوضع قائمته، أو قوائمه، كان يلاقي نفوراً طبيعياً من تجديد هـذا الجهد. لذلك كان يستعيد كل عام قوائمه القديمة، التي كان يفوت أوانها بصورة أكثر كل عام. ومؤكد أنه كان يقوم ببعض التصحيحات، لكنه كان ينطلق من مبدأ أنه توجد كتلة معينة من الحقوق والمداخيل كان يجب أن تظل تغيراتها داخل حدود معقولة.

كانت تلك طريقة في الرؤية غير مؤذية طالما كانت الـرسوم والمداخيل تأتي بصورة أسـاسية من الأمـلاك. فالأرض، والمحكمـة، وساحة في السوق، هي أشياء لايمكن أن تتبخر وتضيع، حتى ولو كان المدراء يعملون على قوائم قديمة تعود إلى قرن وأكثر. وفي عصر لم تكن الاسعار تزداد فيه إلّا ببطء كبير، لم يكن من الخسارة الكبيرة وضع مدخول على أساس تقديرات قديمة. وكان ذلك شراً أصغر مما لو كان الوكلاء والمدراء قد استثاروا انخفاضاً لهذا الدخل بالعمل بصورة أقل ضميراً.

لكن الوضع تغير حين أخذ الملوكم والأمراء يعتمدون على واردات الضرائب. وفي هذه الحالة، فـإن تقديـراً جديـداً للأسـر والاراضي والمداخيل الخ. . كان ضرورياً لتركيز كل ضريبة جديدة. وكان ينبغي

توقع تغيرات كبيرة للأموال موضوع الضريبة، ونتاج هذه الضريبة، وبصورة خاصة لو أن مختلف أنواع الضرائب قد وضعت قيد التجربة. لقد كانت البيروقراطية القديمة عاجزة عن التكيف مع هذه المتطلبات الجديدة. وكان الموظفون الاداريون غير كافين بالمرة من حيث العدد، وهذا واقع. وكذلك، وقد رأينا ذلك، كانت الجمعيات التمثيلية تعرقل، والطبقات ذوات الامتيازات تمارس الغش الضريبي. ومع ذلك، بعد بدايات واعدة كانت تتيح الأمل في تقديرات دقيقة ومجددة باستمرار فإن الميل نحو استخدام حصص اصطلاحية وقبول مبالغ اتفاقية قد تغلب في النهاية. وهذا بصورة أخص في الممالك الكبرى. وقد نجحت وحدات سياسية صغيرة، مثل الحاضرة ـ الدولة الايطالية، في إقامة تقديرات جيدة للأموال، حتى في عهود القرن الرابع[٦٤] الأكثر اضطراباً. ولكن حوالي عام ١٣٥٠، لم يكن عدد الأسر الضريبية في فرنسا، أو مجموع الملكية غير المنقولة الخاضعة للضريبة في انجلترة، يمارسان مع الواقع سوى علاقات بعيدة[٦٥].

كانت بيروقراطيات القرن الرابع عشر تصطدم بمشكلة أخرى: كانت كل دائرة تميل للبحث عن الاستقلال وتحاول أن تدوم، بعض الشيء على طريقة الرابطة النقابية juilade في القرون الوسطى. وكانت الاجراءات تتخذ أشكالاً ثابتة، وتكتسب تصلبا؛ وكان أخذ الموظفين يقتصر بصورة رئيسية على الأقارب، المستخدَمين والمحميين من الرجال القائمين؛ لقد كان أغلب الموظفين الكبار يخضعون لفترة تدريب طويلة

---

(٦٤) إن الدراسة الأكثر تعمقاً لمالية حاضرة إيطالية يقدمه لنا ك. ويليام في كتابه The Finance of the Commune of Sienna 1287 - 1355 (Oxford 1970).

(٦٥) بوريللي دي سير Borrelli de Serres «أبحاث حول مختلف الخدمات العامة» (باريس ـ ١٩٠٩) ٣ القسم الخامس، وبصورة خاصة الصفحات ٤٠٦ ـ ٤٣٣. و أ. هيغونيه ـ نادال A. Higounet - Nadal «حسابات الضريبة المباشرة في بيريغو (باريس ١٩٦٥) ص س ٦٦ ـ ٧١. ونعرف من هذين المرجعين أن الاسرة الضريبية في عام ١٣٦٠ كانت تعادل أيضاً الأسرة الحقيقية، وإنْ يكنْ هذا التعادل اختفى بعد ذلك بقليل. وحول انجلترة راجع الحاشية ٦٣ السابقة.

في مراكز ثانوية حيث يستوعبون تقاليد وظيفتهم، ومؤكد أن الاستقلال لم يكن أبداً كلياً، ولا الروتين ثابتاً دون تغير. وكان الملك ومستشاروه يعينون أحياناً لوظائف عالية رجالاً غرباء كلياً عن الدائرة التي سيديرونها. وحتى ولو قد خرج من الصف، فإن رئيس دائرة كبيرة قد اختير شخصياً من قبل الملك أو الأمير، وبالتالي سوف يعرف أن يكون منتبهاً لإرادتها. وفي الحالة الملحة، كان الملك يستطيع تنشيط الإجراء أو الاحتيال عليه. ولكن في أحيان كثيرة، لم يكن للتدخلات الشخصية للملك ومستشاريه، على البنية البيروقراطية سوى تأثير سطحي، لم يكن يستمر بصورة كافية لكي تحدث تغيرات أساسية. وكان الموظفون الثانويون يتمسكون بتقاليدهم القديمة، أو كانوا يعودون إليها فور ارتخاء الضغط في القمة. وكان ينبغي معالجة الشؤون اليومية حسب الاجراءات الثابتة الاعتيادية، أو لا تعالج بالمرة. وبالطبع، فإن وجود هذا القصور البيروقراطي لايثير الدهشة: فهو موجود في كل زمان وفي جميع البلدان. والذي يدهش، هو قوة تظاهراته في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، والنجاح الذي توصلت به دوائر منظمة إلى الحماية من الاجراءات غير الفعالة، والتي ماتت وفات أوانها.

وهذا لايعني أن الاصلاحات والتجديدات كانت غير موجودة. فقد كان هناك رجال يعون نواحي ضعف دوائرهم، رجال مثل المطران ستابليدون Stapledon الذي حسن بمقدار كبير تنظيم ديوان المالية لانجلترة في حوالي عام ١٣٢٠[٦٦]. وقد جرت محاولات لتحديد وتدقيق الاجراءات، مثلاً، في القرن الرابع عشر، والقوانين والقرارات الخاصة ببرلمان باريس[٦٧]. وفي فرنسا، كان الميل إلى انشاء دوائر حكومية

(٦٦) T.F. Tout, Chapters in the Administrative History of Medieval England (Manchester 1937) II, 211-221, 258-267. Sereporter également à S. B. Chrimes, An Introduction to the Administrative History of England (Oxford 1952), pp. 172-183, 186-216.

(٦٧) قرارات وقوانين، ١، ٦٤٧، ٧٠٢، ٧١٨؛ ٢، ٢١٩ ــ ٢٢٤، ٣، ٦٥٣، ٤، ٥١٢، ٧، ٢٢٤، ٨، ٤٧٩، وكثير غيره من المصادر.

جديدة للخدمات، ولكن في الوقت نفسه، في الريف، كان يعاد إنشاء مثيل للدوائر القديمة للخدمات. وهكذا، ففي نهاية القرن الرابع عشر، أقيمت غرفة (أو محكمة ، للمساعدات، مخصصة لادارة دخل الضريبة، في حين كانت غرفة الحسابات، القديمة تعنى بدخل الأملاك[٦٨]. وفي القرن الخامس عشر، أقيم في اللانغدوك، برلمان أو «محكمة عليا» وغرفة حسابات متميزتين[٦٩]، ثم فيما بعد في مناطق أخرى.. وبصورة لاجدال فيها، فإن أمثال هذه التدابير كانت تقتصد الوقت المضيع في الأسفار التي لاجدوى منها، وتزيل احتقان الادارة المركزية وترضي الشعور الريفي بالذات. لكنها لم يكن لها أي تأثير على الذهنية البيروقراطية. وكان قضاة البرلمانات الجديدة يتبنون بسرعة كبيرة تقاليد نموذجهم، برلمان باريس، وروح هيئته. ولم يكن لدى الدوائر المالية الجديدة نجاح أكثر حين كانوا يريدون إقامة نصيب الضريبة بصورة دقيقة، أو إدخال في الصناديق لنسبة مئوية معقولة من المبالغ الواجب تحصيلها. وفي الواقع فإن البيروقراطية الفرنسية كانت قد اتسعت بصورة كافية لتعقيد بنية الحكومة، ولكن غير كافية لكي تتيح لهذه الحكومة أن تمارس علاقات مباشرة مع الناس. وكانت ضرائب كثيرة تجمع بواسطة المزارعين العامين، وفي حالة ضريبة الملح، بواسطة تجار. وهؤلاء الأشخاص كانوا يقمعون الشعب دون زيادة مداخيل الملك[٧٠].

لقد اتبعت انجلترة طريقاً مختلفة تماماً. لقد أنشيء القليل من الدوائر الجديدة، وعرفت البيروقراطية اتساعاً أقل منه في فرنسا. والاتساع الأكبر كان اتساع مجموع العمل غير المكافأ بأجر، الذي كان

---

(٦٨) ج. دوبون ـ فيريه G. Dupont - Ferrier «الأصول والقرن الأول لغرفة أو محكمة المساعدات» (باريس ١٩٣٣، وم. راي M. Rey «الشؤون المالية الملكية في عهد شارل السادس» (باريس ١٩٦٥) ص ص ٥٤٣ ــ ٥٥٩.

(٦٩) هـ . جيي H. Gilles «مجالس اللانغدوك في القرن الخامس عشر» (طولوز ١٩٦٧) ص ص ٢٥٠ ــ ٢٦٣.

(٧٠) م. راي M. Rey «أملاك الملك» ص ص ١٧٨ ــ ١٧٩، ٢٣٣ ــ ٢٤٤، (إجازة الرسوم التجارية) ١٨٤ ـ ١٨٥ (عن الملح)، ١٩٥ ــ ١٩٨.

يتطلب من الأعيان، وبصورة خاصة بعد إنشاء وظيفة قاضي الصلح. وفي نهاية القرن الرابع عشر، فإن هؤلاء القضاة، المؤلفين من نبلاء صغار من ملاكي الأراضي الريفية أو من بورجوازيين متنفذين، كانوا يكلفون في نواحيهم بجعل الناس يحترمون النظم والمراسيم الادارية، وتوقيف المخالفين والحكم في القضايا الصغيرة. وكان على الوجهاء المحليين أن يجمعوا الرسوم والضرائب. وكان هذا النظام يتيح للبيروقراطية الانجليزية الاحتفاظ بأبعادها المتواضعة وبساطتها النسبية. وهي لم تكن فعالة جداً، لكن هذه اللافعالية كانت تكلفها أقل بكثير مما تكلفه البيروقراطيات في كثير من الدول الأخرى، وحين كان الملك والطبقات الحائزة يتفقون على أهداف معينة، كـ النظام الانجليزي، بفضل دعم الاعيان المحليين، يتوصل بصورة أفضل بكثير من نظام البلدان الأخرى، إلى تعبئة الموارد البشرية والمالية المرغوبة.

بيد أنه، لا الطريقة الفرنسية التي تقوم في توسيع أكبر وتعقيد للبيروقراطية، ولا الطريقة الانجليزية في تشغيل أكثر للأعيان المحليين، بدون أجر، لم تكفيا لحل المشاكل الأساسية لحكومات نهاية العصر الوسيط، وهذه المشاكل يمكن تصنيفها في بابين رئيسيين. من جهة، لقد شهدنا انفتاح خطر للهوة التي لايمكن تلافيها، التي تفصل بين المسؤولين السياسيين والبيروقراطيين؛ ومن جهة أخرى، وبصورة جزئية بسبب هذه الهوة، وجزئياً لأسباب أخرى، لم يكن المسؤولون ولا الموظفون يظهرون موهوبين بصورة خاصة لابتكار تقنيات للحكومة، كانت ستتيح مواجهة حالة الأزمة المزمنة حيث عاش القرنان الرابع عشر والخامس عشر.

وحتى عام ١٣٠٠، لم يكن هذا الانقطاع بين السياسيين والبيروقراطيين جدياً كثيراً، لكنه أصبح ذا خطورة في القرن الرابع عشر بسبب أخطاء ارتكبتها الفئتان. إن السياسة كان يحددها الملك، ومجلسه، المؤلف من أعضاء الاسرة الملكية، ومن المقربين إلى الملك،

ومن البارونات الكبار، وضباط بيت الملك، والمعتمدين في الدوائر الحكومية. وكان حضور الامراء والنبلاء في المجلس الملكي، متفرقاً، وأحياناً كان ضباط ومأمورو البيت الملكي والاداريون هم فقط الذين يحضرون ذلك المجلس. والمجلس، المكلّف على هذا النحو، كان يستطيع تسوية الأمور الجارية والأمر بتنفيذ القرارات المتخذة فعلا، مثلاً تجنيد جيش وتجهيزه. ولكن كان ينبغي استشارة الامراء والبارونات حين يتعلق الأمر بمسائل هامة ومكلفة، مثل الحرب والسلام، والهدنات والتحالفات. وكان هؤلاء الرجال بصورة عامة سيئي الاطلاع. ولم يكونوا يسعون البتة لسد ثغرات اطلاعهم. وحتى لو كانوا مهتمين بمعالجة جهلهم فإنهم كانوا سيجدون صعوبة في القيام بذلك، ذلك لأن البيروقراطيين، مع التصلب المتزايد لروتينهم المهني، كانوا غير قادرين على أن يقدموا اليهم معلومات طازجة حول المسائل الداخلية. أمّا المسائل الخارجية، فلم يكن أحد مكلفاً بجمع المعلومات، حول هذا الموضوع، وعلى الأخص ليس البيروقراطيون المحترفون، وأقل منهم أيضاً ارستقراطيو المجلس الملكي. وهكذا فإن القرارات السياسية الكبرى كانت تتخذ على أساس معلومات محدودة جداً، وفي كثير من الأحيان تحت تأثير الطموح أو الضغائن الشخصية لهذه الشخصيات الكبيرة. وأحياناً كانت تقرر حملة عسكرية لهدف وحيد وهو أن يتاح لعضو من العائلة الملكية أن يغتني من المغانم والفديات. وكثيراً ما جرى تبديد الضريبة المقتطعة لتمويل حملة، في هبات ومعاشات ومكافآت باذخة لأعمال حربية ضئيلة. وهذا النوع من السلوك غير المسؤول كان هو القاعدة في ظل ملك ضعيف وعاجز، كما كان شارل السادس الفرنسي، وهنري السادس الانجليزي. ولكن حتى ملوك أقوياء وقادرون، محاطون بأفضل المستشارين، كانوا يجدون صعوبة في متابعة سياسة رشيدة ومتلاحمة. وكانوا في كثير من الأحيان يبالغون في تقدير مواردهم المالية والعسكرية، ويقللون من قيمة ضرورة الاصلاحات.

وكما سبق أن أوضحنا آنفاً، فإن الاداريين المحترفين لم يكونوا قادرين البتة على التأثير في القرارات السياسية، وذلك جزئياً لأنهم كانوا

يفتقرون إلى عناصر إعلامية ضرورية للتأثير في رأي الكبار، وجزئياً لأن أولئك الاداريين كانوا قد انقطعوا عن السياسة باعطاء انفسهم بنيات وتقاليد ذات شكل «طوائفي» قوي (نسبة إلى طوائف الحرف في العصر الوسيط). إن مسؤولي الدوائر أنفسهم، الذين كانوا يشتركون في حضور المجلس، كانوا يستشارون لا حول أساس سياسة معينة، بل حول وسائل تمويلها. والحقيقة أنه لو كانت مسائل التمويل موضوعاً لانتباه كاف، إذن لكانت مداخيل الحكومة وكذلك بنيتها قد تحسنت، وسياستها تتغير تبعاً لذلك. ولكنه لم يمكن أبداً التوصل إلى تطبيق حتى النهاية لمشاريع الاصلاح الاداري الأفضل صياغة، مثل قوانين وقرارات وولتون Walton في عام ١٣٣٨ لانجلترة(٧١). أو قوانين وقرارات المرموزيه des Marmousets في عام ١٣٨٩، بالنسبة لفرنسا(٧٢). وكان الامراء والكبار يحذرون من الاصلاحات التي يمكن أن تمس سلطتهم أو دخلهم، وزيادة على ذلك فإن الحرب كانت توجد حاجات مالية تثبط الجهود بغية ادارة أشرف وأكثر فعالية. وكان الأفضل تلقي ٥٠ الف ليرة في زمن الأزمة، من ١٠٠ ألف ليرة بعد عامين، بفضل الاصلاحات. وباختصار فإن المسؤولين السياسيين كانوا، بالطابع غير المتبصر، والاناني لقراراتهم، كانوا يزيدون من خطورة صعوبات لبيروقراطية سيئة الاطلاع وعديمة التنظيم. وكان على الادارة أن تستخدم باستمرار الوسائل والحيل لمواجهة متطلبات مباغتة، سواء كان ذلك طلبات التدخل أو الحاجات إلى المال. ونادراً ما كانت الادارة تستطيع أن تقوم بتوقعات طويلة المدى.

وحتى مع الأخذ في الحسبان لجميع هذه العناصر، يجب الاقرار

---

(٧١) Tout, Chapters III, 69 - 79.

(٧٢) راي Rey «أملاك الملك» ص ص ٧١ ــ ٧٢، ١٠٠، ١٠٣ ــ ١٠٤، ١٣٥ ــ ١٣٦، ١٧٥ ــ ١٧٦، ٢٨٢ ــ ٢٨٣. وقد درس هـ. مورانفييه H. Moranvillé حياة أحد هؤلاء المصلحين في «دراسة حول حياة جان لوميرسييه» (باريس ١٨٨٨) ظهرت في «مذكرات مقدمة من علماء مختلفين لدى أكاديمية السجلات والآداب الجميلة» السلسلة الثانية، الجزء ٦.

تماماً بأن الخيال في نهاية العصر الوسيط كان ينقص كثيراً الهواة وكذلك محترفي إدارة الدول الأوروبية الكبيرة. وفي بدايات تكوين **الدولة**، أي بصورة إجمالية في القرون الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر، برهن الامراء ومستشاروهم عن مهارة كبيرة بانشاء مؤسسات وتقنيات حكومية مبتكرة. والذين قاموا بتشغيل هذه المؤسسات (حتى القرن الثالث كانوا جميعاً من الهواة على الأخص) قد أظهروا مهارة مماثلة لتوسيع كفاءة الدوائر وتحسين اجراءاتها، وهذا ما انصرفوا إليه. ولكن ظهر أن الحكومات، في القرن الرابع عشر، باستثناء بعض الحواضر ـ الدول الايطالية، تزداد نفوراً من الاضطلاع بمسؤوليات جديدة، أو من إنشاء أجهزة جديدة للادارة. وكانت الدوائر الدائمة الوحيدة، والمنظمة تماماً هي الدوائر السياسية والادارية العليا، والمحاكم، والمكاتب المكلفة بادارة مالية الأمير. وكان الاداريون المحترفون الوحيدون هم الذين كانت تتبعهم مالية العدالة والمحفوظات (الأرشيف). ويمكن أن نضيف إلى هذه الجماعة عدداً صغيراً جداً من الاداريين المحليين، ولكن كثيراً ما يكون من الصعب جداً تحديد الفارق بين الهاوي المستنير، الذي يكون اهتمامه الرئيسي هو مصلحة ناحيته أو مدينته، والمحترف المقبل، الذي يأمل في الارتفاع حتى الحكومة المركزية. ومهما كانت الكيفية التي نحدد بها دائرة إدارية أو ادارياً محترفاً، يبقى بديهياً أن العديد من آليات **الدولة** الحديثة لم تكن موجودة بعد، وانها حتى لو وجدت، فإن عملها بقي غير مكتمل إلى حد كبير. وما من أحد يتصور أن دولة من العصر الوسيط قد فكرت في الاهتمام بمسائل الصحة والتربية. ولكن يبدو معقولاً أنه في عهد من عدم الاستقرار الاقتصادي، وعدم الأمن المنزلي، والحرب الدائمة تقريباً، قد جرى السعي لانشاء أجهزة متخصصة، مكلفة بتخطيط الاقتصاد، وبالكفاح ضد الجريمة والفوضى، وبتنظيم القوات المسلحة، وتوجيه العلاقات بين **الدول**. ومع ذلك، فما من هيئة من هذا النوع قد رأت النور، باستثناء إيطاليا، وأيضاً بصورة أولية.

إن فقدان المال، وتقاليد طويلة من الحكم الذاتي المحلي يمكن أن

تفسر بعض حالات النقص هذه. وقد مر زمن طويل قبل أن يكون للدولة وسائل لاستخدام قوات كافية من الشرطة. وبالانتظار، كانت المدن تستخدم رجال العسس (الحراس)، وكان لدى الكونتيات والادارات المحلية «رقباؤها»، (حسب التعبير الفرنسي)، وهم قبضة من الرجال الذين كانوا يخدمون في الوقت نفسه في تبليغ أمر أو انذار، والقيام بعمليات عسكرية صغيرة.

وكانت النشاطات الاقتصادية الداخلية بكاملها تقريباً في أيدي السلطات المحلية، ملاكي الاراضي في الكونتيات، والسلطات البلدية ومعلمي طوائف الحرف في المدن. وقد جرت بعض المحاولات غير البارعة لتنظيم التجارة الخارجية بغية اكتساب فوائد سياسية أو اقتصادية. وكان هذا يعود عامة إلى حظر تصدير المعادن الثمينة، والمنتجات الغذائية، والجياد، والأسلحة في اتجاه دول معادية[٧٣]. وكانت الحكومة الانجليزية أكثر حذقاً وبراعة. لقد كان الصوف الانجليزي مطلوباً جداً في القارة، وكانت انجلترة تجني أرباحاً واسعة من حقوق تصدير هذه السلعة. وكانت تستطيع أيضاً أن تعاقب اعداءها، أو تكافيء حلفاءها، بحظرها تصدير الصوف في اتجاه البلدان المعادية أو القابلة لان تصبح كذلك[٧٤]. وأخيراً فباقامة حقوق ملائمة

(٧٣) لقد بدأت فرنسا بفرض هذا النوع من الحظر حوالي نهاية القرن الثالث عشر؛ «القرارات والقوانين» ١١، ٣٥٣؛ ١، ٣٢٤، ٣٥١، ٤٢٢، ٥٠٥. لقد استخدم الانجليز الحظر كسلاح اقتصادي في عهد هنري الثاني. وقد قام الملك جان بمنع تصدير الأسلحة. ولأجل تفاصيل أوسع راجع مقالي:

«Notes on the Origin of Export Taxes» Studia Gratiana XV (1972) pp 399 - 422.

(٧٤) N. S. B. Gras, the Early English customs system (Cambridge Massachusetts, 1918) p 63.

وراجع أيضاً ج. دي شتورلر J. de Sturler العلاقات السياسية والمبادلات التجارية بين دوقية برابانت وانجلترة (باريس ١٩٣٦) ص ص ١٢٤ ــ ١٢٦؛ و Cambridge Economic History of Europe، تحت إشراف السادة م. بوستان، و ا. ا. =

للنتاج المصنوع أكثر من الصوف الخام، شجعت انجلترة نمو صناعة صوف (جوخ) وطنية[٧٥]. ومثال آخر لتدخل الدولة لصالح الانتاج الوطني تعطينا إياه أمارة الكاستي la castille، حيث منحت حقوق رعي واسعة جداً لمربي المواشي لأجل تشجيع انتجاع الغنم[٧٦].

ومع ذلك. فإن جميع هـذه المحاولات لضبط وتنـظيم التجارة الخارجية كان لها أثر صغير جداً على البنى الادارية. وحتى في انجلترة، حيث كان للرسوم الجمركية أهمية أكبر منها في البلدان الأخرى، لم تكن دائرة الجمارك لافعالة ولا ممركزة. وفي البدايات، كثيراً ما كانت هذه الدائرة تؤجـر لأصحاب مصـارف انجليز أو أجـانب[٧٧]. وفي هذه الحالة كان مأمورو الجمارك بصورة عامة تجاراً للمـرافئ البحريـة. وهؤلاء الأشخاص ظلوا في الخدمة، حتى بعد زوال الممارسة التي تقوم في تأجير دائرة الجمارك مقابل ضمانـة هي قرض مصـرفي[٧٨]. وبصورة مماثلة، انتهى الأمر بالحكومة الانجليزية بتسليم الآخر إلى نقابة وسيطة من التجار (شركة محطة كاليه) لكي تتأكد من أن الصادرات

= ريخ، و ا. ميلر (كامبردج ١٩٦٣) ٣، ص ص ٣١٣ ـ ٣١٦. و G. Unwin «Finance and trade under Edward III, (Manchester 1918).

(٧٥) M. McKisack, The Fourteenth Century (Oxford 1959), pp. 363-369; E.F. Jacob, The Fifteenth Century (Oxford 1961), pp. 349-350; E.E. Power et M. M. Postan, Studies in English Trade in the Fifteenth Century (London 1933); E. Power, The Wool Trade in English Medieval History (Oxford 1941), pp. 101-103.

(٧٦) Cambridge Economic History, الطبعة الثانية (Cambridge 1966) الجزء الأول ١٣٢ ـ ١٣٣، ٤٣٨ ـ ٤٣٩.

(٧٧) R. L. Baker, «The English Customs Service 1307 - 1343», Transactions of the American Philosophical Society, n. s. LI, 6e partie (1961), en particulier , pp. 10 - 14, 23 - 27.

(٧٨) The English Government at Work 1327 - 1336, sous la direction de W. A. Morris et J. R. Strayer (Cambridge, Massachusetts, 1947) II, pp. 27 - 31, ainsi que le chapiter de Mabel H. Mills sur les Collecteurs de droits; Baker, English Customs Service, pp. 43 - 49.

تذهب تماماً نحو الأسواق المأذونة وحدها[٧٩]. ولم تكن أية دائرة من الحكومة المركزية مكلفة بحراسة الصادرات ولا بجمع الرسوم والضرائب. وفي بداية القرن الرابع عشر، كان النظام الفرنسي أكثر تمركزاً، على الأقل نظرياً. وكان هناك ثلاثة نظار مراقبين (في ما بعد كان ناظر واحد) للصادرات، لكن موظفي دائرتهم كانوا غير كافين بالمرة، وكان انشطهم، وهو بيار شالون، كثيراً ما يغادر باريس[٨٠]. لقد ظل «سيد المرافيء والمعابر» يستمر في مراقبة عمليات التصدير ودفع الرسوم تحت مراقبة غرفة المحاسبة. لكن وظيفته لم تكن لها أهمية كبيرة: فكان تقريرها متواضعاً، ولم يتأثر بها البتة اقتصاد البلد[٨١].

والذي يدهش أكثر هو البطء الذي تطورت فيه الأجهزة المكلفة بالدفاع والشؤون الخارجية. لقد كانت الحرب النشاط الرئيسي لحكومات القرن الرابع عشر. وكانت تسبقها محادثات مع الاعداء والحلفاء المحتملين؛ وكانت تتوقف عند هدنات معدة جيداً بالمفاوضات؛ وكانت تنتهي بمعاهدات تتطلب مساومات تمهيدية طويلة، لكنها كانت تتطلب أيضاً، بعد عقد الاتفاق، اجتماعات لتفسير بنود تلك المعاهدات. ومع ذلك لم نشهد أبداً ظهور وزارة للحربية أو للشؤون الخارجية، وهما مؤسستان كان يدعو إليهما النشاط الحربي لعدة أجيال.

وبالنسبة للقرن الثالث عشر نفهم بسهولة أنه لم يكن قط للشؤون العسكرية مكتب خاص. فمنذ عام ١٢١٥ حتى ١٢٩٠، لم تخض أية دولة من الدولة الكبيرة حرباً مهمة. وكانت الهجمات الانجليزية في

---

(٧٩) E. Power, Wool Trade pp. 86 - 103.

(٨٠) J. R. Strayer, «Pierre de Chalon and the Origins of the French Customs Service», Festschrift Percy Ernst Schramm (Wiesbaden 1964), I, 334 - 339.

(٨١) Rey, Le domaine du roi, pp. 54 - 55; Cambridge Economic History, III, 319; R. Doucet, Institutions de la France au XVI^{e} siècle (Paris 1948) II, 556.

فرنسا تصد دون صعوبة؛ لقد فتح شارل دانجو Charles d'Anjou صقلية بمعركة واحدة؛ وقد اقتصر الهجوم الفرنسي عام ١٢٨٥ في أراغون على معركة صيفية قصيرة وتعيسة الحظ؛ وبالرغم من عنفها، فإن حرب الغيلفيين Les guelfes والجيبليين Les gibelins ظلت محدودة وجرت المعارك بصورة أساسية بين الحواضر ـ الدول الايطالية المتخاصمة والامراء الالمان المتخاصمين. وطوال ما بقيت أعمال القتال عند مستوى متواضع كهذا، لم تكن ثمة حاجة البتة لجيوش نظامية ولا لوزارات للحربية. وكان باستطاعة الدول الجديدة أن تكرس جهودها للمؤسسات الداخلية.

وبالعكس، فإن هذا الوجه السلمي للقرن الثالث عشر، قد شجع تطور الدبلوماسية. لقد سوى لويس التاسع ملك فرنسا المنازعات التي كانت ناشبة بينه وبين انجلترة وأراغون، وذلك بمعاهدات أعدت بعناية، وقد تلت هذه المعاهدات مفاوضات إضافية لايضاح نقاط ظلت غامضة[٨٢]. لقد كان البابا وأمبراطور المانيا يمارسان مراسلات نشيطة مع ملكي فرنسا وانجلترة، ومع امراء آخرين أقل أهمية، بغية ضمان دعمهم أو حيادهم العطوف[٨٣]. إن المدن الايطالية والامراء الالمان المنخرطين في النزاع الناشب بين البابوية وآل هوهنستوفن les hohenstaufen كانوا يفاوضون بلا نهاية لضمان الحد الأقصى من المكاسب والأفضليات بأقل مخاطرة. وفي نهاية القرن، كان ملكا فرنسا وانجلترة يسعيان للتحالف مع الامراء الالمان[٨٤] هذا النشاط

(٨٢) G. P. Cuttino English Diplomatic Administration 1259 - 1339, 2e édition (Oxford 1971), pp. 4 - 14; Histoire générale du Languedoc, VIII, preuves, col. 1519 X, col. 24.

(٨٣) F. Graese, Die Publizistik in der letzen Epoche Kaiser Friedrichs II (Heidelberg 1909); H. Wieruszowski, Vom Imperium zum Nationalen Königtum (Munich et Berlin 1933), pp. 58 - 65.

(٨٤) F. Kern, Die Anfänge der französischen Ausdehnungspolitik (Tubingen 1910), pp. 71 - 80; B. Lyon, From Fief to Indenture (Cambridge, Mass. 1957), pp. 161 - 180.

الدبلوماسي الشديد كان يمتد ليشمل اليونان والامبراطورية العثمانية. وذلك دون الحديث عن المعاهدات التجارية. وبمعاهدة حصل فريدريك الثاني على القدس[٨٥]. وبمعاهدة تخلص القديس لويس من صليبيته في مصر[٨٦]. إن الهجوم الفاشل ضد مدينة تونس في عام ١٢٧٠ انتهى بمعاهدة ملائمة جداً لشارل الأول ملك صقلية[٨٧] وهذا الملك نفسه قد اصطدم بصورة مكررة بديبلوماسية ميشال باليولوغ **Michel Paléologue**، في الجهود التي قام بها لمهاجمة الامبراطورية البيزنطية المنبعثة[٨٨]. وإن الشهادة الأكثر إثارة للدهشة ربما للثقة التي كان امراء القرن الثالث عشر الأوروبيون يضعونها في الديبلوماسية كانت الكيفية التي توجب له أن يردوا بها على ظهور المغول المباغت في الشرق الأوسط. وسرعان ما أرسل البابا وملك فرنسا سفراء إلى الخان، وطوال الزمن الباقي من القرن جرى تجديد المحاولات للتحالف بين المسيحيين والمغول ضد المسلمين. وهذه الجهود ذهبت عبثاً، لكنها، حسب قول مؤرخ بارز، كان يمكن أن تنجح لو كان الأمراء الأوروبيون أكثر إطلاعاً على الشرق، ولو أظهروا واقعية سياسية أكثر[٨٩].

وباختصار، فإن نهاية القرن الثالث عشر كانت فترة نشاط ديبلوماسي شديد لمجمل أوروبا الغربية. ومع ذلك فان كثرة المبادلات

---

(٨٥) T.C. Van Cleve, «The Crusade of Frederick II», dans A History of the Crusades, édité par K.M. Setton (Philadelphia 1962) II, 452-458.

(٨٦) جوانفيل Joinville «تاريخ القديس لويس» قام بنشره ناتاليس دي وايلي (باريس ١٨٧٤) ص ص ١٨٦ — ٢٠٠.

(٨٧) «تاريخ كبير الاساقفة» في مجموعة مختارات من مؤرخي بلاد الغول وفرنسا، XXIII، ٧٩ — ٨٠. انظر أيضاً تعليقات ر. ستيرنفيلد
Ludwigs des Heiligen Kreuzzug nach Tunis (Berlin 1896), pp. 264 - 271.

(٨٨) C. Chapman «ميشال باليولوغ» (باريس ١٩٢٦).

(٨٩) ر. غروسيه R. Grousset «تاريخ الحروب الصليبية» ٣، (باريس ١٩٤٨) ص ص ٥١٨ — ٥٣٠.

الديبلوماسية لم تستتبع إنشاء دوائر متميزة للشؤون الخارجيـة. وهذا المفهوم لـ «الشؤون الخارجية» لم يكن يمكن أن يوجد البتة في أوروبا واعية انها خليط من دول ذات سيادة، كانت سيادتهـا، في حالات كثيرة، مازالت غير مؤكدة.. فكان ملك فرنسا، مثلاً، يستطيع أن يكتب في نفس اليوم إلى كونت الفلاندر، مقاطعجيه (التابع له) دون جدال، لكنه مشاغب وغير طائع. وإلى كونت اللوكسمبورغ، الذي كان أميراً أمبراطورياً لكنه صاحب إقطاعة مالية (أو معاش سنوي) من ملك فرنسا؛ وإلى ملك صقلية الذي كان يدير دولة ذات سيـادة، لكنه ينتسب أيضاً إلى البيت الملكي الفرنسي. وكان من الصعب في مثل هذه الشروط إقامة الفرق بين الشؤون الخارجية والشؤون الداخلية. وكان يبدو أن العقل يدعو أن يعهد ـ بدون تمييز بكل هذه المراسلات إلـى المستشار (كبير موظفي القصر) وإلى أمناء سره، وأن يطلب منهم إمساك سجل لجميع الأعمال والقرارات المهمة، دون محاولة تكريس كتـاب خاص للمراسلة الديبلوماسية.

ويمكن القول بالإجمال أنه إذا لم تكن دائرة ديبلوماسية موجودة عند نهاية القرن الثالث عشر، فإنها ستنتظر حتى القرن السادس عشر أو السـابع عشـر قبل أن تُنْشَـأ. وهذا مـا نلاحـظه بـالنسبـة للحـرب والديبلوماسية. إن إدارة المسائل العسكريـة، وإعداد وحفظ الـوثائق الديبلوماسية، قد ظلت في أيدي أمانات السر القديمة والدوائر المالية، وذلك، طبعاً مع جانب من التخصص. لقد كان الخزنة الحربيون يأتون من دائرة المالية ويعودون إليها. وكان يجري تكليف هؤلاء الرجـال بالاشراف على النفقات العسكرية، وبصورة خاصة رواتب الجنود، وكان يساعدهم في مهمتهم موظفون عديدون[٩٠] ومع طول الحروب بالنسبة

---

(٩٠) ل. ميرو L. Mirot «دوم بيري وحسابات خزنة الحربية» مكتبة مدرسة شارتـر، LXXXVI (١٩٢٥) ٢٤٥ ـ ٣٧٩؛ و هـ. مورانفيلليه H. Moranvillé «دراسة عن جان لوميرسييه» (راجع الحاشية رقم ٧٢)؛ تو Tout، Chapters III, 73, 316, 338, 347 - 349, 396; IV, 225.

للقرون السابقة، أصبح مركز الخازن الحربي دائمًا تقريباً. ولكن لم تكن هي وزارة الحربية التي كان يديرها هذا الخازن (أو هؤلاء الخزنة، ذلك لأنهم كثيراً ما كانوا اثنين أو ثلاثة)، بل لم يكن مكلفاً بجميع النفقات العسكرية. وكان كثير من القادة والسرايا يتعاملون بدون وسيط مع الملك والمجلس، وكان هذان يدفعان لهم أجورهم بصورة مباشرة[٩١]. لقد كان دور الخازن الحربي صغيراً في ميدان التجنيد ومعدوماً في ما يخص بقيادة العمليات، وكلها مسائل كان يبت فيها الملك ومجلسه، يساعدهما جنرالات ضليعون ومحنكون. وفي زمن السلام، كان عدد الرجال الذين عليهم معالجة الشؤون العسكرية ينخفض بسرعة. ولم يكن هناك جيش نظامي، باستثناء عدد صغير من الجنود السيئي الأجر والذين يشكلون حاميات للحصون. وحين كان الملك يكف عن دفع رواتبها، كانت السرايا تتفرق أو تشكل قوات مسلحة صغيرة خطرة خاصة تحت أوامر القائد الذي جندها. وهذه «السرايا الحرة» كانت تفلت من أية رقابة حكومية، وتستغل ذلك للقيام بالنهب والتدمير.

وكانت الديبلوماسية أيضاً موضوعاً لتخصص معين. وحين كان يطول خلاف ديبلوماسي معين، كان من الطبيعي تكليف موظف لمتابعة المسألة وفتح سجل لها. وكما بين البروفيسور كوتينو Cuttino، فقد كان هناك خلال المنازعة الطويلة التي تجابهت فيها فرنسا وانجلترة في صدد قضية دوقية أكيتين Duché d'aquitaine، أمين سر لملك انجلترة، مكلف بما نسميه اليوم «دائرة متخصصة»، وهذا يعني رجلاً يقوم بحفظ جميع الوثائق الخاصة بالمسألة منذ بداياتها[٩٢]. وفي الطرف الآخر للسلسلة، كان فريق المفاوضين يحتفظ في كثير من الأحيان بنفس الخبير خلال أعوام. لكن خازناً حربياً لايكفي لتشكيل وزارة دفاع، كما أن

---

(٩١) ف. لوت F. Lot «الفن العسكري وجيوش العصر الوسيط» (باريس ١٩٤٦) ١، ٣٩٥ ــ ٤١٠؛ و M. R. Powiche «Lancastrian captains» in Sandquist et Powicke, Essays pp. 371 - 382.

(٩٢) Cuttino, English Diplomatic Administration, 2e édition, pp. 31 - 61.

بعض الاختصاصيين في مسألة أكيتين، وفي الادارة البابوية وغيرها، لم يكونوا يشكلون ما يمكن تسميته وزارة للشؤون الخارجية. وكان هؤلاء الخبراء مرتبطين بدوائر دائمة؛ وبصورة عامة، لم يكونوا يكرسون كل وقتهم للنشاط الذي هم متخصصون فيه، وقد ظل تأثيرهم محدوداً. وكانوا يتلقون تعليمات دقيقة، وكان عليهم أن يحصلوا على أفضل النتائج الممكنة، ولم يكونوا يؤنبون في حالة الاخفاق. إن السياسة الخارجية مثل السياسة العسكرية، كانت تعود كلياً إلى الملك ومجلسه.

ونظراً لغياب التخصص خلال القرون السابقة، فإن هذا الموقف يبدو طبيعياً في الجو السياسي للقرن الرابع عشر. وليس مستحيلاً أن يكون الملوك قد اعتبروا الحرب والديبلوماسية بصفتهما شأنين أكثر جدية من أن يعهد بهما إلى اداريين محترفين. إن الأساقفة، والامراء ذوي المحتد الملكي، وكبار المملكة، الذين كانوا، في أغلب الدول، يسيطرون على المجالس الملكية، كانوا يعتقدون أن هذين الميدانين (الحرب والديبلوماسية) يعودان إلى مسؤوليتهم وإلى كفاءتهم الخاصتين. وكان لا غنى عنهم على رأس البعثات الديبلوماسية، وفي حكم مناطق الحدود وقيادة الجيوش. لكن هؤلاء الرجال كانوا لسوء الحظ هم بالضبط، كما رأينا، الذين يرفضون الامتثال للروتينات الادارية. وكانوا يريدون أن يتعاملوا بصورة مباشرة مع الملك، وأن يُعفَوا من جميع الاجراءات النظامية للمحاسبة وللمحاضر الرسمية. لقد أعاقت امتيازاتهم الارستقراطية الفعالية الادارية طوال قرون، وعلى الأخص في ميداني الحرب والديبلوماسية. وكان الكبار يأنفون من رؤية هذه الفروع الحكومية تصبح مؤسسات ومهناً، وتفسر مقاومتهم جزئياً لماذا استغرق وقت طويل لتنظيم دوائر متخصصة وفعالة للحرب والشؤون الخارجية.

وكان الملوك والأمراء، كما سبق لنا القول، يشاركون في هذا الرأي المسبق. وكانوا يريدون أن يقدم السفراء تقاريرهم لهم هم أنفسهم، أي الملوك والامراء، وليس إلى أمناء سرهم. وكان الملوك والامراء يريدون أن يقودوا شخصياً التكتيك والعمليات العسكرية.

وفي نظرهم، كان الاسقف أو عضو طبقة النبلاء العالية هو وحده الجدير بتمثيلهم في سفارة، كما كان الامراء والنبلاء وحدهم الـذين يبدون في نظر الملوك قادرين على ترؤس الجيوش. ولاشك في أن الملوك أيضاً كانوا يعارضون النفقات التي يسببها إنشاء مؤسسات عسكرية أو ديبلوماسية دائمة. وكان الارستقراطي مستعداً دائمًا في الحالة الملحة ولم يكن يدفع له في زمن السلام، ولا حين يراوح النشاط الديبلوماسي الخطو. وكثيراً ما كان يدفع لموظفيه وينفق على رجال حاشيته من أمواله الخاصة، في حين كانت تـدفع لـه رواتبه دائـمًا مع بعض التـأخير. وصحيـح أن خدمات الارستقراطية، في الواقع، تكلف أكثر بكثير منها في النظرية: إن جميع الذين كان يعطيهم الملك أذنه كانـوا يطلبـون الهبات، والمعاشات والأراضي، لكنهم كانوا يطلبون هذه الهبات على كل حال، لذلك كان من المربح أخذ بعض الخدمات منهم مقابل ذلك. ولو أن الدوائر المالية للحكومة استطاعت أن تقدم مداخيل منتظمة وكافية، كان حينئذ ولا شك أكثر اقتصاداً الاحتفاظ بما يشبه الجيش النظامي وبجهاز ديبلوماسي صغير دائم. لكن ناتج الرسوم كان غير كاف، وهو يجبى في زمن طويل؛ وكانت الديون تتراكم، وكانت جميع الدول تمر بفترات ضائقـة ماليـة يتوجب عليهـا خلالهـا تخفيض نفقاتهـا بصورة مشددة. وليس مؤكداً أن دولة وسيطية كان باستطاعتها الانفاق على جيش نظامي، ولو كان صغيراً، وإن هيئة ديبلوماسية تفصل بصورة دائمة إلى حد ما لتعمل لدى بلاطات أوروبا الرئيسية لم تكن لتكلف غالياً جداً، ولكن، كما سبق أن بينا، فإن مثل هذه الهيئة من المحترفين لم يكن يمكن أن تكون لها السلطة الضرورية لقيادة مفاوضات مهمة. إن أهل البندقية هم أنفسهم، الذين هم مع ذلك رواد في ميدان التقنيات الديبلوماسية، قد ظلوا زمناً طويـلاً قبل إنشـاء جماعـة من السفراء المقيمين[٩٣]. وبانتظار ذلك، فإن الاتصالات بين الدول الأوروبية بقيت

(٩٣) D. E. Queller, The Office of Ambassador in the Middle Ages (Princeton 1967), pp. 78 - 84; Garrett Mattingly « The First Resident Embassies» Speculum, XII (1937), pp. 425 - 433.

متقطعة؛ وكان السفراء يرسلون في بعثات خاصة ويعودون عند انجاز مهمتهم، أو توقفها، ولم يكن هناك وزارة للشؤون الخارجية.

وفي الختام يمكننا القول أنه إذا كان عدد الاداريين المحترفين، حوالي عام، قد ازداد في الدول الأوروبية بالنسبة لعام ١٣٠٠، فإن الدوائر الجديدة، أو على الأقل الانماط الجديدة من الدوائر، ظلت قليلة العدد. لقد اتخذ البيروقراطيون إجراءات أكثر صياغة وأكثر تخصصاً، لكنهم لم يكن لديهم معلومات أفضل منها لدى أسلافهم، في القرن الثالث عشر، ولم يكونوا يمارسون تأثيراً أكبر على مستوى القرار. إن المسؤولين السياسيين الحقيقيين، كبار المجلس، كانوا جهلة وأنانيين. وسريعي الانفعال. لقد كانت هوة واسعة جداً تفصل ما بين البيروقراطيين والسياسيين.

— ٣ —

يمكن الاعتقاد بأن الدول الأوروبية قد تقدمت قليلاً بين ١٣٠٠ و ١٤٥٠، وأنها ربما كانت أقل فعالية كادوات سياسية في عام ١٤٥٠ مما كانت في عام ١٣٠٠، لكن هذه مظاهر مضللة. وبادىء بدء، فإن هذه الدول قد استمرت، ولم يكن ذلك مأثرة صغيرة بالنسبة لعصر مضطرب كما كانت الحال عند نهاية العصر الوسيط. ثم إن هذه الدول قد حافظت على بناها الأساسية، حتى ولو كانت هذه البنى لم تتلق التوسيع والتحسينات التي كان يمكن الأمل بها. وثالثاً، لقد أوضحت الأزمات المتكررة، بصورة بديهية، نواحي ضعف تنظيم تلك الدول، وإجراءاتها بوضوح لم يكن يمكن أن يفوت أقلية من السياسيين الواعين. وباختصار، فقد كبرت الدول الأوروبية في السن والحكمة، وهما مزيتان ثمينتان لكل جهاز سياسي.

وبالتالي، فإن التحول المباغت للجو السياسي في نهاية القرن الخامس عشر هو قابل للتفسير بعكس ما كان معتقداً. ولجعل هذا التفسير ممكناً يكفي صرف النظر عن التوترات، واعتماد فترة هدوء يمكن الاستفادة خلالها من دروس القرن السابق. ومن الوجهة المالية البحت، نلاحظ تحسناً للوضع السياسي والاقتصادي بعد ١٤٥٠. وكانت هناك أعوام أخرى من الانحطاط وأعمال العنف، ولكن مع مرور الزمن استؤنف انطلاق واتساع الاقتصاد الأوروبي، وانخفض تواتر الحروب. وكانت جميع بلدان ما وراء الألب، تقريباً تتمتع بازدهار نسبي حوالي الربع الأخير من القرن الخامس عشر. وقد انطفأت الحروب الأهلية مع

هزيمة شارل دي بورغوني في فرنسا، وصعود فردينانـد وايزابيـلا إلى العرش في اسبانيا، وانتصار آل تودور في انجلترة. وبعد انتهاء حرب المائة عام في ١٤٥٣، فقدت المنازعات الدولية شدتها لـزمن معين. وطوال أكثر من قرن، اجتنبت انجلترة أي نزاع جدي؛ وقد تخاصمت فرنسا واسبانيا في موضوع إيطاليا، لكنهما لم تخوضا أعمال قتال حقيقية إلّا بعد عام ١٥٠٠. وبالتالي، فإن «الملوك الجدد» لم يفتقروا إلى الوقت ولا إلى المال ولا إلى الطاقة لتكريس جهودهم لتقوية حكوماتهم.

وكانوا يتمتعون أيضاً بدعم أكثرية واسعة من رعاياهم. إن كون الطبقات الفقيرة قد تمنت أن تعرف الأمن وأن تحكم (بضم التاء وفتح الكاف) بصورة جيدة، هو شيء لايدهش: فهذه الرغبات جرى التعبير عنها باستمرار، وقد خُيِّبَتْ باستمرار كذلك. وفي القرنين الرابع عشر والخامس عشر، قادت خيبة هذه الرغبات إلى انتفاضات بدون أمل؛ وأتاحت تلبيتها الجزئية في القرن السادس عشر للحكومات أن تتمتع باستقرار أكثر قليلاً. لكن الحكومات كانت مهددة أكثر، لا من تمردات الفلاحين والحرفيين، بل من رفض الطبقـات المالكـة، وقد حـدثت التغيرات الحقيقية في موقف البارونات، وصغار النبلاء الريفيين، ورجال الاقلية المالية الحاكمة في المدن. وقـد ظلت هذه الجماعات هـائجة ومضطربة، وحريصة على امتيازاتها، وحذرة تجاه الحكومة المركزية. وكان بعضها يفضل دائماً اللجوء إلى التمرد الصريح بدلاً من الانحناء أمام القـرارات التي كـان يشجبهـا. ولكن الآن أصبـح أغلب أصحـاب الامتيازات مستعدين للتعاون مع الحكومة وقبول سلطة الملك بحماسة لم يعط القرن السابق عنها مثالاً إلّا في حالات نادرة. إن تطور تقاليد البلاط الاحتفاليـة، والفخفخة الملكيـة لم تكن إلّا لتترجم بعـلاقات خارجية عن الاحترام المتزايد المحيط بالحكم وبسلطة الملك. إن تملق الملك قد سبق من بعيد نظريات الحق الالهي، كما أن الاعتراف بالسلطة التنفيذية المحصورة بالملك جاء قبل أجيال من صياغة بودان Bodin لمـذهبه في السيـادة la souveraineté. وفي الواقـع فـإن الحق الالهي والسيادة كانا صيغتين حقوقيتين أو لاهوتيتين، تهدفان إلى تبرير أو إلى

تفسير تغير حدث قبلاً في رأسٍ الدولة. وهذان المذهبان، بعد إعلانهما، قد عززا مواقف موجودة فعلاً إزاء النظام الملكي، لكن الموقف سبق المذهب.

ومن الصعب تعيين أسباب لتفسير سلوك المالكين. وكان على بعضهم، وبصورة خاصة صغار الملاكين، أن يعانوا بالمقدار الذي كان يعانيه الفقراء من عمليات العنف الداخلية، وهم، مثل الفقراء، كانوا يرغبون في السلام وفي الأمن. وقد أدرك بعضهم أنهم سوف يستفيدون بصورة أكمل من التجدد الاقتصادي الذي بدأ، بدعمهم استقرار الحكومة. وربما كان بعضهم قد استسلم لتأثير إخفاق أغلب الانتفاضات في أواخر القرن الخامس عشر. وفي خاتمة المطاف، ومهما كانت دوافعها، فإن الطبقات المالكة قد أعطت مؤازرة بدلاً من المقاومة، لحكوماتها خلال الفترة الحاسمة لنهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر. وبالنظر لهذا التفسير للموقف، فإن إصلاحات صغيرة تخص رأس الدولة، كان يمكن أن تكون لها على جسم الدولة تأثيرات ذات أهمية غير متناسبة.

وهذا يفسر أن المؤرخين يجدون قليلاً جداً من الأشياء الجديدة فيما يسمى «الأنظمة الملكية الجديدة». فما من حاجة مطلقاً لانشاء مؤسسات جديدة إذا كان يمكن تحسين عمل المؤسسات القديمة، كما أنه ما من حاجة أبداً للجوء إلى القوة حين كان أغلب الرعايا مستعدين للطاعة بصورة تلقائية. وقد أكد بعض المؤرخين على ظهور جيوش دائمة، لكن هذه لعبت دوراً أهم في الخارج منه في الداخل(٩٤). ولم يكن لانجلترة مثل هذا الجيش؛ وكان جيش فرنسا، الصغير الحجم، متمركزاً على الأخص على الحدود. وكان جيش اسبانيا يخدم بصورة أساسية في إيطاليا، وفي الامبراطورية، وفي هولندا. وليست مهارات

---

(٩٤) راجع ملاحظات ج. روسل ماجور J. Russel Major عن الجيش الفرنسي في كتابه «Representative Institutions in Renaissance France (Madison 1960)» الصفحتان ٩ و ١٠.

الادارة، ولا القوة العسكرية هي التي تفسر نجاح الدولـة في القرن السادس عشر. لقـد كانت «الانـظمة الملكيـة الجديـدة» تتصف على الأخص باستخدام ذكي للموارد المتوفرة وبتعاون مشدد أكثر بين الملوك ورعاياهم.

لقد رأينا أن إحدى نقاط الضعف الأسـاسية للدولـة في نهاية العصر الوسيط كانت تأتي من الطلاق بين المسؤولين السياسيين وهيئة الاداريين المحترفين. إن السياسيين، السيئي الاطلاع، كانوا أنـانيين ومتقلبين في قراراتهم وفق أهوائهم. وإن الاداريين، الذين كان ينقصهم الخيال والمعلومات حول بعض المسائل الأساسية، كانوا يجدون أنفسهم سجناء تشدد الـروتين الاداري ولم يكـونوا قـادرين دائمًا عـلى فرض سلطتهم على الرؤساء المحليين. وبصورة عاقلة جداً، اختار ملوك نهاية القرن الخامس عشر إصلاح جماعة السيـاسيين وليس البيـروقراطيـة. وكانت تكفيهم دزينة من المسؤولين السياسيين، في حين كان يلزمهم آلاف من الموظفين. وكانت قرارات السياسة العامة تبلغ بضع مئات في العام، في حين أن القرارات العاديـة، من النوع القضـائي، والمالي والاداري، كانت تبلغ الألوف.

ومن جهة أخرى، كانت القرارات السياسية تتخذ في المجلس، وهو هيئة غير محددة جيداً، وبالتالي فهو سهل التغيير. وكان لدى الملك الحرية التامة في تعيين أعضاء المجلس، وتحديد واجباتهم، وكان يكفي العثور على أشخاص أكفاء، ووضعهم قيد العمل، وتركهم في وظائفهم زمناً كافياً لأن يتيح لهم اكتساب المعارف والمهارات الضرورية. وكـان باستطاعة المجلس تماماً أن يحتفظ بمظهره التقليدي، وبصورة خاصة أثناء الاجتماعات الرسمية. وكان يمكن تماماً أن يضم امراء الاسرة المالكة، والاسـاقفة، والنبـلاء، وكبار مـوظفي الدولـة، ولكن داخل المجلس الرسمي كان يوجد مجلس تنفيذي (أو عدة مجالس تنفيذية، ذلك لأن المهمات كانت أحياناً توزع بين جماعتين أو عدة جماعات) كان أعضاؤه محترفين، أكثر فأكثر، وكان يؤخذ قسم كبير منهم من المراتب الدنيا

للطبقات ذات الامتيازات: الارستقراطية الصغيرة، وموظفي الحكومة. وكانت طبقة النبلاء العالية تستبعد من الاشتراك، لأن الانتساب إلى المجلس التنفيذي كان استخداماً بوقت كامل، ولأمد طويل في كثير من الأحيان. وكان باستطاعة مستشار مجرب حقاً أن يبقى في خدمة ملوك متعاقبين تختلف وجهات نظرهم كلياً. وفي فرنسا، خدم فلوريمون روبيرتيه شارل الثامن، ولويس الثاني عشر، وفرانسوا الأول[٩٥]، وفي انجلترة بدأ ويليام باجيت سيرته العملية في عهد هنري الثامن، وشغل وظائف مهمة في عهد ادوارد السادس وماري تودور، وقد استشارته الملكة اليزابت في مناسبات مهمة[٩٦]. وقد كان ولاشك أكثر صعوبة الاحتفاظ بثقة أمير واحد، خلال أعوام عديدة، لكن تاريخ آل سيسيل Les Cecil في عهد الملكة اليزابت يبين أن ذلك لم يكن مستحيلا. وحتى المستشارون المحترفون الذين كانوا يسقطون في حالة زوال حظوة بعد خدمات قصيرة نسبياً، كثيراً ما أتيح لهم الوقت لترك أثرهم على السياسة.

إن أعضاء المجلس الذين لم يكونوا يشتركون فيه بوقتهم الكامل، وبقوا من الهواة، كانوا يفقدون أكثر فأكثر الشطر الأكبر من نفوذهم. وكان يستعان عند اللزوم بالمعارف التخصصية لبعض الخبراء النادرين، لكن دورهم كان دور المستشارين، وليس دور المسؤولين السياسيين. وقد ظلت القرارات السياسية من اختصاص الملك وجماعة صغيرة من المستشارين المحترفين، ونادراً ما كان عددهم يزيد عن اثني عشر، أو عن ثلاثة أو أربعة في أكثر الأحيان.

لقد كان لطابع المجلس الخاص المتزايد الاحتراف أكثر فأكثر نتيجتان مهمتان. الأولى بديهية: لقد كان للمسؤولين السياسيين

(٩٥) ج. روبيرتيه «آل روبيرتيه في القرن السادس عشر» (باريس ١٨٨٨).

(٩٦) كان باجيت أمين سر الدولة في عام ١٥٤٣، ومراقباً للنظار العسكريين في البيت المالك عام ١٥٤٧، ووزيراً للعدلية في عام ١٥٥٥، وأمين سر للمجلس، ثم عضواً نافذاً للمجلس في عهد ادوارد وماري.

تسهيلات أكثر للوصول إلى المعلومات، وأحسوا بضرورة أن يزنوا قراراتهم بعناية أكثر. والنتيجة الثانية تنتج بصورة طبيعية عن المسؤوليات الثقيلة التي كانوا يضطلعون بها؛ وقد اضطروا لأن يحيطوا أنفسهم بموظفين من أمناء السر والمخبرين والمنفذين. إذن فإن بيروقراطية جديدة بدأت في. التكون حول أعضاء المجلس المحترفين، وهي بيروقراطية أكثر طواعية لارادات الملك وأكثر مرونة في اجراءاتها من البيروقراطية القديمة ذات الروح الطوائفية الحرفية corporatiste الموروثة عن العصر الوسيط.

وأفضل مثال لهذا التطور نلتقي به في تطور وظيفة أمين سر الدولة[٩٧] إن أمناء السر، الذين كانوا عادة اثنين أو ثلاثة، وكثيراً ما كانوا الأكثر قوة، في المجلس الخاص. وهم كانوا أمناء سر شخصيين

---

(٩٧) في صدد انجلترة راجع ج. أوتواي – روثفين
J. Otway-Ruthven «Rhe King's Secretary and the Signet Office in the Fifteenth Century (Cambridge 1939);
F.M.G. Evans, «The Principal Secretary of State 1558-1680(Manchester 1923); و
وكذلك دراسات كونييرس ريد
C. Read «Mr Secretary Cecil and Queen Elizabeth (New York 1955); Mr Secretary Walsingham,
في ثلاثة أجزاء (كامبردج، مارس، ١٩٢٥) وهذا المؤلف الأخير يقدم لنا (الجزء ١، ص ص ٤٢٣ ــ ٤٤٣) وصفاً معاصراً مهمًا لواجبات أمين السر. وفي صدد فرنسا، فإن دراسة فوفيليه دو توك Fauvelet du Toc القديمة «تاريخ أمناء سر الدولة» (باريس ١٦٦٨) تحتفظ بأهميتها. راجع أيضاً هـ. دي لوساي H. de Luçay «عن أصول السلطة الوزارية في فرنسا: أمناء سر الدولة منذ إنشاء وظائفهم حتى موت لويس الخامس عشر (باريس ١٨٨١) راجع أيضاً ن. م. سوثرلاند
«The French Secretaries of State in the age of Catherine de Medici (Landres 1962)
ولأجل دراسة السير المهنية الافرادية راجع ج. نوايلك J. Nouaillic فيلروا أمين سر الدولة ووزير شارل التاسع وهنري الثالث وهنري الرابع (باريس ١٨٨٨) وراجع أيضاً الكتاب المذكور في الحاشية ٩٥.

للأمير في الأصل، كانوا أكثر معرفة بشؤون الدولة من جميع المستشارين (أعضاء المجلس) الآخرين. وبصفتهم مكلفين بتحرير الرسائل التي تعبر عن الارادة الملكية، كثيراً ما كانوا يدعون إلى ،ترجمة القرارات السياسية إلى أفعال. وكانوا يحتفظون بعلاقات شخصية وثيقة مع الملك، بعد زمن طويل من صيرورتهم موظفين في الدولة، وهم يعرفون بالتالي أفضل من أي كان، رغبات الرجل الذي كان يقرر في نهاية المطاف. ولم تكف مكانة وسلطة أمناء السر عن الازدياد في الأعوام الأخيرة من القرن الخامس عشر. إن الرجال الموهوبين والطامحين، الذين كانوا يسعون إلى السلطة والوظائف، كانوا يتجمعون حول أمناء السر، وهكذا ولدت في النهاية الخدمات (الدوائر) الجديدة للحكومة.

بيد أن هذه الخدمات الجديدة (الدوائر) لم يقدر لها أن تأتي إلاّ بعد ذلك بزمن طويل، في القرن السادس عشر. وبانتظار ذلك، كانت لأمناء السر مهمة ثقيلة جداً وموظفون غير كاف بالمرة. وكان واجبهم الأول هو صيانة أمن الدولة ضد الاعداء في الداخل والخارج. وللقيام بذلك لم يكن باستطاعتهم الاعتماد سوى على قوات مسلحة ضعيفة. وقد رأينا أن انجلترة لم يكن لديها جيش دائم. وأن جيوش الدول الأخرى كانت صغيرة وموزعة. ولم يكن لدى أي بلد شرطة مرضية، ولم تكن الميليشيات المحلية أو القوات المجندة لدى النبلاء الريفيين فعالة إلاّ ضد عصابات سيئة التدريب والتنظيم مثلها. ولأجل صيانة الأمن الداخلي كان يجب إذن الاعتماد لا على القوة، بل على معلومات جيدة وعلى شبكة من العلاقات الشخصية المقامة بين أمناء السر (أو أعضاء المجلس الفاعلين الآخرين) والاعيان المحليين. وكان الاعلام، والاقتراحات، والتوجيهات والدعاية تهبط من القمة نحو الاعيان، ومقابل ذلك كانت تصعد المعلومات، والالتماسات والتحذيرات. وهذا النظام لم يكن كاملاً إطلاقاً، لكن معرفة الأحوال المحلية في القرن السادس عشر قد تقدمت بالنسبة للقرن الخامس عشر، وأصبح في الامكان أكثر من السابق الاعتماد على السلطات المحلية.

وتجاه التهديدات الخارجية كانت تستخدم نفس التقنية. وهنا أيضاً، كان الاهتمام الأساسي هو الحصول على معلومات جديدة(٩٨). وقد أنشئت سفارات دائمة. وجرى تجنيد عملاء سريين وجواسيس؛ وجرى استنطاق التجار والمسافرين الحسني الاطلاع. وقد بذلت كل الجهود لاقامة علاقات شخصية مع أجانب متنفذين أو مطلعين. وربما كان نجاح هذه التدابير أقل في الشؤون الخارجية على الصعيد الداخلي. لقد نقل حماقات كثيرة رجال كان ينتظر منهم تمييز أكثر، وقليل من الحكومات استطاعت أن تحمي نفسها من أكاذيب فظة، التي كان ينشرها أحياناً القادة الأجانب. ولكن بالاجمال، سواء من ناحية نوعية الاعلام أو نوعية القرارات المتخذة على أساس هذا الاعلام، كانت متقدمة بصورة محسوسة خلال القرن السادس عشر.

إن جميع هذه الجهود بغية الحصول على إعلام مضبوط وسريع كانت تسجل ظهور نموذج جديد للمسؤول السياسي؛ ولكن يجب أن لا ننسى أن تنسيق هذه الجهود كان غير كامل وأن الوسائل المقدمة من الحكومة كانت تظل غير كافية. وكان لدى أمناء السر موظفون قليلو العدد بصورة ملحوظة وأموال محدودة. أما أعضاء المجلس الآخرون، فإن المساعدة التي كانوا يتلقونها كانت أصغر أيضاً. ونظراً لأن السلطة كانت تسير جنباً إلى جنب مع الأعلام، كان الطامحون يلجأون إلى وسائلهم الخاصة، الاجتماعية والمالية، لكسب هذا الإعلام. ونظراً لأن العمل لأجل المجلس كان يمكنه أن يمنح السلطة، والمكانة والثروة أحياناً، فلم يكن ينقص فتيان راغبون في مؤازرة المستشارين أعضاء المجلس لقاء أجر زهيد أو معدوم. وكانت الحكومات، ولاشك، تحقق بذلك توفيرات بالاستفادة من طموح أو موارد الأشخاص الخاصين،

---

(٩٨) الرجوع إلى المبحث حول واجبات أمين السر، المذكور في الحاشية السابقة (٩٧)؛ وراجع أيضاً

E. H. Harbinson, «Rival Ambassadors at the Court of Queen Mary (Princeton 1940); Garrett Mattingly, Renaissance Diplomacy (New York 1955).

لكنها كانت في نفس العملية تؤخر تقدم الاحتراف لقطاعات أساسية مثل الديبلوماسية والشؤون العسكرية. إن بضعة المحترفين الذين بدأوا يشكلون جزءاً من المجلس كانوا تابعين، بمقدار كبير، إلى دعم الهواة والمعاونين بصورة متقطعة. وهذا الوضع يفسر جزئياً البطء الذي أدى فيه المجلس الخاص إلى ولادة دوائر حكومية منظمة. لكننا لانرى كيف كان يمكن اجتناب هذا المزيج، ما دامت الحكومات كانت ــ أو تعتقد أنها كانت ــ عاجزة عن دفع رواتب جهاز مهم من الموظفين.

وكانت هناك صعوبة أخرى في تنسيق النشاط غير المحدد بعد للبيروقراطية الجديدة، مع نشاط البيروقراطية القديمة، المستقر تماماً. وكانت الاحتكاكات حتمية لايمكن تلافيها. ولم تتمكن أية حكومة من أن تتغلب على الخصومات الناشبة بين الدوائر المختلفة، وكانت الخصومات تزداد استفحالاً حين كانت دائرة جديدة تحاول أن تعثر على مكان لها في بنية إدارية متصلبة. وفي محاكم القرنين السادس عشر والسابع عشر يمكننا أن نلتقي بأفضل الأمثلة لهذه الخصومات. إن جميع ملوك أوروبا الكبار قد احتفظوا لأنفسهم ببعض الحقوق العدلية، حتى حين كانت الأكثرية الساحقة للدعاوى تعود إلى القضاة المحترفين. وفي نهاية القرن الخامس عشر وعلى الأخص في القرن السادس عشر، كان الملوك يستغلون هذه الحقوق بقوة أكثر منهم في أي وقت مضى. وكان باستطاعة المجلس، أو لجنة من المجلس، أو أحد أعضائه الذي يعمل باسم الملك، أن يحكموا في الحالات التي تمس أمن الدولة، والحالات التي يهدد فيها التطبيق الصارم للقانون بأن يؤدي إلى ظلم. لقد كانت انجلترة بلا شك البلد الذي أضفى على هذا الاجراء طابع المؤسسة، على النحو الأكمل، بانشائها محاكم تابعة للمجلس، مثل محكمة الغرفة المنجمة أو محكمة العرائض. وربما كان هذا يفسر لماذا كانت الاحتجاجات أكثر عنفا في انجلترة منها في أماكن أخرى ضد المحاكم ذات الامتيازات [٩٩]. وفي فرنسا أيضاً، كان كثير من الموظفين العدليين

(٩٩) W. S. Holdsworth, History of English Law (Boston 1922), I, 414 - 415, 459 - 465, 508 - 514.

ينتقدون اللجان أو الغرف الخاصة التي أنشأها الملك للحكم في الدعاوى المهمة، وقد سنوا عدداً كبيراً من القرارات بغية فرض قواعد وحدوداً لحقوق العدالة التي كان الملك قد خصصها لنفسه[١٠٠].

ويمكن إيراد حالات أخرى للاحتكاك بين موظفي الحكومة المركزية، وذلك في ميدان المالية مثلاً، ولكن لاينبغي المبالغة في أهميتها. لقد رأينا أن المجلس التنفيذي كان محدوداً وينقصه موظفون. وهو ما كان باستطاعته، لو أراد، أن يضطلع بجميع اختصاصات البيروقراطية القديمة. وبالعكس، فقد كان للبيروقراطية القديمة عمل كاف مع الشؤون اليومية للحكومة، ولم تكن تتمنى إطلاقاً الانطلاق في إجراءات جديدة أو الاضطلاع بمسؤوليات المجلس الثقيلة. وحتى في ميدان العدالة، حيث كانت النزاعات أشد حدة، أقامت المحاكم العادية ومحاكم المجلس علاقات تعاون جيدة؛ وفي النهاية كان قضاة المحاكم القديمة يجدون أفضلية في أن يتركوا لآخرين العناية بالحكم في دعاوى معقدة أو خطرة سياسياً.

وكانت صعوبة أكثر بالنسبة للبيروقراطية الجديدة تقوم في علاقاتها مع السلطات المحلية أو المنطقية. وهذه السلطات كانت تُجَنَّد. على الأخص من بين الأعيان المحليين؛ وكان لهم جانبهم المحترف الذي كان يتيح لهم الاحتماء وراء الاجراءات الثابتة والقواعد المقامة لوظيفتهم، كما كان لهم جانب هاو، كرجال قليلي الاهتمام بترقيتهم، على الأخص إذا كان لا بد لهذه الترقية أن تبعدهم عن منازلهم. ولم يكن يجب الاعتماد عليهم للعمل على تطبيق التوجيهات الحكومية بقوة قصوى. لقد كانت الحكومات البلدية والقضاة الريفيون ينتسبون إلى هذه الفئة من الاعيان المحليين، وكذلك تقريباً جميع المأمورين العامين الانجليز. وفي أماكن أخرى، وعلى الأخص في فرنسا، كان يوجد محترفون حقيقيون بين

---

(١٠٠) ج. ديكلاروي J. Declareuil «التاريخ العام للحق الفرنسي» (باريس ١٩٢٥) ص ص ٦٦٤ — ٦٦٦.

القضاة والاداريين المحليين: لقد أعدوا أنفسهم إعداداً مهنياً وكانوا يأملون في التقدم في خدمة الملك. لكنهم حتى في هذه الحالة كانوا مشبعين بأفكار مسبقة خصوصية، ويدعمون امتيازات منطقتهم بإخلاص وحماسة لايقلان عنهما لدى كبار البورجوازيين والسادة الانجليز الصغار[١٠١]. وكل سياسة المجلس كان يجب أن تجتاز هذا السد من الموظفين والحكام المحليين، وكثيراً ما كانت تفقد في ذلك بعض وجوهها الأساسية. وحتى إبان القرن السابع عشر لم تكن الدول الأفضل تنظيماً في كثير من الأحيان سوى اتحادات (فيديرالات) لكونتيات أو لاقاليم، تتبنى كل واحدة منها وفق حاجاتها الخاصة الأوامر الصادرة عن القمة.

ولم يكن في الامكان العثور بسرعة على حل لهذه المشكلة. لقد كان عدد الاداريين المحترفين غير كاف لاتاحة مركزة كامل حكومة البلد؛ وفي حالة وجود هؤلاء الاداريين بعدد كبير كاف، فإنه لم يكن يوجد مال كاف لدفع رواتبهم، والشعور بالوحدة الوطنية لم يكن من القوة بحيث تقبل المناطق إقامتهم فيها. وفي فرنسا اصطدم مدراء القرن السابع عشر بمقاومات قوية ولم تكن لديهم أبداً كل السلطة التي كانوا يدعون ممارستها. وفي انجلترة، كانت أبغض ذكرى لديكتاتورية كرومويل هي ذكرى الألوية (الماجور-جنرالات) وبالاجمال، فإن أوروبا بدايات العصر الحديث لم تكن جاهزة لمركزة حقيقية، وأحد الفروع الجديدة للحكومة، الذي استغرق وقتاً أطول للتطور كان وزارة داخلية فعالة.

وبالنظر لهذه الصعوبات، يمكن القول إن أغلب الحكومات

(١٠١) ر. مونييه R. Mounier، «القرنان السادس عشر والسابع عشر» (باريس ١٩٥٤) ص ١٦٤: «لقد كان الأمر يتعلق بمعرفة من الَّذي سيدير المملكة، الموظفون الملكيون المعينون والمسرحون وفق المشيئة... أو أجهزة المأمورين المالكين لوظيفتهم، وبالتالي الصعب تحريكهم والذين لايمكن تسريحهم عملياً، وهم أكثر اهتماماً بالمصالح التي يمثلونها منهم بالمنفعة العامة... وهم حلفاء لنبلاء السيف الذين أصبحوا قوات ريفية أو محلية... وهم يمثلون الأقاليم والمصالح الخاصة تجاه الملك، أكثر من تمثيل الملك المصالح الخاصة والأقاليم..».

الأوروبية قد ردت بصورة ذكية على مسألة الخصوصيات المحلية والاقليمية. لقد كان أعضاء الحكومة المركزية يحاولون ضغط الاتصالات بالمراسلات مع الحكام الاقليميين، ومراقبة نشاطاتهم بواسطة مخبرين وجواسيس. ونظراً لأن القسر لم يكن وسيلة جيدة جداً لضمان دعم الاعيان المحليين، فقد فضل منح علائم التكريم والمنح لاقاربهم وأصدقائهم. وقد سمح بدرجة معينة من عدم الامتثال المحلي، طوال ما ظل هذا متكتمًا وسرياً. وفي خاتمة المطاف، كان يمكن دائمًا اللجوء إلى القوة المسلحة، إذا كانت جماعة أو منطقة قد تجاوزت حدود ما يمكن السماح به. ولم يكن ممكناً معاقبة جميع حالات العصيان، وجميع عمليات التمرد، ولكن كان يمكن إعطاء بعض الأمثلة على حساب المتمردين الأكثر بروزاً وشهرة.

إذن يمكن القول إن الحكومة المركزية في الممالك الغربية للقرنين السادس عشر والسابع عشر، كانت تمارس على الأقاليم رقابة، غير مباشرة ومتكتمة بالتأكيد، لكنها فعالة. وكان يجري عاجلاً أو آجلاً سحق عمليات التمرد. وبالرغم من بطء معين للتطبيق، فإن القرارات القضائية كانت تُحترم؛ وكان عدم الأمن ينخفض؛ وكانت الضرائب تجبى بصورة منتظمة. وكان حاصل هذه الضرائب أدنى بكثير مما كانت تتمناه الحكومة. ولم تكن لنسبتها أي توافق مع الثروة الحقيقية للرعايا، ولكن بالرغم من جميع هذه النواقصّ فإن الدول الجديدة، التي كانت مثل سابقاتها دائمًا على حافة الافلاس، أخذت تتمتع بمجال أكبر للمناورة. لقد كانت تنفق أكثر من أجل قصورها ونفقات أخرى للأبهة والفخفخة، وأكثر لأجل الادارة، وأكثر للديبلوماسية والحرب، وهذا المال الذي كانت تنفقه كان يأتي بصورة أساسية من عمل أولئك الذين على المستوى المحلي يخدمون الحكومة حتى ولو كان ذلك عن غير رضى.

وأخيراً فقد كان على البيروقراطية الجديدة أن تجابه عدداً معيناً من الصعوبات، على مستوى علاقاتها مع منشئها: الملك أو الأمير. لقد كان الملوك والامراء غيارى على سلطتهم؛ ولم يكونوا يريدون أن تتشكل دوائر يمكن أن تصبح مستقلة جداً ودائمة، وبصورة خاصة في الميادين

المحفوظة تقليدياً للملك أو الأمير: الحرب، والديبلوماسية والأمن الداخلي. إن تملك السلطة التنفيذية قد أصبح العلامة الحقيقية للسيادة. وفي السابق ارتكز مفهوم السيادة على حق الحكم في خاتمة المطاف، وهذه الفكرة ظلت راسخة، إذا صدقنا المقدمة الشهيرة للقانون حول تحديد دعاوى الاستئناف، الذي أصدره هنري الثامن(١٠٢) لكن قيادة الحكومات قد تأثرت بالتأكيد بمفهوم جديد للسيادة بصفتها حق اشتراع القوانين. إن الدول الحديثة الأولى قد سنت المزيد من القوانين، شاملة ميداناً أوسع (الدين مثلاً) مما فعلته الدول الوسيطة. ومع ذلك، فإذا حدثت أزمات سياسية في القرنين السادس عشر والسابع عشر، فإن السلطة التشريعية لم تكن هي رهانها، بل تماماً السلطة التنفيذية، امتلاكه وسعته. لقد كان أغلب الامراء يؤكدون بأن حق اتخاذ القرارات الضرورية لصيانة الدولة وتعزيزها يعود إليهم بصورة خاصة. ومحاولة فرض قواعد وحدود لهذه السلطة، كان إلحاق إهانة بالملك أو الأمير. فهذه السلطة كانت شخصية بصورة حصرية؛ كان في استطاعة الآخرين تقديم المشورة، والأمير هو وحده الذي كان يقرر.

إن ملكاً من القرن السادس عشر أو السابع عشر كان يجابه على هذا النحو خياراً مؤلماً، كان عليه أن يحيط نفسه بمستشارين مجربين، قادرين على حل جميع المسائل وأن يحترس من جميع الاخطار. ولكن كلما أصبح مستشار أكثر ملاءمة لهذا المثل الأعلى، أصبح أكثر قدرة على اتخاذ القرارات بنفسه، دون الرجوع إلى الملك. وبصورة مماثلة، كان من المستحيل تصور أو تنفيذ سياسة ذكية ومتلاحمة لو لم يكن لاعضاء المجلس لمساعدتهم موظفون غير كافين وغير خبراء. لكن السماح لمسؤولي الشؤون الخارجية والمسائل العسكرية باحاطة أنفسهم بموظفين

(١٠٢) Statutes of the Realm, 3, 727 sqq, إن الملك، الحامل لتاج انجلترة الامبراطوري يملك «السلطة الكاملة، والكلية، والشاملة... لاعطاء وإعلان العدالة، والحكم الذي لايرد لجميع أولئك المقيمين في مملكته، من قاطنين أو رعايا.».

ملائمين، كان معناه توليد بيروقراطيات قوية سيكون في استطاعتها أن تسلب من الملك أو الأمير شيئاً من قدرته على التقرير. لقد سبق للقضاة في الماضي أن اغتصبوا سلطته القضائية... ونفهم في هذه الشروط حذر الملوك والأمراء إزاء مستشاريهم الأكثر خبرة، الذين لم يكن باستطاعتهم مع ذلك الاستغناء عنهم.

وكان ثمة وسيلة تتيح استخدام كفاءة المستشارين المحترفين إلى هذا الحد أو ذاك، دون إعطاء كثير من السلطات لأي منهم، وهي اعتماد مبدأ الجماعية principe de la collégialité وكان يمكن أن يكون هناك عدة أمناء سر للدولة، لجنة للشؤون الخارجية، ولجان مكلفة بتنظيم التجارة وإدارة المستعمرات، وفي انجلترة كما في فرنسا مثلاً، كان يتقاسم إدارة الشؤون الخارجية في زمن معين أمينا سر أو ثلاثة أو أربعة أمناء سر، وكل منهم مسؤول عن قطاع جغرافي معين. وفي القرن السابع عشر، كان يوجد في انجلترة أمين سر للمناطق الشمالية، وآخر للجنوب وللمستعمرات الأميركية[١٠٣]. وفي القرن السادس عشر، كان لدى فرنسا أربعة أمناء سر، كل منهم مكلف بمنطقة وبعلاقات مع البلدان الأجنبية المتاخمة أو القريبة من هذه المنطقة[١٠٤]. ومع مثل هذا النظام، كان بديهياً أنه لن يكون هناك وزير ولا وزارة يمسان سلطة الملك المباشرة في الشؤون الخارجية.

وتجاه كل هذه العقبات، ليس مدهشاً أن البيروقراطية الجديدة قد وضعت قرنين أو ثلاثة قرون لترسيخ متين لدوائر جيدة التنظيم ذات وظائف وصفات محددة بوضوح. ويدهش المرء بعض الشيء حين يلاحظ أن هذه الحركة، بالنسبة لما حدث في العصر الوسيط، لم تتسارع في بداية الأزمنة الحديثة. إن القضاة الأوائل أشباه المحترفين قد ظهروا في انجلترة حوالي عام ١١٣٠؛ وفي عام ١٢٥٠، حين كان براكتون

(١٠٣) Evans, Principal Secretary of State, pp 131 - 136, 261 - 267, 323 - 328.

(١٠٤) ديكلاروي Declareuil. «التاريخ العام للحق الفرنسي» ص ٤٧١.

Bracton يحرر مبحثه الشهير عن الحق الانجليزي، فإن المحاكم المركزية، المأهولة بقضاة تكونوا بممارسة وظائفهم، بلغت كامل تطورها. وقد عمدت فرنسا إلى ذلك بعد ذلك بقليل، ولكن لزمها أكثر من ١٥٠ عاما لبناء برلمان باريس انطلاقاً من الـ Curia regis، هذه المؤسسة ذات البنية الغامضة، المؤلفة في شطر كبير منها من هواة. إن المكاتب الجديدة (الشؤون الخارجية، والحرب الخ) قد تطورت بصورة أسرع بكثير في فرنسا منها في الممالك الأخرى، ولكن حتى في فرنسا مرت قرابة قرن ونصف بين أول ظهور لأمناء سر أقوياء وتأسيس أمانة سر دائمة للشؤون الخارجية. وبرهنت انجلترة عن بطء أكثر أيضاً، وفي عام ١٧٨٢ فقط وضعت قيادة جميع الشؤون الخارجية بين يدي أمين سر وحيد. ونلاحظ نفس التأخر في قيام أمانات سر للشؤون العسكرية، وإن إنشاء وزارات للداخلية، قد تأخر أكثر من ذلك أيضاً. وإذا ما نظرنا إلى أوروبا في مجموعها، لايعود في الامكان البتة التحدث عن مجموعة كاملة من الدوائر الحكومية الجديدة قبل بداية القرن التاسع عشر.

وهذا البطء في إقامة دوائر جديدة كان السبب في كثير من عدم الفعالية والاضطراب. وكانت السلطة منقسمة، وحتى مع أفضل إرادة ممكنة، كان مختلف المسؤولين يحسون بصعوبات في التعاون. وحين كانت الارادة السيئة تتدخل، وهذا لم يكن نادراً، كانت منازعات حقيرة تستثير تأخرات لانهاية لها، وتقيم حاجزاً لايمكن اجتيازه تقريباً أمام تطبيق سياسة الملك أو الأمير. إن الدول الأوروبية لم تتمكن من البدء بالسيطرة على العالم في بداية الأزمنة الحديثة، بالتأكيد بفضل الدرجة العالية من تنظيم إدارتها. بل نفضل القول عن النظام الاداري للدول الأوروبية، أنه كان بين نهاية العصر الوسيط والثورة الفرنسية في بدء تبنينه، بحيث أن أية أزمة، داخلية أم خارجية، كانت تضع تلك الدول في محنة قاسية.

ومع ذلك لايمكن التحدث عن فشل تام. إن الدول الأوروبية،

ببقائها ذات مصداقية سياسياً، زادت شيئاً فشيئاً رأسمالها السياسي؛ ويجب أن لا ننسى أن بنية هذه الدول، بالرغم من جميع نواقصها، ظلت أكثر متانة بكثير من بنية أغلب الجماعات السياسية في ما وراء البحار، التي كانت لأوروبا معها علاقات. ولم يكن يوجد شيء في البلدان الأميركية، ولا شيء في بلاد الهند ولا في الأنتيل، ولا في الشطر الأكبر من افريقيا، يكون له تلاحم وديمومة دولة أوروبية. وإذا كانت المنطقة الواسعة من الامبراطوريات الاسيوية التي كانت تمتد من تركيا إلى الصين، واليابان، مروراً بفارس، كانت قادرة حتى نهاية القرن الثامن عشر على التنافس مع أوروبا سواء في التنظيم أو في القوة، فصحيح أيضاً أن دول أوروبا كانت تحسِّن أجهزتها الحكومية في حين أن بنى الامبراطوريات الاسيوية كانت تزداد ضعفاً أكثر فأكثر.

وهكذا فإن بطء تطور مؤسساتها الأساسية لم يكن يعرض الدول الأوروبية لأية مخاطرة، في حين أن بنية نظامها الاداري الرخوة كانت مفيدة لها أحياناً. أن تقسيم السلطة بين البيروقراطيين القدامى والمسؤولين الجدد المحترفين، مثلاً، لم يكن بالضرورة مضراً؛ إن المهمات الروتينية كان يقوم بها بصورة روتينية أولئك الذين لم يكونوا يرغبون سوى باتباع الروتين، في حين كان باستطاعة المسؤولين السياسيين أن يكرسوا جهودهم للمسائل المهمة، وللقضايا الاستثنائية. وإذا كان الأعضاء الأكثر نفوذاً للطبقات المالكة لم يكونوا قابلين دوماً لتلقي أوامر الحكومة المركزية، فإنهم كانوا يسهلون مهمتها، رغم ذلك، وكانوا يحققون لها بعض التوفيرات، بالاضطلاع بأعباء معينة من النمط السياسي. تلك كانت مثلاً الحال بالنسبة لتأسيس المستعمرات. لقد شهدنا رجالاً أغنياء يحققون بنجاح منجزات كانت تعتبرها الدول الحديثة مرغوبة، لكنها كانت تفوق مواردها. ويجب أن لاننسى كذلك إلى أن الأعيان في أغلب البلدان كانوا ما زالوا يحتفظون ببعض المسؤوليات؛ ذات طابع اقتصادي، بتحقيقهم احترام عدد معين من النظم، وذات طابع قضائي، بقيامهم بالاعتقالات، وذات طابع اجتماعي، بتأمينهم خدمات معينة. إن الطبقات المالكة لم تكن تقوم دائماً بدورها بفعالية كاملة ولا

باستقامة تامة، لكنها على الأقل كانت تقوم بذلك في عهد لم يكن لدى الدولة فيه أية وسيلة للقيام بذلك. وربما كان أهم من المهمة المحققة، واقع أن أشخاصاً متزايدي العدد أكثر فأكثر قد وجدوا أنفسهم محمولين على الاشتراك في الحياة السياسية. وفي نهاية عصر الاقطاع، كان للمقاطعجيه(*) الصغار الفرصة للاشتراك في مهمة الحكومة بصيرورتهم قضاة أو إداريين؛ وبنفس الطريقة، قدمت البيروقراطية في مرحلتها الثانية فرصة مماثلة للطبقة الوسطى في المدن والأرياف. إن الحالتين تفسران بنفس الأسباب: كانت الطبقة الحاكمة القديمة تفتقر إلى رجال لاتمام كل العمل الواجب القيام به، لذلك توجب اللجوء إلى رجال جدد.

وفي القرنين السادس عشر والسابع عشر، كان يوجد ما بين دولة ودولة، اختلافات هامة في البنية. وكانت بعض الدول، مثل فرنسا القرن السابع عشر، كانت جيدة التنظيم؛ وبعض الدول الأخرى، مثل روسيا في نفس العهد، كانت تتوصل بصعوبة إلى العيش والبقاء. وفي القرن الثامن عشر، خفت هذه الفوارق، دون أن تزول تماماً مع ذلك، وذلك بفضل تخطيط متأن، والمحاكاة المدروسة. وفي القرن التاسع عشر، كانت الدول الأوروبية، وكذلك تلك التي كانت تستوحي النموذج الأوروبي، تعرض، في أغلبها، تماثلاً كبيراً في المظهر؛ لكن المشابهات السطحية كانت تخفي أحياناً اختلافات عميقة في الروح والفعالية. ومهما يكن، فإن أضعف دولة في القرن التاسع عشر، كانت أفضل تنظيمًا وأكثر قدرة على الافادة من مواردها البشرية والمادية من الدول القوية في القرون السابقة.

ومع ذلك فليس التنظيم الجيد هو الذي كان يكفي لتوليد الدولة الحديثة. وقد رأينا أن الدول السيئة البنية في بداية القرن السادس عشر

(*) المقاطعجية les Vassaux جمع Vassal، أو المقطعون جمع مقطع، وهو شخص يقطعه السيد الاقطاعي أرضاً لقاء تعهده بتقديم الخدمات له (المترجم).

قد نجحت في انتزاع نفسها من عدم الاستقرار ومن الحرب الأهلية بفضل تغير موقف الرعايا الذين حولوا ولاءهم إلى الدولة وإلى الملك أو الأمير. إن الدول، الأفضل تنظيمًا في القرن السابع عشر، ظلت تجابه مشكلة حالات العصيان والتمرد والحروب الأهلية، في الوقت نفسه مع إفادتها مثل الدول السابقة لها من الموقف الجديد لرعاياها. إن الولاء إزاء شخص الملك قد بلغ ذروته في مذهب الحق الآلهي. وإذا كان لرجل واحد، اختاره الله بوضوح، الحق في حكم بلد معين في فترة معينة، حينئذ فإن جميع أولئك ذوي الرأي المستقيم عليهم الطاعة بلا قيد ولا شرط. وفي العهود السابقة، أمكن قبول الفكرة بأن النظام الملكي هو أفضل شكل للحكومة، دون الاعتقاد مع ذلك بأن الملك يجب أن يطاع في جميع الأمور، ولا بأنه شخصياً يستحيل الحلول محله. وما أن تقبل نظرية الحق الآلهي، حتى تصبح المقاومة غير شرعية، وكانت قوة الدولة تتعزز بذلك. ولأجل اقناع المتشككين كانت نظرية تثبت أن الدولة لاغنى عنها إطلاقاً لأجل رفاه الانسان، وأن تمركز السلطة المشار إليه باسم السيادة كان شيئاً أساسياً لوجود الدولة. ولم يكن الانسان يستطيع أن يحيا حياة جديدة بهذا الاسم ــ وحتى، حسب اعتقاد هوبس، لم يكن باستطاعته العيش إطلاقاً ــ إلاّ إذا كان مواطناً في دولة ذات سيادة، ومطيعاً لأوامرها ووصاياها. إن إضعاف الدولة أو تهديمها، كان معناه إفساد مستقبل النوع البشري. إذن كانت الدولة تستطيع أن تتخذ بصورة مشروعة جميع التدابير الضرورية لبقائها، حتى ولو كانت هذه التدابير تبدو غير عادلة، أو قاسية.

إن وجهة النظر الثانية هذه كانت الأوسع قبولاً لدى الجميع. وكانت لدى معارضي الأنظمة القائمة إمكانية تحويل حجة الحق الآلهي، أو التخلص منها إذا اقتضى الأمر ذلك، وحتى بالنسبة لنصير مقتنع بالحق الآلهي، لم يكن من السهل أن يحدد، عام ١٧٠٠، من هو ملك اسبانيا الشرعي، وكان يمكن مساندة هذا أو ذاك من المرشحين الاثنين، بكل صفاء ضمير. وفي نفس العهد، في انجلترة، لم يكن السكان في

مجملهم يهتمون قليلاً جداً بمعرفة ما إذا كان الملك ليس لديه أية صفة للاستناد إلى الحق الآلهي؛ لقد كان مطاعاً أفضل من سلفه الذي كان، من جهته، كان يملك هذا الحق. ومع ذلك، في انجلترة أيضاً، وهي بلد أصيبت فيه الملكية بضعف، وحيث فرضت حدود قانونية لأعمال الحكم التعسفية، لم تكن أية جماعة سياسية مهمة تشكك في ضرورة صيانة الدولة وتعزيزها. وهكذا في زمن الحرب كان مالكو الأراضي يقبلون بدفع ضريبة عقارية مرتفعة، رغم أنهم كانوا الجماعة السياسية الأكثر نفوذاً في المملكة. إن الولاء إزاء الدولة كان يعوض تماماً نواحي ضعف التنظيم الاداري.

وقد قدر لهذا الولاء بعد قليل أن يوضع قيد التجربة بظهـور القومية. وحين كانت الدولة والأمة تتطابقان بصورة وثيقة، لم تكن هناك مشاكل خاصـة، ولكن حين انقسمت جماعة من قومية واحدة إلى دول مختلفة، كما في المانيا، أو حين كانت، نفس الدولة تضم عديداً من القوميات المختلفة، مثل امبراطورية آل هابسبورغ، فإن المجابهات بين الولائين القديم والجديد حتمية لايمكن تلافيها[١٠٥]. إن تسوية هذه المنازعات يتجاوز مدى المحاولة الحاضرة؛ وفي الواقع فإن هذه المشكلة ستظل دون حل حتى نهاية القرن العشرين. والمسألة التي تخصنا هي معرفة ما إذا كانت القومية قد بدأت بتعزيز الولاء أو إعادة النظر فيه، الولاء إزاء الدول الأوروبية التي كانت موجودة فعلاً في القرن السابع عشر.

ليس من السهل العثور على وثائق تتيح جلاء هذه النقطة. إن كلمة قومية هي غامضة. فمتى بدأت تتميز من كره الاجانب البسيط. وأين هو الفرق عن الخصوصيات المحلية والمنطقية القديمة؟ وما هي علاقاتها مع الخصوصيات الدينية والثقافية واللغوية؟ وتقريباً فإن كل ما

---

(١٠٥) راجع Nation - Building تحت إشراف كارل دونش K. Deutsch ووليام فولتز W.J. Foltz (نيويورك ١٩٦٣) وبصورة خاصة المقالات الثلاث الأولى لدوتش وشراير وفريدريخ.

نستطيع تأكيده هو أنه كانت توجد في القرن السابع عشر في ممالك عريقة التقاليد، مثل انجلترة وفرنسا .واسبانيا تظاهرات لشعور يمكن تسميته قومية، وأيضاً أن أشكال هذه القومية كانت تنزع إلى تقوية الدولة. وفي أماكن أخرى، لم تكن القومية بعد قوة بصورة كافية لتدمير الدول الموجودة، أو لإعاقة توطيد الدول التي كانت وحدتها مازالت غير كاملة. وهكذا فإن الاسكتلنديين الذين كانوا دون أي شك متعلقين بقوة بمؤسساتهم وبنمط معيشتهم، قد قبلوا اتحاداً عضوياً مع انجلترة في عام ١٧٠٧ ـ وأن ضغائن المجريين والتشيك ضد السيطرة النمساوية لم تمنع إطلاقاً أملاك آل هابسبورغ من اكتساب التلاحم. وكان الوضع أكثر صعوبة في اسبانيا حيث كان الكتلونيون يهددون بلا انقطاع بالتمرد، وحيث ظفرت البرتغال باستقلالها عام ١٦٤٠، بعد فترة وجيزة من السيطرة الاسبانية. صحيح أن اتحاد شبه الجزيرة الايبيرية تحت ملك واحد كان حديث العهد، في حين كان وراء البرتغال وكتالونيا قرون من التقاليد، وإن استمرار اتحاد الشطر الأكبر من البلاد تحت ملك واحد هو الذي يشكل الواقع المرموق، وليس انفصال البرتغال، ومن جهة أخرى، فإن المقاومة ضد سلطات مدريد كانت تعود في أغلب الأحيان إلى النزعة الاقليمية أكثر منها إلى القومية؛ وكان الأمر يتعلق بحفظ امتيازات محلية وليس السعي لانشاء دول قومية مستقلة.

في عام ١٧٠٠ أقامت أوروربا الغربية بنى سياسية مميزة للدولة، وهي بنى اشتقت منها بنى أغلب الدول الحالية. وكانت التقنيات التي تتيح بناء دوائر حكومية متخصصة وحسنة التنظيم قد عرفت، حتى ولو أن الدوائر نفسها كانت ما تزال في المرحلة الجنينية في كثير من الحالات. وكانت توجد بيروقراطية قادرة، وقامت علاقات مقبولة بين الموظفين والمسؤولين السياسيين. وأصبحت الشؤون الخارجية تعالج أخيراً بكفاءة مماثلة للكفاءة التي كان يبرهن عنها منذ زمن طويل في معالجة الشؤون الداخلية. إن الضرورة العملية البسيطة، والحاجة لتأمين تعاون الطبقات المالكة قد استتبعتا الازدياد المستمر للرجال الناشطين سياسياً. ولم يكن

في الدولة الأوروبية في القرن السابع عشر أي شيء من دولة ديمقراطية، لكنها لم تكن مجرد دولة استبدادية يقودها ملك يساعده بعض الأشخاص الثانويين. لقد كان يتوجب شرح وتبرير سياسة الحكومة لدى آلاف من أعضاء الطبقات السائدة؛ وباستثناء حالات نادرة جداً، كان ينبغي التقيد بالقواعد الحقوقية. وأخيراً، وكان هذا هو الشيء الأساسي، أصبحت الدولة ضرورة حيوية. لقد كسبت المرتبة الأولى في ولاء رعاياها. وكانت درجة الولاء متغيرة، ولكن بالنسبة حتى للاشخاص الذين كانوا يكتفون بالطاعة السلبية، أصبح عالم بدون دولة يستحيل تصوره. لقد أصبحت أوروربا الغربية مستعدة نفسياً لرؤية التنظيم وتضاعف وظائف الدولة. وكان في الامكان مهاجمة السياسيين وقلب الحكومات، فمنذ ذلك الحين وصاعداً أصبح مفهوم الدولة منيعاً لايمكن النيل منه في وجه التشنجات السياسية.

«يتوخى هذا الكتاب أن يفسّر كيف نمت وتطورت مؤسسات معينة أتاحت للدول الأوروبية أن تصبح أدوات قوية لتنظيم وقيادة الناس، كما هي في الوقت الحاضر. (...) إن وصف ظاهرة ليس علامة على الموافقة عليها. ولست أعتقد اطلاقاً بأن غاية الانسان هي انشاء دول، ولا أن جميع الوسائل التي تتيح حفظ الدولة وتعزيزها هي مرغوبة. ما أعتقده هو أن الدولة قد نجحت في دفع جماهير بشرية كبيرة إلى التعاون بصورة فعّالة، وأن الدولة قادرة على تجسيد المثل العليا للبشر ومطامحهم ورغباتهم مثل أي شكل آخر للتنظيم الاجتماعي. إن التعاون في متابعة أهداف مشتركة قد جعل أغلب الانجازات الانسانية ممكنة، وتقدم الدولة وسيلة لتأمين هذا التعاون، الذي ليس بالتأكيد وحيداً، لكنه حالياً الشكل الغالب.

إذنْ ليست محاولة تحديد ما هي الدولة، وبأية كيفية أصبحت ما هي عليه في الوقت الحاضر دون جدوى أو بلا طائل».

ج. ر. شترايو



الثمن ١٠ ليرة لبنانية أو ما يعادلها

دار التنوير للطباعة والنشر ص. ب : ٦٤٩٩ - ١١٣ بيروت - لبنان.